



عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

أثر الانقسام السياسي بين حركتي فتح وحماس على الأهداف الوطنية
الفلسطينية: 2006 - 2014

ماريانا فيصل نمر العلام

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1436 هـ - 2015 م

أثر الانقسام السياسي بين حركتي فتح وحماس على الأهداف الوطنية

اللسطينية: 2006 - 2014

إعداد:

الطالبة: ماريانا فيصل نمر العلام

إشراف:

د. أحمد فارس عودة

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات نيل درجة الماجستير في الدراسات

الإقليمية - قسم الدراسات العربية

القدس - فلسطين

الفصل الدراسي الثاني

1436 هـ - 2015م



جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
برنامج ماجستير الدراسات العربية

إجازة الرسالة

أثر الانقسام السياسي بين حركتي فتح وحماس على الأهداف الوطنية الفلسطينية

2014 - 2006

الطالبة: ماريانا فيصل نمر العلام

الرقم الجامعي: 21111978

إشراف: د. أحمد فارس عودة

نُوقِشت هذه الرسالة وأُجيزت بتاريخ: 2015/3/22 من لجنة المناقشة المُدرجة أسماؤهم وتوقيعاتهم:

التوقيع: أحمد فارس عودة	1- رئيس لجنة المناقشة: د. أحمد فارس عودة
التوقيع: أحمد أبو دية	2- ممتحناً داخلياً: د. أحمد أبو دية
التوقيع: عبد الرحمن الحاج إبراهيم	3- ممتحناً خارجياً: د. عبد الرحمن الحاج إبراهيم


القدس - فلسطين

1436 هـ - 2015م

الإقرار:

أقرّ أنا معدّ الرسالة أنّها قدّمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير، وأنّها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تمّت الإشارة له حيثما ورد، وأنّ هذه الرسالة، أو أيّ جزءٍ منها، لم يقدم لنيل أيّة درجة علمية عُليا لأية جامعة أو معهد آخر.

الاسم: ماريانا فيصل نمر العلام

التوقيع: 

التاريخ: 2015/3/22م

الإهداء

إلى أرواح الشهداء الذين قضوا من اجل فلسطين

إلى روح الشهيد القائد ياسر عرفات (أبو عمار)

إلى والدي ووالدتي وشقيقتي وأشقائي الأعزاء

إلى زوجي الحبيب

إلى أساتذتي في الدراسة وزملائي في العمل

وإلى المشرف القدير د. أحمد فارس عودة، وإلى الممتحن الداخلي د. أحمد أبو دية

والممتحن الخارجي د. عبد الرحمن الحاج لما أبدوه من نصح وإرشاد

إلى لاجئي ومشتتي شعبنا في منافي الأرض لتبقى فلسطين في ذاكرتنا

إلى كل من ساعدني بالنصيحة والتوجيه والتشجيع لإكمال رسالتي

وإلى أولى القبليتين وثالث الحرمين الأقصى المبارك، وإلى كنائس القدس، علنا نحقق حلم

الرئيس الراحل أبو عمار بأن يرفع شبل أو زهرة علم فلسطين على أسوار عاصمتنا القدس

الشكر والتقدير

الحمد لله العلي القدير على كل شيء، الحمد لله على إتمام هذه الرسالة هو الذي وفقني لإتمامها، فسهل لي إعدادها وبسر علي المصاعب، وبعد ذلك أشكر كل من أسدى إلي مساعدة أو مشورة لتكون هذه الدراسة في أحسن حال، وأقدم شكري إلى جميع أساتذتي الموقرين، ويسعدني أن أتقدم بخالص شكري وتقديري لكل الذين أعطوني من وقتهم وبذلوا جهودهم لنصيحتي وتوجيهي ودعمي لاستكمال رسالتي ودراستي، وأخص بالذكر أستاذي ومشرفي الأكاديمي الدكتور أحمد فارس عودة، فله شكري وتقديري، وعظيم امتناني إلى جامعة القدس وإلى جميع كلياتها وأقسامها وعمادة الدراسات العليا وإدارة الدراسات الإسرائيلية ومحاضريها.

الملخص:

هدفت الدراسة إلى بيان أثر الانقسام السياسي بين حركتي فتح وحماس على تحقيق الأهداف الوطنية، والكشف عن أسباب الانقسام السياسي بين حركتي فتح وحماس، والتعريف بحركتي فتح وحماس وبرنامجهما السياسي ما بعد عام 2006، والكشف عن أسباب الانقسام السياسي الفلسطيني، وإظهار مواقف حركتي فتح وحماس من الأهداف الوطنية الفلسطينية، والتعرف على أثر الانقسام السياسي على الأهداف الوطنية.

تناولت هذه الدراسة موضوع الانقسام السياسي الفلسطيني خلال الفترة 2006 - 2014، بين حركتي فتح وحماس نموذجاً، وتطرقت هذه الدراسة إلى تعريف الانقسام السياسي والأهداف الوطنية محل الدراسة (حق العودة وتقرير المصير وعودة اللاجئين، والوحدة الوطنية)، والتعريف بالحركتين وبرنامجيهما السياسيين، وكذلك الأحداث السياسية والوقائع التي سبقت الانقسام وأهمها انتخابات 2006، وعالجت أثر الانقسام السياسي على تحقيق الأهداف الوطنية.

وقد تم تقسيم الدراسة إلى خمسة فصول. وعالجت مشكلة أثر الانقسام على تحقيق الأهداف الوطنية، وعملت على إجابة السؤال التالي: ما أثر الانقسام السياسي بين حركتي فتح وحماس على تحقيق الأهداف الوطنية الفلسطينية؟ وقد استخدمت الدراسة الحالية المنهج التحليلي.

توصلت الدراسة إلى استمرار معاناة اللاجئين الفلسطينيين، وتغاضي حركتي فتح وحماس عن المصالحة الوطنية السياسية، وعدم وجود تفاهم على هامش مشترك متفق عليه بين الجميع، وصياغة برنامج سياسي مشترك يلبي الحاجات التي تعزز التفاهم، ويُنحي القضايا المختلف عليها لفترة زمنية مناسبة للتعاطي معها، وهذا أثر على مشروع الوحدة الوطنية، وعلى مشروع السلام الفلسطيني المبني على الشرعية الدولية، واستخدمت كل حركة نشاطها الإعلامي وبرامجها ونشاطاتها لزيادة الانقسام الفلسطيني.

The Impact of Political Schism Between Fatah And Hamas on the National Aims in Palestine

Prepared by: Mariana Faisal Alallam

Supervised by: Dr. Ahmed Fares Odeh.

Abstract:

This thesis aimed to identifying the impact of the political schism between Fatah and Hamas on achieving national Palestinian objectives, and identifying the reasons of the political schism between Fatah and Hamas, and aimed to introduce the political programs of Fatah and Hamas after year 2006, and to show the situations of Fatah and Hamas of the Palestinian national objectives.

This thesis Focused on the Palestinian political schism during the period 2006 - 2014, between Fatah and Hamas. And defined the political schism, and national objectives, which are: (the right of return, self-determination, the return of refugees, and national unity), and introduce the programs of this two motivations. Also this thesis focused on political events which happened before the political schism, and on the most important events in 2006 elections, and dealt with the impact of the political schism to achieve that national objectives. The current thesis has used the analytical method.

The thesis found out that the Palestinian refugees still suffering, and overlook Fatah and Hamas on the national political reconciliation, and the lack of understanding on the joint margin agreed between everyone, and the formulation of a common political program meets the needs that foster understanding, and disqualify the issues in dispute for a period suitable to deal with time, and this effect the national unity project, and on the Palestinian peace based on international legitimacy project, and used all the media activities and programs of the movement and activities to increase the Palestinian schism.

الفصل الأول:

خلفية الدراسة:

المقدمة:

تشهد الساحة الفلسطينية خلافاً سياسياً بين كبرى الحركات الفلسطينية، فتح وحماس، حول الأهداف الوطنية وآلية إنجازها، ووصل هذا الخلاف إلى أوج صورته سنة 2006، فبعد وصول حركة حماس إلى السلطة عن طريق الانتخابات التشريعية، وفوزها بالمجلس التشريعي، اصطدم برنامجها السياسي وأجندتها بالعديد من الصعوبات، فالاحتلال الإسرائيلي رفض الجلوس على طاولة المفاوضات مع قيادات حماس، الذين يعتبرهم إرهابيون، ومن جهة أخرى، رفض قيادات وطنية من حركة فتح، قبول الواقع الجديد، وتحولهم إلى حزب معارض، وانتقادهم قادة السلطة الوطنية في إدارة المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي.

عدا عن الخلافات في البرامج لكلا الحركتين، فحركة فتح وعلى لسان قائدها الرئيس محمود عباس (أبو مازن) شدد على المقاومة الشعبية، واتخذ من المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي، طريقاً لينال الشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية، وأصبحت حركة فتح شريكا سياسياً مع الجانب الإسرائيلي في عملية السلام. أما حركة حماس فقد كانت ترفع شعار المقاومة من أجل تحرير أرض فلسطين كاملة.

إضافة إلى هذا الخلاف الرئيسي، كان العديد من قادة وأعضاء حركة فتح في الأجهزة الأمنية، يعارضون وجود حماس في السلطة، كما اصطدمت حماس بمواقف سياسة من الدول العربية، فمنها ما أظهر العداء للحركة (مصر)، ومنها ما أبدى انزعاجه (الأردن وسوريا - محور الممانعة)، ومنها ما بقي متحفظاً (الخليج العربي وشمال إفريقيا). (السمان، 2007: ص 5).

ساهمت عدة عوامل سياسية داخلية وخارجية بظهور الانقسام السياسي على الساحة الفلسطينية، والتي ارتبطت بمواقف دولية كذلك، أولها الكلمة التي وجهها رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس إلى الشعب الفلسطيني، سنة 2006 من مقر حركة فتح، تتضمن إشارات غير مباشرة إلى حركة حماس، من بينها أنه الرئيس الفلسطيني المنتخب وفق برنامج قائم على نهج المفاوضات والحل السلمي، وإنهاء

الصراع القائم مع إسرائيل، وأشار إلى الاتفاقيات الموقعة بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، بما فيها أوسلو وخارطة الطريق، وحثّ حركة حماس على كسب ثقة المجتمع الدولي، ودعا الحركة بطريقة غير مباشرة، إلى تقديم تنازلات لكسب هذا التأييد. وأيدت الولايات المتحدة هذه الكلمة ورحبت بها، وطالبت حماس بالالتزام ببرنامج رئيس السلطة، والاعتراف بإسرائيل ونبذ الإرهاب. (ابحيص، ووائل، 2008، ص: 13).

العوامل والمواقف الآنف ذكرها، كانت بداية للانقسام السياسي، فالتضارب في البرامج السياسية، جعل من حركة فتح تقوم بالضغط على حركة حماس في اتجاه وجوب التزام حكومتها ببرنامج منظمة التحرير، من أجل فك العزلة الدولية عن الشعب الفلسطيني حسب توجهات حركة فتح، وفي نفس الوقت، وتحديدًا بتاريخ 2006/6/26 في اجتماع لحركة فتح، أكد الرئيس محمود عباس على ضرورة تعديل حماس لبرنامجها السياسي، وأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وبعدها بثلاثة أيام، قال عباس:

"إن أمام حماس شهوراً قليلة لتعديل برنامجها السياسي ليتفق مع برنامج منظمة التحرير الذي يعترف بإسرائيل... ولا بد للحكومة الفلسطينية (حكومة حماس) أن توائم برنامجها السياسي مع برنامج السلطة حتى لا نضع شعبنا في مأزق، فلي صلاحيات لا أريد أن أستعملها لكي لا أعطل عملها". (ابحيص وآخرون، 2008، ص: 16).

عقب تلك التطورات، أقدمت حركة حماس على خوض ما أسمته بمعركة الحسم مع (التيار الانقلابي العميل في فتح)، وتمكنت خلال الفترة 2007/6/14-11 من السيطرة على قطاع غزة. ودافعت حماس عما قامت به بأنه كان اضطراراً وليس اختياراً، وأنها لم تستهدف إلا فئة معينة محسوبة على فتح، وأنها لم تقصد في البداية السيطرة على القطاع، ولكن الأمور "تدحرجت" إلى أن وصلت إلى ذلك الحد، رافضة تسمية ما قامت به انقلاباً. إلا أنه وبغض النظر عن تعريف ما حصل إن كان "حسماً" أو "انقلاباً"، فإن نتائجه كانت كبيرة على الساحة الفلسطينية، ومن أبرزها: حدوث انقسام جغرافي لأول مرة إلى جانب الشرخ السياسي، وظهور مدى قوة تأثير العوامل الخارجية في العمل الوطني الفلسطيني، والإضرار بشكل كبير بصورة المشروع الوطني الفلسطيني، وبصورة مشروع المقاومة، حيث تسببت تلك الأحداث بحالة من الاستياء والنفور والإحباط في أوساط الجماهير العربية والإسلامية، وفي الأوساط العالمية الداعمة للحق الفلسطيني. (مركز الزيتونة، 2007، ص: 3)

ثم زادت الضغوط على حركة حماس، بعد أن قامت إسرائيل باعتقال وزراء ونواب ينتمون للحركة ، ودخل الطرفان (فتح وحماس) في سجال حول حكومة الوحدة الوطنية، التي لم تعترف بها إسرائيل، وبعضاً من الدول العربية كمصر والأردن، والدخول في مرحلة (الفلتان الأمني)، التي تضمنت اغتيال أعضاء من كلا الحركتين، وتبادل الاتهامات فيما بينهما، إلى احتدام الصراع بين الحركتين، وصولاً إلى الاشتباكات المسلحة في بعض من مدن الضفة الغربية وقطاع غزة، ومن ثم مرحلة (الاحتلال). ففي 2007/6/20 رفض الرئيس محمود عباس الحوار مع حماس ووصف أعضائها بالقتلة والإرهابيين، مما زاد من حدة الاقتتال بين الحركتين، إلى أن انتهى ب سيطرة حركة حماس على قطاع غزة، وإعلان تشكيل حكومة فلسطينية بزعامة حماس هناك. (بحيص، ووائل، 2008، ص: 85 - 86)

إن ما آلت إليه الأحداث، لا يخدم الوضع الفلسطيني القائم على الصراع السياسي مع إسرائيل، ولا يحتاج إلى انقسامات وخلافات بين الأطراف الفلسطينية، إنما يحتاج إلى رؤية فلسطينية قوامها الوحدة الوطنية ومشاركة كافة الفصائل الوطنية الفلسطينية من خلال العودة إلى الحوار الفلسطيني - الفلسطيني، وصولاً إلى الإجماع الوطني بين كافة الفصائل، لكي يصبح لدى الشعب الفلسطيني قاعدة ينطلق منها لاسترداد حقوقه، ونيل كافة مطالبه الشرعية. (السمان، 2007، ص: 37).

إن حق عودة اللاجئين الفلسطينيين، قضية فلسطينية وطنية عامة، تخدم المجتمع الفلسطيني بكافة عناصره ومكوناته، ولا تنحصر في حركة معينة، فقد عمل الاحتلال الإسرائيلي على تهجير الشعب الفلسطيني من أرضه، دون أن يميز بين فرد وآخر (فتحاوي أو حمساوي)، ولا شك أن الانقسام ينعكس سلباً على ترابط الشعب الفلسطيني، وعلى وحدة الفصائل الفلسطينية، وعلى قضية اللاجئين خاصة أن إسرائيل تعرّف اللاجئين تعريفاً محدوداً يقتصر أحياناً على (لمّ شمل العائلات)، وتعريف إسرائيلي آخر، عودة أحد الزوجين إلى فلسطين دون الأبناء، أما التعريف الفلسطيني، فيشمل عودة كافة أبناء الشعب المهجرين قسراً إلى مساكنهم الأصلية على أرض فلسطين التاريخية، فكانت هذه القضية هي الوحيدة التي أسفرت عن عدم تقدم في المفاوضات الثنائية مع الإسرائيليين في مجموعة العمل الخاصة باللاجئين. (تماري، 1996، ص: 24 - 25).

أما حق تقرير المصير، الذي تطرقت إليه العديد من الاتفاقات الدولية، وخاصة الفقرة الأولى من ميثاق الأمم، أكدت على حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وإقامة دولته المستقلة كاملة السيادة

على كامل الأراضي المحتلة عام 1967 وعاصمتها القدس، وضمان حق اللاجئين في العودة. وهذه محل إجماع فلسطيني. ولكن الفقرة ذاتها تستمد شرعية هذه الحقوق استناداً إلى الحق التاريخي، وإلى ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي، والشرعية الدولية. وهنا يبرز الخلاف والتباين لأن الشرعية الدولية تعني الاعتراف بإسرائيل وحققها في 78% من أرض فلسطين التاريخية، وهذا ما ترفضه عدة حركات وطنية وحركة حماس على وجه الخصوص. (الحيلة: 2006، ص 1).

قسّم الباحث الدراسة إلى خمسة فصول. حوى الفصل الأول على المقدمة والمبررات والأهداف والمشكلة البحثية والمنهجية وحدود الدراسة. أما الفصل الثاني فتعلق بالإطار النظري والدراسات السابقة. وعالج الفصل الثالث موضوع الانقسام السياسي وأثره على القضية الفلسطينية، أما الفصل الرابع فيتناول أهم الأهداف الوطنية الفلسطينية، والفصل الخامس تناول أثر الانقسام السياسي على الأهداف الوطنية.

1:1 مبررات الدراسة

إن الوضع السياسي الحالي، يحثّ أيّ فلسطينيٍّ على معرفة أسباب الانقسام السياسي بين حركتي فتح وحماس، خاصة أن هذا الانقسام قد أنتج وضعاً سلبياً حال دون السير والتقدم بخطوات أساسية وفعالة في سبيل تحقيق الأهداف الوطنية. إضافة إلى سيطرة حماس بالقوة على قطاع غزة والتحكم بعامة الشعب ومقدراته من خلال حكومة فرضتها قيادة حماس.

إن معرفة أثر هذا الانقسام السياسي ونتائجه السلبية على الأهداف الوطنية الفلسطينية، يعدّ دافعاً بحد ذاته للدراسة، حيث التباين والاختلاف في البرامج السياسية لفصائل العمل الوطني خاصة فتح وحماس. إضافة إلى غياب المصالح والوحدة الوطنية مع عدم تحريم الدم الفلسطيني من خلال التفجيرات والاعتقالات المتبادلة بين الحركتين.

2:1 أهمية الدراسة

إن البحث في قضايا تخص الشعب الفلسطيني عامة، يُعطي للدراسة أهميتها، فقضية الانقسام هي مسألة أثرت بشكل سلبي على معظم أفراد الشعب الفلسطيني، حيث أصبح الانقسام جلياً بين أفراد

المجتمع الفلسطيني المنتمين إلى حركتي فتح وحماس. فقد أدى الاقتتال الداخلي إلى ضرر في النسيج الاجتماعي الفلسطيني، بدلاً من توجيه طاقات الشعب الفلسطيني نحو قضاياهم الأساسية وأهدافهم الوطنية.

تكمّن أهمية هذا الموضوع في تعريف المواطن الفلسطيني بالآثار السلبية الناتجة عن هذا الانقسام، ففضية اللاجئين هي مسألة وطنية تؤكد على أحقية الشعب الفلسطيني المهجر بالعودة إلى قراهم ومساكنهم التي خرجوا منها.

وإدراكاً من الباحث، بأهمية هذه القضايا، إذ يستوجب دراستها، للوقوف على أسباب الانقسام وأولوية تحقيق الأهداف الوطنية، بعيداً عن حالة الاقتتال والتجاذب السياسي الذي ما زال يضرب النسيج الاجتماعي الفلسطيني.

3:1 أهداف الدراسة

تعمل هذه الدراسة على تحقيق الأهداف التالية:

- 1- التعرف بحركتي فتح وحماس وبرنامجهما السياسي ما بعد عام 2006.
- 2- الكشف عن أسباب الانقسام السياسي الفلسطيني.
- 3- إظهار مواقف حركتي فتح وحماس من الأهداف الوطنية الفلسطينية.
- 4- التعرف على أثر الانقسام السياسي على الأهداف الوطنية.

4:1 مشكلة الدراسة

من المعروف أنّ غياب الوحدة الوطنية وظهور حالة الانقسام السياسي يترك آثاراً سلبية على مكونات المجتمع، من حيث التعصب الحزبيّ وانهيار منظومة العلاقات الأسرية، وبالتالي انهيار المجتمع. فالانقسام الذي بات يورق كافة أبناء الشعب الفلسطيني، أصبح يشكل خطراً على الأهداف الوطنية، خاصة وأنّ الانتماء الحزبيّ في ظل الانقسام تجاوز حالة الانتماء للوطن. فالأهداف الوطنية لم تحظ

بالاهتمام الكافي من قبل حركتي فتح وحماس، سيما وأنّ الجدل القانوني ما بين مؤيد للإجراءات التي اتخذها الرئيس محمود عباس بإقالة إسماعيل هنية رئيس الوزراء حينها، وما بين المعارض الذي أكد على شرعية الحكومة الفلسطينية في غزة، يمكن التعبير عن مشكلة الدراسة من خلال السؤال التالي: ما أثر الانقسام السياسي على تحقيق الأهداف الوطنية الفلسطينية؟

5:1 أسئلة الدراسة

- 1- كيف نشأت حركتي فتح وحماس وما هو برنامجها السياسي؟.
- 2- ما هي الأسباب التي أدت إلى الانقسام الفلسطيني؟
- 3- كيف تنظر كل من حركتي فتح وحماس إلى الأهداف الوطنية؟
- 4- ما أثر الانقسام السياسي على الأهداف الوطنية؟

6:1 منهجية الدراسة

يعتبر الباحث أنّ حالة الانقسام الفلسطيني تتطلب في البداية التدقيق في التقارير والنشرات والخطابات والمؤتمرات المتعلقة بالموضوع، وكون المشهد العام أصبح يشكل خطراً على المشروع الوطني. الأمر الذي دفع الباحث إلى استخدامه للمنهج الوصفي القائم على تحليل المضمون، دونما استخدام للأدوات الأخرى، لصعوبة التواصل مع المحافظات الجنوبية.

7:1 إجراءات الدراسة

نظراً لقلّة المراجع والمصادر الأولية لحالة الانقسام، فقد آثر الباحث على تجميع العديد من الدراسات والنشرات والدوريات والبيانات والخطابات والتصريحات لبعض من قادة الفصائل الوطنية والشعب الفلسطيني، مستخدماً بذلك تحليل مضمون تلك المعلومات للدلالة على الآثار الناجمة عن الانقسام.

8:1 حدود الدراسة

- **الحدود الزمنية:** حدد الباحث الفترة الزمنية لدراسة الموضوع من عام 2006 - 2014، وهي الفترة التي شهدت فوز حركة حماس بأغلبية في المجلس التشريعي، وتولي إسماعيل هنية رئاسة الوزراء، وشهدت إصدار الرئيس محمود عباس قرار بإقالة إسماعيل هنية وإعلان حالة الطوارئ وتشكيل حكومة طوارئ، والدخول في حالة الفلتان الأمني وصولاً للاقتتال الداخلي بين الحركتين، وسيطرة حركة حماس على المحافظات الجنوبية مع بقاء حالة الانقسام حتى يومنا هذا.
- **الحدود المكانية:** جميع الأحداث والمشاهد المترتبة على حالة الانقسام، والتي وقعت في المحافظات الشمالية والجنوبية من دولة فلسطين.

الفصل الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي والدراسات السابقة

• المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي

المطلب الأول: مفهوم الانقسام السياسي الفلسطيني.

المطلب الثاني: الأهداف الوطنية.

• المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

الفصل الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي والدراسات السابقة

المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة:

يتناول هذا الفصل المفاهيم الأساسية للدراسة، وهي الانقسام السياسي وتوضيحه من وجهات نظر مختلفة، لبيان أوجهه المختلفة، السياسية والاجتماعية والحزبية، ثم نتناول الأهداف الوطنية التي حددتها الدراسة: قضية اللاجئين، وحق تقرير المصير، والوحدة الوطنية، والمشروع الوطني، موضحين كل مفهوم، ومن ثم الدراسات التي تناولت الموضوع نفسه أو جزئية منه.

المطلب الأول: مفهوم الانقسام السياسي الفلسطيني:

أُطلق على الحالة التي شهدتها الساحة الفلسطينية بعد الصراع المسلح بين حركتي فتح وحماس، وإنشاء حكومة في مدينة رام الله وحكومة أخرى في غزة وصف (الانقسام السياسي الفلسطيني)، وهذا مفهوم واسع وله مدلولات عديدة، ويشمل الاختلاف في أفكار ومبادئ وأيديولوجية الحركتين، وفي الرؤى السياسية والمفاهيم التي تتبناها الحركتين، وقد يصل أحياناً إلى الخلاف بين أفراد الشعب الفلسطيني أنفسهم؛ لهذا تعددت وتنوعت تعريفات (الانقسام)، بناء على تنوع الأسباب والدوافع، وبناء على وجهات النظر السياسية المختلفة، فالاختلاف بين فتح وحماس وبين حكومتي رام الله وغزة، لا يمكن تبسيطه بأنه مجرد صراع على السلطة؛ ولكنه في جوهره انعكاس لخلاف سياسي عميق واختلاف بين رؤيتين لم تتمكننا حتى الآن من التوافق على قضايا مرتبطة بالاعتبارات الأيديولوجية، وبأولويات العمل الوطني، وبطريقة إدارة الصراع مع الاحتلال، وبمساري المقاومة والتسوية، وبعمليات التكيف مع الشرعيات العربية والدولية. كما أن مشكلة الانقسام ما تزال متأثرة بعملية التدخل الخارجي في صناعة القرار السياسي الفلسطيني، وهو ما يعقد عملية التوافق الداخلي. (الملخص التنفيذي، 2009: ص 3).

يتمثل الانقسام الفلسطيني سياسياً في التباين حول رؤيتين؛ الأولى تمثلها السلطة الفلسطينية برئاسة الرئيس محمود عباس، وتؤمن بأن المفاوضات هي السبيل الوحيد للحصول على الدولة وعلى السيادة، وأن ميزان القوى مع "إسرائيل" لا يفسح أي مجال للعمل العسكري، وأن إدارة الرئيس أوباما تمثل فرصة مشجعة للضغط على الحكومة الإسرائيلية لقبول حل الدولتين وإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي. وتعد نقطة ضعف هذه الرؤية الرئيسية، ضعف مردود المفاوضات التي أجرتها السلطة بالفعل مع الحكومات الإسرائيلية السابقة، وتتصل الحكومة الإسرائيلية الجديدة برئاسة نتنياهو من صيغة حل الدولتين والاكتفاء بعرض تحسين الأحوال الاقتصادية للفلسطينيين كأساس للمفاوضات المقبلة. (التقرير الاستراتيجي، 2009: ص 1).

الرؤية الثانية تمثلها حركة حماس وحكومتها في غزة ومعها عدد من الفصائل الفلسطينية الأخرى وأبرزها الجهاد، وتشكك بداية في جدوى المفاوضات مع أي حكومة إسرائيلية، وتعتبر أن حل الدولتين ينهي القضية الفلسطينية ولا يعيد حقوق الشعب الفلسطيني، وأن نقطة البداية التي يجب معالجتها هي الاحتلال الإسرائيلي، وبالتالي فإن المقاومة هي الموقف العملي الوحيد للرد على هذا الاحتلال، وأن الأفضل بالنسبة لهم أن تكون هذه المقاومة مدعومة عربياً بصفة رسمية، وأنه لاعتبارات عملية فهم يحصلون على دعم من أي طرف يساند هذا الموقف، وفي المقدمة إيران وسوريا. ونقطة ضعف هذه الرؤية تتمثل في أن المقاومة المطروحة في شقها العسكري ليست فعالة في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وأن ثمن أي مواجهة عسكرية يكون باهظاً ويزيد المعاناة الفلسطينية، كما حدث في القطاع إبان وبعد العدوان الإسرائيلي في كانون الثاني/يناير 2009. (التقرير الاستراتيجي، 2009، ص 2)

وفي تعريف آخر يعطي صورة أخرى لمفهوم الانقسام الفلسطيني؛ هو انقلاب حركة حماس، فهو أيضاً ليس الخلافات السياسية داخل النظام السياسي وفي إطار ثوابته، فهذه خلافات عادية تدخل في إطار التعددية السياسية، وهي موجودة في كل الأنظمة السياسية وخصوصاً الديمقراطية، ومن المعروف أن التاريخ السياسي الفلسطيني حافل بالخلافات وكل أشكال التعددية، سواء الأيديولوجية أو تلك المفروضة بفعل الجغرافية السياسية، أو الانتماء والهوية، وإن كان ظهور منظمة التحرير الفلسطينية شكلاً تحولاً نوعياً في العمل السياسي الفلسطيني بما مثلته من إطار مُوحد للفلسطينيين، إلا أنّ وجود المنظمة لم يمنع من ظهور تباينات وانشقاقات ما بين قيادتها، وبعض الفصائل المنضوية تحت لوائها، كالجبهة الشعبية أو منظمة الصاعقة أو جبهة التحرير العربية، أو داخل الحزب الواحد، كالذي عرفته

الجبهة الشعبية حيث انشقت عنها الجبهة الديمقراطية ثم الجبهة الشعبية - القيادة العامة، أو الانشقاقات التي عرفتتها حركة فتح كخروج جماعة أبو نضال وأبو موسى وغيرهم. (أبراش، 2009: ص 2).

ويوضح (أبراش، 2009: ص 3) أن الانقسام السياسي هو انقلاب حماس على السلطة، استناداً إلى قراءته التاريخية لمجريات الأحداث التي سبقت خوض الانتخابات التشريعية الثانية 2006، فحين ظهرت حركة حماس وقبل تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية، كان يمكن - حسب وجهة نظر أبراش- إدراج الخلافات والانقسامات في إطار المشروع الوطني بمفهومه العام، خاصة أنه لم تكن الجماعات المنشقة تشكل حالة انقسامية حادة، أو بديل للمشروع الوطني الذي تمثله منظمة التحرير الفلسطينية، مع العلم أن بعضاً من القوى السياسية انتقدت نهج منظمة التحرير، إلا أنها بقيت عاجزة عن تشكيل حالة انقسام مهددة للطابع العام للمشروع الوطني الفلسطيني، إما بسبب ضعف التأييد الشعبي لها أو لممانعة الدول العربية بالاعتراف بأي مرجعية للشعب الفلسطيني غير منظمة التحرير، أو لأنها بقيت قريبة من أسس المشروع الوطني كطابعه الوطني التقدمي. ومن جهة أخرى ولأن مركز ثقل حركة حماس كان خارج الوطن، فقد كانت الخلافات والانشقاقات تأخذ طابعاً فكرياً وتنظيماً فقط ولم تترك، هذه الخلافات تداعيات جغرافية، حيث كان الشعب موحداً جغرافياً تحت سلطة الاحتلال أو خاضعاً لسيادة الدول العربية المضيفة. أما حصل بعد انتخابات 2006، فهو انقلاب سياسي وعسكري قامت به حماس بخروجها عن الوحدة الوطنية (أبراش، 2009: ص 3).

أما (الطنجي، 2009: ص 5 - 6) فيوضح مفهوم الانقسام من الناحية الاجتماعية والركائز الخلقية في المجتمع الفلسطيني، فالبنية التحتية للمجتمع الفلسطيني هي بنية عصبوية لم تتطور اجتماعياً وسياسياً وثقافياً بما يؤهلها لتكون ضاغطة على النخب السياسية، وناظمة للتفاعلات السياسية، وضمانة لنفاد القواعد الدستورية، وبالتالي حاضنة للتحوّل الديمقراطي الذي يشهد تفهقراً في الأراضي الفلسطينية، وعليه فإن المجتمع الفلسطيني لم ينجح حتى الآن في إحداث تحولات بنائية شاملة والخروج من إطار العصبوية الاجتماعية والسياسية وتشكيل بنى سياسية واجتماعية حديثة ومتطورة. إن الواقع الفلسطيني اليوم ملئ بالمشكلات التي تراكمت تاريخياً وأحدثت تفككاً وترهل في المجتمع والنظام السياسي معاً معطوفاً على انهيار أخلاقي وقيمي، فعندما يجرؤ فلسطيني على قتل أخيه الفلسطيني فحنّ أمام انهيار أخلاقي وقيمي وليس انهياراً سياسياً فحسب، وإن اهتزاز الثوابت الأخلاقية

التي تمثل المرجعية العليا وضمير الجماعة ومعايير السلوك التي تحدد ما يجب أن يكون عليه هذا الأخير، فهذا مؤشر على عقم واهتراء كل المؤسسات الفلسطينية ابتداء من الأسرة، مروراً بالمدرسة والجامعة وانتهاءً بالحزب السياسي. وتصبح هذه التشكيلات غير قادرة على التعامل مع الواقع وضبطه وتقنيته، فلا غرو والحالة هذه أن تكون النتيجة هي أن يمر المجتمع السياسي بحالة من الفوضى، مما يمهّد الطريق إلى البحث عن منطلقات وثوابت أخرى تكون قادرة على أن تضبط واقع الاجتماع السياسي، فما يجري اليوم هو تيه وجهل سياسيين، نتيجة أن الأنساق الفكرية والفلسفية والبنى الاجتماعية والسياسية تعرضت للاهتزاز، ويتحمل مسؤولية الوصول إلى هذا الوضع كل من ساهم في تلك الحالة أو وافق عليها أو لم يعترض عليها أو تواطأ معها، وهي مسؤولية تاريخية مستمرة مهما مضى من الزمان، والكل يتحمل المسؤولية بمقدار وظيفته ودوره في البناء الاجتماعي والوطني. (البطينجي، 2009، ص: 5 - 6) .

هذا الخلل في الجانب الأخلاقي، يعطي تعريفاً آخر للانقسام، يتمثل في تنامي حدة الاستقطاب الثنائي بين حركتي فتح وحماس، عقب الانتخابات التشريعية الثانية عام 2006، في ظل وحدة السلطة والتنازع على الصلاحيات وازدواجية السيطرة، ومن ثم الانتقال بالاستقطاب والصراع، من الإطار السياسي إلى مربع الاقتتال الداخلي وعسكرة الصراع، ثم حسم هذه الصراع بالقوة والسلاح، مما أفضى إلى ازدواجية السيطرة وثنائية السلطة. (أبو مطر، 2011، ص: 74).

هذه الازدواجية والثنائية تمثّل انقساماً بصورة مصغرة، أما الصورة المكبرة للانقسام فهي الخلاف نفسه، ووصل إلى حد الشقاق بين الفلسطينيين، وأعلن أحد الأطراف سيطرته بقوة السلاح على قطاع غزة، وهو الانعطاف في مسار الفعل السياسي الفلسطيني، بكل أشكاله، وهو نتويع لحالة الإرتباك وغياب الرؤية الموحدة والتشتت والتجاذب الداخلي، وهذا الانقسام هو نتاج التطور الطبيعي للتراكمات والخلافات السابقة التي كانت تتكامل وتتفاعل بهدوء، لتصل إلى نقطة تقسيم الوطن وتوزيعه على الحزبين الكبيرين المسيطرين على الساحة السياسية الفلسطينية. (عطا الله، 2011، ص: 4).

نرى من خلال التصورات المتنوعة حول الانقسام، أنه يهدد وحدة المشروع الوطني الفلسطيني الهادف إلى التحرر من الاحتلال الإسرائيلي كمشروع، ويهدد وحدة الشعب الفلسطيني للعمل من خلال إستراتيجية عمل وطني واحدة، ويضعف من مقدرات وإمكانات الشعب الفلسطيني للوصول لهدفه الوطني، سواء عن طريق السلام العادل أو الكفاح المسلح.

وحددت التعريفات المتنوعة للانقسام خطورته على الدور السياسي المنوط بالحركات الوطنية، وعلى رأسها فتح وحماس، فهو تنويج ونتيجة للخلافات العميقة بين هذه الحركات، التي فشلت في تشكيل حكومة وحدة وطنية مترابطة، تعكس الوعي والقدرات السياسية لدى كوادرها. فالخلافات والانشقاقات داخل حركات منظمة التحرير الفلسطينية، وعدم القدرة على معالجتها أوجدت البيئة المناسبة للانقسام، وحالت دون التوصل لإستراتيجية وطنية.

وحالت دون التوصل لعمق إستراتيجي يحدد جميع الأبعاد المؤثرات الإقليمية التي تلعب دوراً بارزاً على الساحة الفلسطينية المحلية، حيث لم تتفق الحركتان على الدور الإيراني في المنطقة، وهذا يعتبر امتداداً لانقسام الرؤية السياسية الموحدة. حيث تعتبر حركة فتح أن الدور الإيراني سلبي يعوق المفاوضات ويعمق الانقسام ويضع عبئاً مضاعفاً على المفاوضات الفلسطيني، بينما ترى حماس أن إيران سند مهم للمقاومة، وأنه من الصعب التخلي عن تأييدها أو النظر إليه بصورة سلبية، لكنهم ليسوا خاضعين للسياسة الإيرانية، ولا يعتبرون أنفسهم امتداداً لها، فلم يستطع الطرفان الاتفاق على الدور الإيراني بالمنطقة، بينما الدور المصري المفروض عليهما من الجانب الأمريكي لا يختلفان عليه. (التقرير الاستراتيجي، 2009، ص: 2).

ولا يمكن لشعب تحت الاحتلال أن يواجه الاحتلال إلا في إطار وحدة وطنية، يستخدم كل الطرق المناسبة لتحقيق هدفه، منها المقاومة؛ حيث تكون ممكنة وبالشكل المناسب لظروف المرحلة، والمفاوضات والتسوية السلمية عندما تتوفر شروطها، ولكن في إطار إستراتيجية عمل وطني ولا تناقض ما بين نهج السلام ونهج المقاومة بمفهومها الوطني الشمولي، فيظهر بوضوح أنه لم يكن الخلل في نهج السلام، كما لم يكن الخلل بنهج المقاومة، ولكن الخلل في الانقسام الاستراتيجي بين دعاة السلام ودعاة التسوية وهو انقسام يُؤسس على جهل بالسلام و جهل بالمقاومة، ذلك أن كل حركة تحرر وطني هي مشروع سلام لأنها تهدف لغايات شرعية وإنسانية نبيلة، وكل مشروع سلام يتضمن الحق بالمقاومة لأن امتلاك الحق بالمقاومة ومقومات الصمود يعزز موقف المفاوضات حتى وإن لم يلجأ لممارسة بالمقاومة وقت الجلوس على طاولة المفاوضات؛ ولأن المشروع الوطني مشروع سلام ومشروع مقاومة فإن إسرائيل الساعية لضرب وتدمير المشروع الوطني تستهدف مشروع السلام الفلسطيني القائم على التسوية السلمية العادلة و مشروع المقاومة بمفهومه الاستراتيجي الوطني، ومن هنا يمكن اعتبار كل نهج أو تفكير متعارض ورافض للوحدة الوطنية ولوجود إستراتيجية عمل وطني واحدة يعتبر

انقساماً وخروجاً على المشروع الوطني، كما أن كل نهج أو تصرف يؤثر سلبيًا على الحق بالمقاومة بمفهومها الوطني الشمولي أو يصادر هذا الحق يعتبر انقساماً وخروجاً عن المشروع الوطني التحرري. (أبراش، 2009، ص: 4).

فالتعدد في المشاريع والاستراتيجيات سواء سُميت وطنية أو قومية أو جهادية... وغيرها من تسميات، والانتقال من مشروع لمشروع حتى بالنسبة للحزب الواحد، يشكك بمصداقية الحقوق الوطنية للشعب ويجدّية النخبة السياسية، كما أن وجود عشرة مشاريع أو حتى عشرون مشروعاً وطنياً لا يعني وجود مشروع وطني فلسطيني، فتعددية المشاريع الوطنية مظهر ضعف وليس مظهر قوة. (أبراش، 2009، ص: 5).

فقد أكدت حصيلة الحوار الفلسطيني بعد خمس جولات برعاية مصرية، حتى سنة 2009، أن حالة الشك المتبادل هي السائدة، وأن كل طرف يتصرف انطلاقاً من قناعة أساسية مفادها أن تنازله في أي قضية سيؤدي إلى فقدان أسس شعبيته، وأن الطرفين الأساسيين، (حركة فتح وحركة حماس)، متمسكان برويتهمما جملة وتفصيلاً تجاه كل من حكومة الوفاق الوطني وبرنامجها السياسي، والنظام الانتخابي. (التقرير الاستراتيجي، 2009، ص: 2).

إن الراعي المصري يفضل أن يتم التوافق الفلسطيني بناءً على قناعاتٍ ذاتيةٍ من كل الأطراف المشاركة في الحوار، ولكنه لوح بأن الوقت ليس عاملاً مساعداً، وأنه يمكن فرض صيغة توافق إن لم يتوصل الفلسطينيون إلى صيغة مناسبة لهم. (التقرير الاستراتيجي، 2009، ص: 3).

إن الانقسام الفلسطيني لم يعد بين فتح وحماس، بل امتد إلى داخل حركة فتح نفسها، وهو ما ظهر في موقف كتلة فتح البرلمانية تجاه تشكيل حكومة سلام فياض السابقة في 19 أيار 2009، التي اعترضت على هذه الحكومة لاعتبارات تنظيمية وسياسية. وهو موقف شكل نقطة انقاف مع حركة حماس التي رأت في تشكيل هذه الحكومة، وقبل الانتهاء من الحوار الوطني، بمثابة نعي مبكر للحوار الفلسطيني، وأن الحكومة الجديدة تلبيةً لضغوطاً أمريكية وإسرائيلية، ومن شأنها أن تعوق التوصل إلى اتفاق قريب.

ثم انتقل هذا الخلاف إلى أفراد الشعب الفلسطيني أنفسهم، فأضحى انقساماً اجتماعياً وسياسياً في آن واحد، فمن الصعوبة بمكان دراسة العامل السياسي دون الأخذ بعين الاعتبار العوامل الاجتماعية؛ لذا فإن اكتشاف الضعف والترهل في الواقع الحالي يتطلب قراءة هذا الواقع من منظور علم الاجتماع السياسي الذي يربط بين الوقائع السياسية بعضها ببعض الآخر، ويربط بين هذه الأخيرة والوقائع غير

السياسية، سواء أكانت هذه الوقائع اجتماعية أو اقتصادية أو دينية أو أخلاقية أو ثقافية، فالتأثير بين المجتمع والنظام السياسي، وبين البنى الاجتماعية والمؤسسات السياسية هو تأثير حتمي لا مفر منه، لأن الواقعة السياسية هي واقعة اجتماعية، وأن المجتمع كُلاً يتكون من مجموعة من العناصر التي يعتمد بعضها على البعض الآخر، ودون هذا الاعتماد يزداد الشرخ والانقسام ليشمل الانقسام الفكري والتوجهات السياسية العامة لأفراد الشعب الفلسطيني وقادتهم (البطنجي، 2009، ص: 2-3).

وانعكاساً لهذا الشرخ السياسي لدى القادة السياسيين، يتوضح لنا من تفكيك عناصر المشهدين العربي العام والفلسطيني أن كلاً منهما يشكل رافداً للآخر، وكل منهما يغذي الآخر ويتأثر بما فيه من تطورات ذاتية، إن الانقسامين العربي والفلسطيني ارتبطا بالخلاف حول ثلاثة عناصر متشابكة، وهي: أولاً: منهج التعامل مع المبادرة العربية في المرحلة المقبلة وصلة ذلك ببديل المقاومة، وثانياً: صيغة حل الدولتين كأساس للمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، وثالثاً: الدور الإيراني وتدخلاته في القضية الفلسطينية سواء مباشرة مع بعض أطرافها أو من خلال طرفٍ ثالث (أي حزب الله اللبناني). ومن ثم يبدو جزء من حل الانقسام الفلسطيني مرهوناً بتجاوز مرحلة الانقسامات العربية ذاتها.

إن تأثر الانقسام الفلسطيني بالانقسام العربي لم يمنع من أن يشكل دينامياته الخاصة به، والتي نشأت بفعل المصالح التي ترتبت على حالة الانقسام الجغرافي منذ حزيران/ يونيو 2007، وهي مصالح لا تخلو من تفضيلات فصائلية بحتة، وأولويات أيديولوجية ليست محل إجماع فلسطيني.

إن الانقسام الفلسطيني شأنه شأن الانقسام العربي بات حساساً للتغيرات في السياسة الأمريكية تجاه القضايا العربية المختلفة، وأخرى إقليمية وأبرزها العلاقة الأمريكية المحتملة مع إيران. ورغم الميل الشديد داخل "إسرائيل" نحو سياسات يمينية متطرفة ترفض حقوق الشعب الفلسطيني كما تجسدها حكومة نتنياهو، لم يشكل ذلك فرصة لسرعة الخروج من حالة الانقسام الفلسطيني، بل يبدو العكس صحيحاً. (التقرير الاستراتيجي، 2009، ص: 3).

المطلب الثاني: الأهداف الوطنية:

نتناول في هذا المطلب تعريفات للأهداف الوطنية الفلسطينية محل الدراسة، وهي: أولاً قضية اللاجئين وحق العودة، وثانياً تقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة، وثالثاً الوحدة الوطنية، ورابعاً المشروع الوطني. حيث تشكل هذه الأهداف الركائز الأساسية في تحقيق مشروع الدولة الفلسطينية المستقلة،

وتتضمن باقي الأهداف الوطنية الأخرى، مثل النمو الاقتصادي وتحقيق الديمقراطية، وسنتناول الأهداف كما يلي:

1- قضية اللاجئين وحق العودة:

تُعدّ عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى داخل دولة إسرائيل من أعقد القضايا التي سوف يواجهها أي اتفاق لإنهاء الصراع مع الفلسطينيين. فالفلسطينيون يُطالبون بحقّ عودة اللاجئين إلى منازلهم التي تركوها أثناء حربي 1948 و 1967، وفي المقابل ترفض إسرائيل بشكل صارم الاعتراف بحقّ عودة اللاجئين الفلسطينيين للمناطق التي يقيم فيها الآن الشعب اليهودي دولته.

ويرى الباحث أن قضية اللاجئين قد نشأت من قرار التقسيم (181) غير الشرعي وغير العادل، الذي تم على حساب الحقوق الوطنية والقومية والدينية للشعب الفلسطيني، وجراء عدم الالتزام بنصوص قرار التقسيم، وجراء المجازر والحرب العدوانية التي قادت إلى تأسيس دولة إسرائيل كمحطة أولى على طريق تحقيق المشروع الصهيوني. ثم عدم الالتزام بنصوص القرار (242) الذي أسس لحل الدولتين.

كان تقسيم فلسطين العربية مجحفاً وغير قانوني، حيث جاء المهاجر اليهودي وأخذ مني بالقوة منزلي وأرضي ووطني وممتلكاتي ورحلني خارجه لاستقبال المزيد من المهاجرين اليهود وزرعهم في فلسطين. واستغلت الصهيونية جرائم النازية ضد اليهود غير الصهاينة لتبرير اغتصاب 78% من فلسطين وترحيل شعبها والسعي لإجبار البلدان العربية على توطينهم فيها.

ومن وجهة نظر الباحث، جاء قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (194) في دورتها الثالثة بتاريخ 11 كانون الأول 1948 ليضفي ليؤكد حقاً من حقوق الشعب الفلسطيني على أرضه، بعد أن تغاضت الأمم المتحدة عن هذا القوق في قرار التقسيم (181)، حيث نص القرار (194) على حق اللاجئين في العودة والتعويض، وورد فيه "إن حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم حق أساسي من حقوق الإنسان، نابع من حرمة الملكية الخاصة، وحق غير قابل للتصرف ولا يسقط بالتقادم، وهو حق شخصي لا تجوز فيه النيابة أو التنازل، وحق جماعي أيضاً انطلاقاً من حق الشعوب والأمم في تقرير المصير."

إن قضية اللاجئين الفلسطينيين هي مكون رئيسي من مكونات القضية الوطنية الفلسطينية، لا يمكن إيجاد حل لهذه القضية دون الاعتراف بحق اللاجئين بالعودة إلى ديارهم وصون هذا الحق وعدم التخلي عنه أو المساومة عليه. كما تعتبر، في السياق نفسه، العودة إلى الديار والممتلكات التعبير الأكثر تقدماً عن حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بنفسه وعلى أرضه. وبالتالي، تعتبر أية مقايضة بين مكونات القضية الفلسطينية وعلى حساب قضية اللاجئين باطلة قانوناً، ولا قيمة لها ولا تلزم غير أصحابها. أي بتعبير آخر، يعتبر أمراً غير قانوني أية محاولة للمقايضة بين قيام دولة فلسطينية وبين حق العودة، أو القبول بقيام دولة مستقلة مقابل التخلي عن حق العودة، وإن قيام دولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس لا يعتبر بنظر القانون الدولي حلاً نهائياً للقضية الفلسطينية وللصراع مع إسرائيل ما لم تتم عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وممتلكاتهم التي هجروا منها. (حمادة، 2007، ص: 15 - 16).

2- تقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة:

إن حق تقرير المصير ليس من أهم الحقوق الجماعية فحسب، وإنما أيضاً لا يمكن الحديث عن حقوق المواطن أو الإنسان دون التمتع بهذا الحق، الذي يشمل الحق في إقامة دوله مستقلة ذات سيادة كاملة وفعليه على إقليمها ومواردها والحق في استخدام كافة الوسائل المشروعة لتحقيق ذلك.

وقد اختلفت الحركتان على مسمى (الدولة)، حيث ترى حركة فتح أنها تناضل وتكافح عن طريق المفاوضات، من أجل إقرار حق الشعب الفلسطيني بالحصول على أراضيه في المناطق التي احتلتها إسرائيل سنة 1967، وبما نصت عليه خارطة الطريق. بينما ترى حماس أن فلسطين من البحر إلى النهر هي الدولة التي تريد تخليصها من الاحتلال الإسرائيلي، ولا تفرق حماس بين أراضي عام 1948 وأراضي عام 1967، وتعتبرها هي أرض فلسطين التاريخية، التي يجب إخراج العدو الإسرائيلي منها. (عوكل، 2013، ص: 52).

بينما يرى الباحث أن استمرار تعثر المفاوضات، ووجود الجدار العازل، والصعوبات التي تفرضها إسرائيل على السلطة الفلسطينية وعلى الشعب الفلسطيني، يحول دون استرجاع ما تسعى إليه الحركتين، ويرى أنّ الدولة الفلسطينية تتمثل في المناطق التي تحت إشراف السلطة الوطنية الفلسطينية وكل ما يمكن الحصول عليه من أراضٍ سواء بالمفاوضات أو بالكفاح المسلح.

يعد حق تقرير المصير أحد أهم المبادئ الأساسية التي يقوم عليها القانون الدولي المعاصر، ولا ينطوي على الجانب السياسي فقط، بل يشمل الجانب الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. ومن هنا تتبع أهمية هذا الحق الذي أكد عليه ميثاق الأمم المتحدة لعام 1945، والعهد الدولي لعام 1966، كما جاء التأكيد على هذا الحق في العديد من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة في مناسبات عديدة. إلا أن وجهات نظر فقهاء القانون الدولي ومواقف الدول من مبدأ حق تقرير المصير، تباينت على نحو يتضح معه انه ليس من السهل وضع تعريف جامع مانع لهذا المبدأ، حيث يعرفه بعض الفقهاء بأنه " حق كل شعب في تحديد مستقبله السياسي ونظام الحكم الذي يوافق، وحق الشعب في السيادة على ثرواته وموارده الطبيعية، وحقه في اختيار الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية الملائمة".

فيما يتعلق بمبدأ تقرير المصير، فإنه رغم الاعتراف الدولي بهذا المبدأ في نهاية الحرب العالمية الأولى، ورغم أنه تم الالتزام به في الأقاليم العربية الأخرى، فلم يتم تطبيق ذلك المبدأ على فلسطين عند وضع صكوك الانتداب من الفئة (أ). ويشير ذلك بوضوح إلى النية في تيسير إنشاء الوطن القومي اليهودي هناك، ومن الجائز جداً في الواقع القول، إن الوطن القومي اليهودي والانتداب الفريد من نوعه على فلسطين، يتعارضان مع ذلك المبدأ.

تقرير المصير هو حق الشعب في أن يختار شكل الحكم الذي يرغب بالعيش في ظلّه، أو السيادة التي ينتمي إليها، وتتباين وجهات نظر فقهاء القانون الدولي، ومواقف الدول من مبدأ تقرير المصير، على نحو يتضح معه أنه ليس من السهل وضع تقرير جامع لهذا المبدأ.

حيث إن حق تقرير المصير هو أحد مبادئ القانون الدولي الحديثة نسبياً، وقد وجد التعبير عنه في الثورتين الأمريكية والفرنسية، كما تبناه الرئيس الأمريكي ويلسون سنة 1823، باعتباره الأساس الجوهري للمبدأ الذي يقوم على رفض أي تدخل أجنبي في شؤون أمريكا، ويعتبره الاتحاد السوفييتي السابق، بزعامة لينين، أهم مبادئ القانون الدولي المعاصر. (تونكين، 1972، ص: 48).

ويعتبر حق تقرير المصير من أحد المبادئ الأساسية والملزمة للقانون الدولي المعاصر. وفي وقت لاحق تطور مبدأ حق تقرير المصير للشعوب وفُصل بدقة أكثر بعد اتخاذ الإعلان العالمي الخاص بمنح الاستقلال للشعوب والبلدان المستعمرة عام 1960، وقد اتخذت الجمعية العامة هذا الإعلان

اقتناعاً منها بأنه لكافة الشعوب الحق الطبيعي غير القابل للتصرف في الحرية الكاملة وممارسة سيادتها والوحدة الإقليمية لأراضيها الوطنية.

ولكن مبدأ الحق في تقرير المصير لم يأخذ طريقه إلى التطبيق الواسع إلا مع بداية القرن العشرين، وظهور مبادئ (ويلسون) الأربعة عشر، ثم مع ظهور نظام الانتداب، ومع ذلك فقد كان المبدأ حتى تلك الآونة يطبق أحياناً ويتعذر أحياناً أخرى، إلى أن صدر ميثاق الأمم المتحدة في عام 1945، فوجد المبدأ أساسه القانوني، المادة الأولى من الميثاق التي نصت على أن من مقاصد الأمم المتحدة "إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب، وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها". (عكاوي، 1997، ص: 85).

إن الغموض الذي أحاط بالنصوص التي تضمنها ميثاق الأمم المتحدة حول مبدأ تقرير المصير، قد فتح المجال واسعاً للتساؤلات كثيرة بشأن هذا المبدأ، وثار تساؤلات أساسية ومهمة حوله، تعلقت أولها بالقيمة القانونية لحق الشعوب في تقرير مصيرها، ومن ناحية أخرى تعلقت بعناصر وأساليب ممارسة الحق في تقرير المصير. (القرايين، 2002: ص 23).

3- الوحدة الوطنية:

لا تقوم الوحدة الوطنية إلا على عناصر ومقومات يمكن من خلالها قياس الوحدة الوطنية، أهمها البرنامج السياسي المشترك، القادر على صياغة توافقات واسعة وقواسم سياسية واستراتيجية موحدة لمقاومة وطنية وسياسية تفاوضية تستجمع عناصر القوة في إدارة الصراع مع إسرائيل، كذلك عوامل التماسك في إعادة ترتيب البيت الفلسطيني في الداخل، التي تعزز القدرة على الصمود الوطني، وتوفر متطلبات مواصلة مواجهة الاحتلال بكافة الوسائل على طريق إنهاء الاحتلال. (منتديات القضية الفلسطينية، 2003، ص: 2)

ومن أهم عناصر الوحدة الوطنية التفاهم على هامش مشترك متفق عليه بين الجميع، وصياغة برنامج سياسي مشترك يلبي الحاجات التي تعزز التفاهم، ويكون هذا التفاهم حسب حاجات المرحلة، ولا بد من إنشاء الهيئات التي تضم جميع ممثلي القوى السياسية، لتمتلك الحق في صناعة القرار ومتابعة التنفيذ و محاسبة المقصرين، وتفعيل جميع الهيئات التي تمثل الشعب كافة، المجلس الوطني، واللجنة التنفيذية، والمجلس التشريعي، والحكومة المتمتعة بثقة المجلس التشريعي، وبالتوازي مع تفعيل

المنظمات الشعبية والمهنية والهيئات صاحبة القرار فيها على جميع المستويات. (الهوراني، 2002، ص: 24).

وتظهر الوحدة الوطنية من خلال دور هذه المؤسسات ورؤيتها الموحدة، التي تتلخص بالاتفاق على إنهاء الاحتلال الاسرائيلي بجميع الوسائل المشروعة، التي كفلها القانون الدولي للشعوب الخاضعة للاحتلال، على أن تتسجم هذه الوسائل مع متطلبات المرحلة، بحيث لا تؤثر على وحدة الصف الوطني، بعيداً عن سعي كل طرف لإلغاء الطرف الآخر، ومحاولة فرض وسائله على الجميع. (عمير، 2012، ص: 45).

وبهذا التوجه يمكن للبرنامج السياسي المشترك أن يؤسس حالة من ضبط الموقف السياسي الوطني العام، ووحدة الخطاب السياسي؛ للحفاظ على السلم الأهلي، ويحد من حدوث شرخ سياسي يمس بالأهداف الوطنية العليا؛ لأنه يقوم على أساس استراتيجي في تلبية جميع حاجات الفصائل في الوصول إلى الهدف الأسمى، وهو إنهاء الاحتلال، مع مراعاة حق كل فصيل للعمل على طرح برنامجه الخاص في التعبئة والتجنيد، بما لا يتعارض والأهداف الوطنية العليا، معتمداً على منهج الحوار الوطني أساساً استراتيجياً لحل أي خلاف وطني، فالهدف الاستراتيجي الذي يقوم عليه البرنامج السياسي المشترك يسعى لتحقيق المشروع الوطني الفلسطيني بكل عناصره وثوابته المتمثلة في إنهاء الاحتلال، وإقامة الدولة الفلسطينية. (عمير، 2012، ص: 45).

المشروع الوطني: تعد المؤسسات والبنى السياسية والخدماتية من المجالس النيابية والأحزاب ومنظمات المجتمع المدني والدوائر الحكومية، بنشاطاتها ووظائفها المحددة والمتنوعة وسائل وأدوات عمل النظام السياسي التي تمكنه من وضع أهدافه العامة، وصياغة سياساته وتطبيقها وتنفيذها من خلال تلك الأنشطة والوظائف، ومن خلال أبنيته ومؤسساته وما تقوم به من أدوار ووظائف يتفاعل المشروع الوطني مع بيئته الداخلية والخارجية، وتواجهه عدد من التحديات، والتي من خلال طريقة تعامله معها، وقدرته على مواجهتها، يمكننا تحليل ومعرفة إمكانيات وآفاق التنمية السياسية لدى هذا المشروع. (يوسف، 2009، ص: 114).

ولا بد من الأخذ بعين الاعتبار ما يتميز به وضع هذه السلطة من حيث انبثاقها وقيامها على أساس اتفاقية مرحلية بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، تتضمن قيود والتزامات وشروط تلعب دورا

حاسما في إمكانيات وآفاق تطور وتنمية السلطة الفلسطينية. إذ إن سلطة الاحتلال هي التي تسيطر على المجال الإقليمي للسلطة الفلسطينية، وتفرض سلطتها على كل مقومات السيادة المفترض أن تملكها السلطة الفلسطينية. كما أن السلطة الفلسطينية بوصفها نظاما سياسيا ومن خلال مكوناته المختلفة، لا يزال يعيش حالة من الصراع مع القوة المحتلة، رغم الاتفاقيات الموجودة بين الطرفين، هذا الصراع الذي يتفاوت ما بين صراع سياسي ودبلوماسي تمارسه قيادة السلطة، إلى مقاومة شعبية وسلمية تخوضها مكونات المجتمع الفلسطيني، إلى صراع مسلح وعنيف تخوضه بعض الفصائل والأذرع العسكرية الفلسطينية.

والصراع الذي يخوضه الشعب الفلسطيني بقواه ونظامه السياسي من أجل الحرية والاستقلال له أبعاده الإقليمية والدولية التي تؤثر في قدرات وخيارات وإمكانيات وبيئة النظام السياسي الفلسطيني. وبالتالي فإن إمكانيات النظام والشعب وقدراتهما في تجسيد مطالب الحرية والاستقلال والبناء والتنمية مرتبطة بعوامل خارجية مؤثرة، وبموازين القوى في كافة المجالات التي تميل لصالح إسرائيل، ولا توفر الظروف الملائمة لحل الصراع بصورة تحقق المطالب والمصالح الفلسطينية. لكن رغم تأثير هذه العوامل ودورها في تحديد ظروف النظام السياسي الفلسطيني وبيئته، وإدراكنا لما تلعبه من دور كبير وفاعل في الوضع الفلسطيني، وتفاعل مكونات النظام وعلاقته مع النظم الاجتماعية التي تمثل البيئة الداخلية، باعتبارها العامل الأساسي في بلورة وتحديد وترجمة خيارات ومبادئ ومنطلقات التنمية والبناء والتحرر. (يوسف، 2009، ص: 115).

المبحث الثاني: الدراسات السابقة:

المطلب الأول: الدراسات العربية:

لم تتناول الدراسات السابقة موضوع أثر الانقسام السياسي على تحقيق الأهداف الوطنية بشكل مباشر، كون الانقسام السياسي جزء من القضايا الأساسية التي تؤثر سلباً على الأهداف الوطنية عامة، حيث جاءت مواضيع الدراسات السابقة مهتمة بالمواقف السياسية والأحداث الأمنية التي تسببت بالانقسام، وما رافق ذلك من تطورات على الساحة السياسية الفلسطينية بشكل خاص. ومن أهم هذه الدراسات ما يلي:

دراسة أحمد، سامي (2011). المواقف السياسية المتباينة وأثرها على مشاريع الدولة الفلسطينية المقترحة في إطار التسوية. بحث منشور، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 13، العدد 1 (B)، ص 1253 - 1290.

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة إظهار حقيقة أن النظام العربي، والنظام السياسي الفلسطيني منذ نشأته يتحملان جزءاً من مسؤولية الفشل في تحقيق أهداف المشروع الوطني الفلسطيني، وإن الانقسامات والتجاذبات السياسية التي مر فيها النظام السياسي الفلسطيني كان لها انعكاساتها السلبية على مجمل مشاريع الدولة التي طرحت في مختلف المراحل.

عمل الباحث على معالجة مشكلة تعدد المواقف والآراء الفلسطينية حيال مشاريع الدولة الفلسطينية المقترحة، وأساليب تحقيق التسوية السياسية لتلك المشكلة؛ لهذا ركزت الدراسة على أبرز المشاريع المقترحة حيال الدولة الفلسطينية وظروف طرحها، والمواقف والآراء الفلسطينية، والأطراف المعنية حيال تلك المشاريع، وكيف كان تصورهما، وتطور هذا التصور لملاحق الدولة الفلسطينية، وقد استخدم الباحث في دراسته المنهج التاريخي التحليلي معتمداً على أهم المصادر والمراجع التي تتناول الموضوع، مع تحليل المعلومات إن أمكن ذلك والتعليق عليها.

توصل الباحث إلى أن الدولة الفلسطينية تمثل الهدف النهائي للعمل الوطني الفلسطيني، وأن التراجع عن الإستراتيجيات لإقامة الدولة جاء تحت ضغط تزددي واقع العالم العربي والنظام السياسي الفلسطيني المأزوم؛ الذي ساد في معظم مراحلها السياسية الانقسام والتشردم حول كيفية التحرك في اتجاه إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

وقد أوصى بإن الرد على الرفض الإسرائيلي المستمر يتطلب إستراتيجية فلسطينية مقابلة تركز إلى رفض أي انتقاص من حقوق الدولة الفلسطينية وسيادتها، الأمر الذي يستلزم التفكير بإعلان فلسطيني واضح عن دولتهم المنشودة، وتعزيز الجبهة العربية والإسلامية والدولية المساندة لهذا الموقف.

دراسة عودة، عواد (2011). إشكالية العلاقة بين حركة فتح وحركة حماس، وأثرها على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين (2004 - 2010)، رسالة ماجستير، فلسطين، جامعة النجاح الوطنية.

عملت هذه الدراسة على معالجة مشكلة العلاقة الحالية بين حركة فتح وحركة حماس، وأثرها على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين، خلال الفترة 2004 - 2010، فقد اعتبر الباحث أن الإشكالية القائمة بين حركتي فتح وحماس في المرحلة الحالية ذات تأثير كبير على النظام السياسي الفلسطيني، وعلى عملية التحول الديمقراطي. وقد اتضحت ملامح هذا التأثير بالظهور بعد إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والبلدية الأخيرة، و المشاركة السياسية لمختلف الفصائل بالانتخابات. وما أعقبت من تطورات بعد النتائج وفوز حركة حماس ووصول الخلاف السياسي بين حركتي فتح وحماس إلى مرحلة الصدام المسلح واستخدام القوة العسكرية من قبل حركة حماس للسيطرة على السلطة في قطاع غزة، والذي بدوره يبين مدى الحاجة لدراسة هذا الوضع بعد استمراره لأكثر من ثلاث سنوات وعدم وضع نهاية له، مما يضع العملية السياسية والديمقراطية في فلسطين في مرحلة حرجة لم يعرفها في تاريخه والوصول لمرحلة تأييد الانقسام السياسي والجغرافي.

قام الباحث باعتماد المنهج الوصفي التحليلي بالدراسة كونه يقوم على الوصف الدقيق والتفصيلي للظاهرة ومن خلال التحليل يقدم أبرز الأحداث التي كان لها أثرًا على الدراسة.

توصل الباحث من خلال استنتاجات الدراسة إلى أن المشكلة بين حركتي فتح وحماس ليست بالجديدة وتعود جذورها إلى تأسيس ونشأة الحركتين، وأن وجود الاختلاف بين البرامج والأسلوب والأهداف كان محور هذه الخلافات، وأن تطور الخلاف بين الحركتين، كان لجملة من الأسباب الداخلية والخارجية وعلى رأسها الاحتلال وممارساته.

دراسة يوسف، غسان (2009)، أثر ازدواجية السلطة على التنمية السياسية في السلطة الوطنية الفلسطينية بعد الانتخابات التشريعية الثانية، رسالة ماجستير، فلسطين، جامعة النجاح الوطنية.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر ازدواجية السلطة على التنمية السياسية في السلطة الفلسطينية بعد الانتخابات التشريعية الثانية عام 2006 ؛ إذ تنطلق الدراسة من فرضية أن ازدواجية السلطة أثرت بصورة سلبية في عمل مؤسسات السلطة الفلسطينية وأدائها ووظائفها، بعد فوز حركة حماس في الانتخابات. وأدت تلك الازدواجية إلى صراع وتنازع للصلاحيات بين مؤسسات النظام السياسي وبين الحزبين الكبيرين في السلطة، والذي أفضى إلى الانقسام السياسي والجغرافي لمؤسسات السلطة الفلسطينية وأجهزتها، ما يؤدي إلى عرقلة إمكانيات وآفاق التنمية السياسية للسلطة الفلسطينية. واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي.

عالجت الدراسة مشكلة أبعاد ازدواجية السلطة وما نتج عنها من تنازع على الصلاحيات بين المؤسسات السياسية والسلطات المختلفة، وما تركته من آثار في عمل السلطة الوطنية الفلسطينية وأدائها ومهامها المتنوعة في الأراضي الفلسطينية. وهذا يؤدي إلى نتائج سلبية على التنمية السياسية الفلسطينية، وعلى إمكانيات تطور النظام السياسي وعلى قدرته على القيام بمهامه وأداء وظائفه.

كانت نتيجة الدراسة أن العوامل الخارجية المؤثرة في النظام السياسي الفلسطيني تلعب دورا مهما في تشكيل الوضع الداخلي. وجرى تحليل أثر الازدواجية في مبدأ الفصل بين السلطات وما تركته من نتائج أخلت بهذا المبدأ، وخاصة سيطرة واستحواد السلطة التنفيذية على صلاحيات السلطات الأخرى بعد الانقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

أوصى الباحث بضرورة إصلاح وتطوير النظام الدستوري والقواعد القانونية، بحيث يجب أن يجري من خلال إشراك كل أطراف النظام السياسي والقوى المجتمعية من أجل ترسيخ كون النظام الدستوري يشكل نوعا من عقد اجتماعي يحكم أسس وقواعد العلاقة بين السلطات وبين السلطة والشعب، بما يعكس توافق وإجماع مختلف القوى الفاعلة وتوحيد رؤيتها للأهداف والمصالح الوطنية. وهذا يمثل خطوة مهمة لتخفيف الضغوط والتدخلات الخارجية في بنية وآليات عمل السلطة الفلسطينية، والتي لا تراعي المصالح والاحتياجات الفلسطينية.

دراسة أبو عرب، خليل (2008)، أثر الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية على التحول الديمقراطي الفلسطيني، رسالة ماجستير، فلسطين، جامعة النجاح الوطنية.

هدفت هذه الدراسة إلى مناقشة تأثير الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية على التحولات الديمقراطية داخل النظام السياسي، بعد أن فازت حركة المقاومة الإسلامية حماس بهذه الانتخابات، حيث تم طرح أسئلة تتعلق بتأثير هذه الانتخابات على مستقبل النظام السياسي الفلسطيني، ودراسة المتغيرات التي أصابت النظام السياسي منذ إبرام الفلسطينيين اتفاقية أوسلو وصولاً إلى الانتخابات الثانية، التي أحدثت تحولات هامة على الديمقراطية الفلسطينية. وفي الإجابة عن هذه الأسئلة تم استعراض اتفاقية أوسلو وماهية هذا الاتفاق وتأثير ذلك على المجتمع الفلسطيني، حيث تم بحث كيفية دخول الفلسطينيين هذه العملية وتأثير ذلك على النظام السياسي الفلسطيني، حيث اتضح أن هذا الاتفاق قد أثر على النظام السياسي وخلق حالة من الانقسام داخل المجتمع الفلسطيني.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي الذي يعتمد على وصف النظام السياسي، ومن ثم تحليل كافة المتغيرات المتعلقة بتأثير الانتخابات التشريعية على بناء النظام السياسي الفلسطيني والتحولات الديمقراطية المتعلقة بذلك.

كان من أبرز النتائج أن الانتخابات ساهمت في تعزيز الحالة الديمقراطية داخل المجتمع الفلسطيني، الذي انعكس بدوره على الواقع السياسي الفلسطيني، ولعل المتغيرات التي أعقبت الانتخابات التشريعية الفلسطينية كان لها أكبر الأثر على الدور الذي لعبته مؤسسات الدولة في إحداث التغيير، خاصة بعد أن انتقلت حركة حماس من المعارضة والمقاومة إلى السلطة وكذلك حركة فتح التي انتقلت من السلطة إلى المعارضة الجزئية، ففتح تسيطر على المؤسسات وكذلك على الرئاسة إلا أنها فقدت بالانتخابات القوة التشريعية.

دراسة ابحيص، حسن وآخرون، (2008)، صراع الإيرادات: السلوك الأمني لفتح وحماس والأطراف المعنية 2006 - 2007. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، الطبعة الأولى.

تناول الباحثون في هذه الدراسة موضوع السلوك الأمني لفتح وحماس خلال الفترة 2006 - 2007، وكان التركيز في هذه الدراسة على المواضيع الأمنية التي شهدتها فترة الدراسة، وتناول بعضاً من

الأحداث السياسية، وأهمها انتخابات 2006، وتشكيل الحكومة الفلسطينية العاشرة، ثم وثيقة الأسرى. أما الأحداث الأمنية، فقد تناولت الدراسة بشكل تفصيلي الاتهامات من فتح وحماس بالاعتداءات والاعتقالات، والمظاهرات والإضرابات، وأوضحت الموقف الأمني لحركتي فتح وحماس، وصراع الصلاحيات الذي دار بينهما، وموقف الفصائل الفلسطينية من ذلك، وتناولت الدراسة الموقف الإسرائيلي والعربي والإسلامي والدولي، كل على حدة.

هدفت هذه الدراسة إلى الاطلاع على الملف الأمني في السلطة الفلسطينية، واستعراض تطورات الأحداث الأمنية في السلطة منذ فوز حماس بالانتخابات.

وعملت هذه الدراسة على معالجة مشكلة السلوك الأمني الذي ظهر في تلك الفترة، وخصوصاً الاتهامات التي تم توجيهها إلى حركتي فتح وحماس، ومشكلة الصراعات الأمنية التي دارت بينهما. وعمد الباحثون إلى اتباع المنهج التحليلي في تحليل الأحداث التي تبعت فوز حركة حماس بالانتخابات، وخاصة الأمنية منها.

دراسة بلقزيز، عبد الإله (2006): أزمة المشروع الوطني الفلسطيني من فتح إلى حماس. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية:

تناول الباحث عدة مواضيع تتعلق بالانقسام السياسي على الأهداف الوطنية الفلسطينية، وخاصة الأزمة بين فتح وحماس سواء كانتا في حالة انقسام أم لا، وتناولت السيناريوهات المتوقعة والمستقبلية لاستمرار هذا الانقسام أو إنهائه، كذلك طرح عدة أسئلة تتعلق بمستقبل الانقسام السياسي الحالي. ثم تناول موضوعاً خاصاً بحماس وكيفية انتقالها من حركة ثورية إلى حركة سياسية فازت بالانتخابات وقامت بتشكيل حكومة، وما وقعت به من أخطاء.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية:

دراسة براون (Brown, 2012): بعنوان (Gaza Five Years on: Hamas Settles in)

تناولت بشكل رئيسي الخمس سنوات التي قضاها قطاع غزة تحت حكم حماس، وكذلك التغيرات التي طرأت على القطاع من الناحية المعيشية والتعليمية، والتغيرات في النظام السياسي القائم في القطاع

والاختلافات بينه وبين القائم في الضفة الغربية، حيث أوضح الباحث الاختلافات العديدة بين هذين النظامين وما نتج عنه من مخاوف وانقسام لدى الشعب الفلسطيني.

وتناولت مشكلة أثر الانقسام السياسي بين فتح وحماس على الأوضاع المعيشية والتعليمية. والتغيرات التي طرأت على النظام السياسي في فلسطين وهيكلته، والموقفين الأمريكي الإسرائيلي من ذلك

دراسة جوهانسين وآخرون (Johansen et al, 2011): بعنوان (The Reconciliation of Hamas and Fatah Smoothing the Way to the Middle East Conference by (Contributing to Peace and Security in the Region

تناول الباحثون في هذه الدراسة المصالحة الفلسطينية بين حماس وفتح على اعتبارها تمهيداً للطريق نحو السلام في الشرق الأوسط من قبل، وأن هذه المصالحة تعتبر المساهمة الفعالة في السلام والأمن في المنطقة، وتناولوا الميزات والعوامل التي أدت إلى الانقسام الفلسطيني، وأثر هذا الانقسام على الوحدة الوطنية الفلسطينية، وعدم وجود صحة عربية سياسية مبنية على حسابات سياسية تحدد آفاق السياسة الحالية والسياسة المستقبلية، وتناولوا كذلك دور الجهات الخارجية في هذا الانقسام.

وتناولت هذه الدراسة مشكلة عدم وجود بنية تحتية سياسية حزبية في فلسطين من شأنها تحديد الأولويات الوطنية والقومية، بدلاً من ثم العمل على ترسيخ المبادئ الحزبية لكل حركة.

دراسة براون (Brown, 2010): بعنوان (The Hamas – Fatah Conflicst: Shallow but (Wide

أوضح الباحث أن الصراع بين حماس وفتح على السلطة، شمل نطاقات واسعة في المجتمع الفلسطيني، السياسي والاجتماعي والأمني، وأن كل طرف يصرّ على مواقفه بشكل متعجرف، دون الاكتراث لآثار هذا الصراع، ويعمل على مواصلة عمله السياسي والأمني دون التركيز على إنهاء هذا الانقسام. حيث طرح الباحث مشكلة الانقياد والتبعية للآراء الحزبية، دون الإطلاع فحص تأثير ذلك على المواقف السياسية الخارجية وتبعاتها للحركتين، ونظرة المجتمع الدولي للانقسام.

المطلب الثالث: التعقيب على الدراسات السابقة:

طرحت الدراسات السابقة موضوع الانقسام السياسي وأسبابه بشكل واضح ومتسلسل، وأوضحت بشكل تفصيلي أحداث الانتخابات التشريعية سنة 2006، وتحدثت بشكل مخصص عن كل حركة من حيث مقوماتها السياسية وأهدافها وبرامجها، كما تحدثت عن مجريات الأمور بناء على الأمر دون غض الطرف عن أي مسألة تتعلق بالانقسام وأسبابه، وذلك كما في دراستي (ابحيص ووائل، 2008) و(ابحيص وآخرون)، بحيث تناولا الملف والسلوك الأمني لكل حركة، وبيّنا كذلك القضايا المتعلقة بالانتخابات التشريعية وتشكيل حكومة الطوارئ وما سبقها من تجاذبات أمنية وسياسية.

أما دراسات أبو عرب، (2008)، ويوسف، (2009)، و عودة، (2011)، فقد عملت على البحث في الانقسام السياسي على التنمية السياسية، وأثر إشكالية العلاقة بين حركة فتح وحركة حماس عملية التحول الديمقراطي في فلسطين، وهذا مما يثري الدراسة الحالية.

وقد تعاملت هذه الدراسات مع الموضوع بكل موضوعية، واستندت إلى ما جرى من أحداث على أرض الواقع، دون أي يكون هناك أي حيادية لطرف من أطراف الانقسام، وخاصة في الرسائل الجامعية، ولاحظت الباحثة أنّ مُعدي الدراسات السابقة لم يتناولوا الموضوع بشكل شخصي أو فئوي، فطرح الموضوع بناء على مجريات الأمور، وبشكل علمي ومهني.

في إطار مساهمة هذه الدراسة فضلاً عن الدراسات السابقة، عمل الباحث ومن خلال توضيحه للأهداف الوطنية وآثار الانقسام على الشعب الفلسطيني، على التراكم المعرفي بالحالة الفلسطينية، خاصة وأن العديد من الدراسات السابقة لم تتطرق بشكل وافي إلى الأهداف الوطنية، وما آلت إليه بعد الانقسام.

الفصل الثالث: حركتي فتح وحماس وبرنامجهما السياسي

المبحث الأول: التعريف بحركة فتح.

المبحث الثاني: التعريف بالبرنامج السياسي لحركة فتح بعد 2006.

المبحث الثالث: التعريف بحركة حماس.

المبحث الرابع: التعريف بالبرنامج السياسي لحركة حماس بعد عام 2006.

الفصل الثالث: حركتي فتح وحماس وبرنامجهما السياسي

المقدمة:

يستعرض هذا الفصل أهم المحطات التاريخية لحركتي فتح وحماس، من حيث النشأة والأهداف والبرامج السياسي، وأبرز التغيرات والتطورات التي طرأت على برنامجيهما السياسي، وذلك تبعاً للأحداث السياسية التي شهدتها الساحة الفلسطينية وعلى المستوى الإقليمي، مواقف الحركتين من بعض المسائل التي طرأت، وذلك بعد العام 2006.

المبحث الأول: حركة فتح:

حركة التحرير الوطني، أو كما تعرف بـ (فتح) قد أنشئت في أواخر الخمسينيات من القرن الماضي على أيدي طلاب فلسطينيين كانوا يدرسون في الجامعات المصرية في حينه. لكن الحركة تعتبر أن اليوم الأول في العام 1965، وهو اليوم الذي نفذ فيها فدائيوها أول عملية عسكرية ضد إسرائيل هو يوم تأسيسها، وهو اليوم الذي يعتبر تاريخاً لانطلاق الثورة الفلسطينية المسلحة المعاصرة. وقد عرف الكثير من مؤسسي حركة فتح، وعلى رأسهم ياسر عرفات، بأنهم كانوا قريبيين من حركة الإخوان المسلمين. كما كان بعض المؤسسين ومن رجالات الصف الأول من الحركة ممن كانت لهم علاقات مع تنظيمات قومية ويسارية، حيث اشتهر فاروق القدومي بقربه من حزب البعث قبل انضمامه إلى الحلقة الأولى من مؤسسي فتح. (البرغوثي، 2012، ص: 31).

ويمكن القول أن البداية الفعلية لتأسيس نواة حركة فتح، بدأت خلال فترة الخمسينات، عندما بدأ عدد من الطلاب الفلسطينيين الذين كانوا يدرسون في مصر بالتجمع في إطار ما سُمي (اتحاد طلبة فلسطين) في القاهرة، حيث مثل هذا الاتحاد نقطة تجمع للطلاب الفلسطينيين الذين شردهم الاحتلال الإسرائيلي من أراضي عام 1948. ونظراً للفكرة السابقة والتي كانت تتضخم يوماً بعد يوم في عقول العديد من أبناء الشعب الفلسطيني المهجرين، خصوصاً المثقفين منهم، والهادفة إلى إنشاء تجمع فلسطيني يكون ناطقاً باسم الفلسطينيين ولأماً لشملهم، فقد وجد هؤلاء الطلبة في الاتحاد ملجأً ومدخلاً لتنفيذ ما كانوا يتطلعون إليه. (أحمد، 2007، ص: 13).

ولقد كان تأثير نكبة 1948 حاداً على الشعب الفلسطيني ومستقبله، حيث أدت هذه النكبة وتداعياتها إلى تفسخ في مضمون الكيان الفلسطيني على عدة أصعدة، سواء على الصعيد السياسي ومضمون الكيان الفلسطيني، أو على الصعيد الجغرافي والتواصل الطبيعي لفلسطين التاريخية، أو على المستوى القومي ومدى الامتداد والتواصل الفلسطيني مع المحيط العربي والإقليمي، كذلك على المستوى القيادي، حيث تركت هذه الأحداث الساحة الفلسطينية بلا قيادة فعلية، بعد تشتت القيادة التقليدية، التي لم يكن لها تأثير فعلي على الساحة الفلسطينية. فقد أدت الهزيمة العربية في فلسطين، وقيام إسرائيل عام 1948 إلى تشتت المجتمع الفلسطيني، وإحداث حالة من البؤس والضياع لأبنائه، وإلى عزل العامل الفلسطيني عن قيادة الصراع ضد الوجود الإسرائيلي، وتولي النظم العربية قيادة هذا الصراع بدلاً عن الفلسطينيين، من أجل تحرير فلسطين، دون أن يكون لتلك النظم استراتيجية شاملة، جماعية أو فردية، واضحة للتحرير. (أحمد، 2007، ص: 11).

لكن الحركة التي عرفت بشكل واسع بعد احتلال إسرائيل لبقية فلسطين وبعض الأراضي العربية الأخرى على إثر حرب حزيران 1967، قررت أن تكون حركة براغماتية غير متأثرة بالجزور الفكرية لمؤسسيها، مكثفية بأن تكون حركة وطنية فلسطينية، تتسع لكل فلسطيني يؤمن ببرنامجهما للتعامل مع القضية الفلسطينية الذي ابتداءً باعتبار الكفاح المسلح طريقاً وحيداً لتحرير فلسطين، وانتهى إلى اعتماد خيار المفاوضات كخيار وحيد للتوصل إلى حل سلمي مع إسرائيل. (البرغوثي، 2012، ص: 31 - 32).

ويرجع أساس فكرة إنشاء الحركة، إلى تجربة جبهة المقاومة الشعبية، ذلك التحالف القصير الأجل بين الإخوان المسلمين والبعثيين أثناء الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة عام 1967. ويشير سليم الزعنون العضو المؤسس في الحركة إلى أن تلك التجربة القصيرة كانت مسؤولة عن وضع جنين الحركة حيث اجتمع نحو 12 شخصاً من أعضاء جبهة المقاومة الشعبية في غزة ووضعوا خطة لتنظيم جبهة في فلسطين كانت فتح هي صورته النهائية عام 1961، نتيجة لتوحيد معظم المنظمات الفلسطينية الخمس والثلاثين أو الأربعين التي كانت قد نشأت في الكويت نشوءاً عفويًا واندماجها في منظمة كانت قائمة في كل من قطر والسعودية ويقودها محمود عباس (أبو مازن) ومحمد يوسف النجار وكمال عدوان الذين أصبحوا أعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح، وقد قتل الأخيران على يد قوة إسرائيلية في بيروت عام 1973. (أحمد، 2007، ص: 12).

شرعت فتح تنشئ قواعدها في الجزائر عام 1962، وفي سوريا عام 1964، حتى استكملت جناحها العسكري العاصفة وتوسعت إلى مئات الخلايا على أطراف دولة إسرائيل في الضفة الغربية وغزة وفي مخيمات اللاجئين في سوريا ولبنان، بل في الأمريكتين. بدأت الحركة كفاحها المسلح عام 1965 واستمرت في نشاطها العسكري على الرغم من الطوق الذي كانت تفرضه عليها الدول المجاورة لإسرائيل. وفي نهاية عام 1966 ومطلع عام 1967 ازدادت العمليات العسكرية التي كانت تنفذها العاصفة الجناح العسكري للحركة، الأمر الذي دفع وزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك إلى الاعتراف بشدة عمليات حركة فتح العسكرية. واضطلع ياسر عرفات بتدعيم جهاز فتح السري وتوسيعه وبناء الخلايا العسكرية الجديدة في الضفة الغربية في 30 يونيو/حزيران 1967. وانهالت على الحركة المساعدات العسكرية والمادية بعد حرب الكرامة من الدول العربية والأجنبية ولقيت التأييد في مؤتمر القمة العربي الخامس المنعقد في الرباط عام 1969. (حجازي، 2010، ص: 277 - 278).

نتيجة لظهور حركة فتح وتوسعها اندمج فيها العديد من التنظيمات الفلسطينية الصغيرة مثل: منظمة طلائع الفداء لتحرير فلسطين (فرقة خالد بن الوليد) في 7 سبتمبر/أيلول 1968، وجبهة التحرير الوطني الفلسطيني في 13 سبتمبر/أيلول 1968، وجبهة ثوار فلسطين في 25 نوفمبر/تشرين الثاني 1968، وقوات الجهاد المقدس في 12 يونيو/حزيران 1969. وأصبحت جميع هذه المنظمات تمثلها قوات العاصفة. (البرغوثي، 2012، ص: 32).

المفاهيم الأساسية لنظام حركة فتح:

1. حركة (فتح) حركة وطنية ثورية ولعضويتها صفة السرية وشبه السرية والعلنية وشبه العلنية حسب الظروف التي تقرها قيادة الحركة.
2. الثورة للشعب بكل جماهيره التي تخوض الثورة وتمارسها والحركة هي التنظيم الثوري القائد وعلى هذا الأساس فإنها هي القوة التنظيمية الثورية صاحبة الحق في توجيه الثورة.
3. تتألف الحركة من جسم واحد متكامل بقيادة واحدة، تتكافأ فيها الحقوق والواجبات وتتوزع المسؤوليات وفق أنظمة الحركة ولوائحها.
4. القيادة الجماعية هي الأسلوب الوحيد للقيادة في الحركة وهذا يعني:

- أ- أن الديمقراطية هي الأساس عند البحث والنقاش واتخاذ القرارات في كافة المستويات التنظيمية.
- ب- وأن المركزية الديمقراطية هي الأساس في ممارسة المسؤوليات وتتضمن وحدة العمل والتنظيم والانسجام الفكري والتفاعل السياسي في الحركة.
- ت- وأن النقد والنقد الذاتي هما الأساس في التنقية والتصحيح في الحركة ولا تعتبر العقوبة مطلوبة لذاتها بقدر ما هي وسيلة للتقويم والبناء.
- ث- تؤمن الحركة بقدسية العضوية وحرية الإنسان وترفض مبدأ الانتقام ولا تقره ولا تقبل المساس بحق المواطن في المشاركة في الثورة أو تعطيل هذا الحق إلا عندما تكون هذه المشاركة مصدراً خطيراً يهدد سير الحركة وأمنها. (النظام الداخلي لحركة فتح)

المبحث الثاني: البرنامج السياسي لحركة فتح بعد عام 2006:

لقد أدى انخراط حركة فتح عبر منظمة التحرير الفلسطينية في عملية السلام منذ مباحثات مدريد والاتفاقيات الفلسطينية الإسرائيلية (1993 - 1995) تحولاً هاماً في البنية الفكرية والخطاب السياسي لحركة فتح ومواقفها من الصراع مع إسرائيل بمستوياته المختلفة؛ حيث اعترفت منظمة التحرير الفلسطينية التي تقودها حركة فتح بقرارات الأمم المتحدة 194 و 242 و 338 وبحق إسرائيل في الوجود، ونبذت العنف والمطالبة بإقامة دولة فلسطينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967. في حين بقيت مبادئ الحركة وأهدافها المنصوص عليها في النظام الأساسي للحركة المتبناة منذ نشأة حركة فتح، والداعية إلى تصفية الكيان الصهيوني وتحرير كامل التراب الوطني الفلسطيني، واعتبار الكفاح المسلح الطريق الوحيد لتحرير فلسطين، كما هي دون تغيير.

وتشير استطلاعات الرأي التي أجراها المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية بين أعضاء حركة فتح وكوادرها إلى رغبة عالية بإجراء تعديلات على مواد النظام الأساسي المتعلقة بالمبادئ والأهداف والأسلوب، حيث أيده 74 % من أعضاء ومناصري حركة فتح الذين شاركوا في الانتخابات الداخلية لاختيار مرشحي الحركة في الانتخابات التشريعية بينما عارض التعديل 24 % . وأيد إجراء التعديل 64 % من كوادر وقيادات حركة فتح الذين شاركوا في مؤتمرات الأقاليم التي جرت في الضفة الغربية العام 2007، فيما عارضه 33 %.

من هذه الإحصاءات نلاحظ تصارع ثلاث جهات نظر داخل حركة فتح بشأن مسألة تعديل المبادئ والأهداف والأسلوب في النظام الأساسي للحركة: الأولى تعارض من حيث المبدأ إجراء أي تعديل على المبادئ والأهداف والأسلوب باعتبار أن هذه المبادئ وضعت قبل احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة ومن أجل تحرير الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948، وأن أهداف الحركة لم تتجزأ بعد. والثانية تدعو إلى التريث والتروي، وربط إجراء هذه التعديلات بسلوك الحكومة الإسرائيلية، وبتغيير مبادئ وأهداف وأسلوب الأحزاب الإسرائيلية الرئيسية. والثالثة تعتقد بأنه يجب إجراء تعديلات وتغييرات في هذه النصوص كي تتسجم مع الخطوات والمواقف والبرامج السياسية التي صدرت عن حركة فتح بعد بدء عملية السلام العام 1991. (حرب وسائد، 2009، ص: 1).

حيث يعتقد أصحاب هذا الاتجاه أن هناك فجوة كبيرة ما بين المبادئ والأهداف والأسلوب المنصوص عليها في النظام الأساسي للحركة وبين البرنامج السياسي للحركة. مما يحتم إجراء تعديلات على النظام الأساسي لتتسجم مع الخطوات العملية التي اتخذتها منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة حركة فتح، عشية وبعد توقيع إعلان المبادئ الفلسطيني- الإسرائيلي في العام 1993 .

ويرى أصحاب هذا الرأي أن الواقعية السياسية والبراغماتية والمرونة التي تتصف بها حركة فتح تاريخياً لها أثر كبير على مواقفها وبرامجها وأهدافها وفكرها وخطابها السياسي منذ انطلاقتها في العام 1965، الأمر الذي عكس نفسه في الممارسة، كالمبادرة السياسية التي أطلقها الرئيس الراحل ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في خطابه أمام الأمم المتحدة في جنيف العام 1974، وتبني منظمة التحرير، التي تقودها حركة فتح، (البرنامج المرحلي) أي بناء السلطة الوطنية على أي جزء يتم تحريره من الأراضي الفلسطينية، ثم إطلاق برنامج السلام الفلسطيني الذي تبنته منظمة التحرير في دورتها التاسعة عشرة التي انعقدت في الجزائر العام 1988 ومبادرة السلام الفلسطينية العام 1989، ثم المشاركة في مؤتمر مدريد للسلام ضمن وفد أردني-فلسطيني مشترك على أساس قرارات الأمم المتحدة 242 و338، ثم المشاركة في مفاوضات أوسلو السرية والتوقيع على إعلان المبادئ بواشنطن في أيلول/سبتمبر 1993. (حرب، وسائد، 2009، ص: 2).

أما بعد توقيع اتفاق أوسلو، فقد قررت حركة فتح السير في خط المفاوضات، حيث أدخلت تعديلات على ميثاقها الوطني فحذفت البنود المتعلقة بإزالة إسرائيل من الوجود وما يتعارض مع اتفاق أوسلو وجاء هذا التوجه واضحاً في الخطاب الذي أرسله ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية إلى

إسحق رابين قبل توقيع اتفاق أوسلو تعترف فيه المنظمة بإسرائيل وحققها في العيش في أمن وسلام، ويؤكد فيه التزام المنظمة بالعمل السلمي لحل الصراع بين الجانبين ونبذ الإرهاب، وإلزام جميع عناصر المنظمة بذلك حيث قال في خطابه: وفي ضوء إيدان عصر جديد والتوقيع على إعلان المبادئ وتأسيساً على القبول الفلسطيني بقراري مجلس الأمن 242 و338، فإن منظمة التحرير تؤكد أن بنود الميثاق الوطني الفلسطيني التي تنكر حق إسرائيل في الوجود وبنود الميثاق التي تتناقض مع الالتزامات الواردة في هذا الخطاب، أصبحت الآن غير ذات موضوع ولم تعد سارية المفعول، وبالتالي فإن منظمة التحرير تتعهد بأن تقدم إلى المجلس الوطني الفلسطيني موافقة رسمية بالتغييرات الضرورية فيما يتعلق بالميثاق الفلسطيني.

ومن أهم التطورات على البرنامج السياسي التي شهدتها الحركة أمرين أساسيين، الأول برنامج النقاط العشرة، والذي شهد العديد من التغييرات، خاصة أن الأمر الثاني هو مرحلة الحل السلمي ونبذ الاتفاق المسلح ومن ثم توقيع اتفاق أوسلو.

برنامج النقاط عشر أو (برنامج الإجماع الوطني الفلسطيني):

حملت فترة السبعينيات وما شهدته من صراع مرير بين فصائل المقاومة الوطنية الفلسطينية بشكل عام، وحركة فتح بشكل خاص من جهة، وبين النظام الأردني من جهة أخرى، وأبرزها أحداث أيلول الأسود وجرش، وما تبعها من تأثيرات سياسية وميدانية سلبية على الحركة الوطنية الفلسطينية، حملت تحولات عميقة في الفكر السياسي الفتاوي والفلسطيني بشكل عام. حيث بدأت الحركة تستشعر ضرورة تغيير خطابها وسياساتها المعتادة، والتي كانت لا تقبل بديلاً عن الكفاح المسلح والعنف الثوري. وقد كان الدافع الرئيسي وراء هذا التغيير، هو وصول بعض القيادات في م.ت.ف وحركة فتح على وجه التحديد، إلى قناعة بعدم إمكانية الاستمرار في تبني نهج المقاومة المسلحة كوسيلة وحيدة في الصراع. حيث بدأت هذه العناصر بتلمس الفجوة الكبيرة ما بين إمكانيات الثورة من جهة، وتحرير فلسطين عسكرياً، وإرجاع اليهود من حيث أتوا من جهة أخرى. (أحمد، 2007، ص: 50).

تم طرح هذا المشروع بداية من قبل الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وتم تبنيه من قبل حركة فتح وبمشاركة كافة فصائل م.ت.ف مجتمعة عام 1974، وعارض البرنامج عدد قليل من القيادات الفتاوية مثل أبو صالح وأبو موسى وأبو خالد العملة وصبري البنا. وقد كان عرفات أعلن منذ تشرين

الأول 1972، أن العمل الفدائي، على أهميته المؤكدة، ليس سوى عنصر من عناصر الكفاح الذي تخوضه المقاومة. وتمكّن من تمرير قرار في الدورة الحادية عشرة للمجلس الوطني، يشير إلى أن الكفاح المسلح ليس هو الطريق الوحيد بل الأداة الرئيسية للتحرير.

وقد اعتمد المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثانية عشرة حزيران / يونيو 1974، البرنامج المرحلي تحت عنوان برنامج النقاط العشر، الذي تحوّل بعد الدورة الرابعة عشرة كانون الثاني/يناير 1979 إلى برنامج أسماه البعض (برنامج الإجماع الوطني الفلسطيني)، وأبرز ما ورد في هذا البرنامج ما يلي: (أبو الغزلان، 2005، ص: 3).

أولاً: تأكيد موقف منظمة التحرير السابق من أن القرار 242 الذي يطمس الحقوق الوطنية والقومية لشعبنا، ويتعامل مع قضية شعبنا كمشكلة لاجئين. ولذا يرفض التعامل مع هذا القرار على هذا الأساس في أي مستوى من مستويات التعامل العربية والدولية، بما في ذلك مؤتمر جنيف.

ثانياً: تناضل منظمة التحرير بكافة الوسائل، وعلى رأسها الكفاح المسلح لتحرير الأرض الفلسطينية، وإقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة على أي جزء من الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها. وهذا يستدعي إحداث المزيد من التغيير في ميزان القوى لصالح شعبنا ونضاله.

ثالثاً: تناضل منظمة التحرير ضد أي مشروع كيان فلسطيني، ثمنه الاعتراف والصلح والحدود الآمنة، والتنازل عن الحق الوطني وحرمان شعبنا من حقوقه في العودة وتقرير مصيره فوق ترابه الوطني.

رابعاً: إن أية خطوة تحريرية تتم، هي لمتابعة تحقيق استراتيجية منظمة التحرير في إقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية، المنصوص عليها في قرارات المجالس الوطنية السابقة.

ثامناً: تناضل السلطة الوطنية الفلسطينية بعد قيامها، من أجل اتحاد أقطار المواجهة في سبيل استكمال تحرير كامل التراب الفلسطيني، كخطوة على طريق الوحدة الشاملة.

تاسعاً: على ضوء هذا البرنامج تضع قيادة الثورة التكتيك الذي يخدم، وبمكّن من تحقيق هذه الأهداف. (حواتمة، 2002، ص: 68 - 69).

وكان تبني هذا الهدف الجديد بداية مسلسل التسوية، أو بداية التنازلات. حيث يرى هؤلاء أن المراقب الحصيف لا يمكنه إلا أن يربط ما بين تبني هذا الشعار، وأحداث الأردن، وسلبية الموقف العربي من

هذه الأحداث، حيث كانت مجازر أيلول 1970 أبلغ رسالة للثورة الفلسطينية، بأن تعيد النظر فيمن تعتبرهم معسكر الحلفاء، وأن تعيد النظر بالمرهنة على الجماهير الشعبية العربية التي ستخوض حرب التحرير الشعبية. فقد حمل هذا الموقف تغييراً كبيراً، واعتُبر بداية تغيير واضح في البرنامج السياسي لحركة فتح، والذي كان بمثابة انطلاقة جديدة في الإستراتيجية السياسية الفلسطينية، نحو رؤية واقعية تقبل بالحل السياسي والسلمي. (أحمد، 2007، ص: 52).

من جهة أخرى، يرى البعض أن البرنامج المرحلي لا يعني بالضرورة تقديم التنازلات والتخلي عن الأهداف. فالسياسة الواعية والثورية الملتزمة بقضايا شعبها، مطلوب منها في كل مرحلة من المراحل أن تحدد الحلقة المركزية للنضال، انطلاقاً من تصورهما لحجم مختلف أطراف الصراع في كل مرحلة، ومدى نمو القوى الذاتية للثورة وقدرتها على تحقيق الهدف الاستراتيجي والاستفادة من كل التناقضات التي يفرزها تطور الصراع. وإن المساومات كثيراً ما تفرضها الظروف بصورة لا ندحة عنها على الحزب المناضل. وإن مهمة الحزب الثوري حقاً لا تفرض إعلان الامتناع عن كل مساومة، بل تفرض معرفة الحزب كيف يبقى، عبر جميع المساومات ما دامت محتمة لا مندوحة عنها، مخلصاً لمبادئه التطبيقية ولمهمته الثورية. (أبراش، 2005، ص: 5).

إلا أن القراءة التحليلية والعلمية للخط السياسي الفتاوي، ومراقبة ما أفرزته هذه الطروحات في المراحل اللاحقة، تشكّل لدى الباحث أو المراقب، صورة واضحة حول مدى التغيير الذي حصل على الفكر السياسي الفتاوي، من خلال ما نجم عن هذه المشاريع والتحويلات. ويمكننا القول أن الأثر الواضح والتأثير المباشر لها، كان يسير نحو انخفاض سقف التوقعات الفلسطينية، وتغيير واضح في الأهداف، وتخلّ عن جزء كبير من الغايات التي نشأت الحركة أصلاً من أجل تحقيقها. (أحمد، 2007، ص 53)

مرحلة أوصلو والحل السلمي

شهدت السنوات ما بعد عام 1974، خاصة بعد أن تم تبني البرنامج المرحلي انشاقات متعددة داخل حركة فتح، حيث اعترض بعض قيادات الحركة على هذه التوجهات الجديدة. وبغض النظر عما إذا كانت هذه المعارضة تعبر عن فكرة تنظيمية ذاتية لدى هؤلاء المعارضين، أو أنها مسيرة من قبل

بعض الدول والحكومات العربية التي كانت تعارض فتح في مشروعها وسياستها، وتسعى لزعزعتها وإضعافها، فإن تبني هذه السياسة المرحلية أثر على الحركة داخليا من خلال الانشقاقات، وخارجيا من خلال ردود الفعل الشعبية على هذه الطروحات. وفي هذه المرحلة تعرضت فتح لأزمات ومشاكل، من أبرزها الانشقاقات الداخلية بعد التخلي عن فكرة الكفاح المسلح. وعلى المستوى العربي حققت حركة فتح تطورات سياسية عديدة، أهمها الاعتراف الرسمي بها من قبل الدول العربية كمثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، إضافة إلى إعطاء المنظمة صفة المراقب في الأمم المتحدة، وامتدت العلاقات الفلسطينية للعديد من دول العالم، وأصبح ل م.ت.ف مكاتب تمثيلية في العديد من العواصم العربية والعالمية. وشهد الموقف الدولي تغييراً واضحاً تجاه القضية الفلسطينية، وكان ذلك نتيجة للمواقف التي تبنتها المنظمة تباعاً. (أحمد، 2007، ص: 53 - 54).

وكانت مرآة حركة فتح بقيادة عرفات في تلك الفترة على محاولة تحقيق تسوية تضمن للفلسطينيين الحد الأدنى من حقوقهم، والمتمثل في دولة فلسطينية بحدود الرابع من حزيران 1967، واتجهت السياسة الفلسطينية وعلى رأسها الفتحاوية منذ السبعينيات إلى هذا الاتجاه، حيث تم في دورة المجلس الوطني التي عقدت في 15 نوفمبر عام 1988 في الجزائر، الاعتراف بالقرارين 242 و 338 و 181 وإعلان الاستقلال، الذي مهد إلى الدخول في مفاوضات مباشرة مع الإسرائيليين. وأصبحت الطروحات السلمية الفلسطينية واضحة. (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، 2010، ص: 12).

المبحث الثالث: التعريف بحركة حماس:

نشأت حماس نتيجة تفاعل عوامل عدة عايشها الشعب الفلسطيني منذ النكبة الأولى عام 1948 بشكل عام، وهزيمة عام 1967 بشكل خاص وتفرع هذه العوامل عن عاملين أساسيين هما : التطورات السياسية للقضية الفلسطينية وما آلت إليه حتى نهاية عام 1987، وتطور الصحوة الإسلامية في فلسطين وما وصلت إليه في منتصف الثمانينات. وساهمت الانتفاضة الأولى بتزايد العداء لإسرائيل، وتوظيفه على شكل حركات ثورية تقاوم الاحتلال، فمع الانتفاضة الأولى، شهدت حركة الإخوان المسلمين في الضفة الغربية وقطاع غزة تحولاً من حركة دعوية دينية إلى حركة اجتماعية سياسية بتأسيسها حركة حماس. وقد حرصت الحركة الجديدة دائماً على تمييز نفسها عن منظمة التحرير

الفلسطينية وليس فقط عن فصائلها، وبدا أنها تطرح نفسها بديلاً لها، حيث تراوحت خياراتها بين الانضواء تحت راية المنظمة والعمل من داخلها ومحاولة السيطرة عليها وتوجيهها بما يتواءم مع برنامج حماس، أو العمل من خارجها وتحديها على جبهة التمثيل الفلسطيني. (محيسن، 2000، ص: 2).

و(حماس) هو الاسم المختصر لحركة المقاومة الإسلامية، وهي حركة مقاومة شعبية وطنية تعمل على توفير الظروف الملائمة لتحقيق تحرر الشعب الفلسطيني وخلصه من الظلم وتحرير أرضه من الاحتلال الغاصب، والتصدي للمشروع الصهيوني المدعوم من قبل قوى الاستعمار الحديث.

وحركة حماس أسست على أنها حركة جهادية بالمعنى الواسع لمفهوم الجهاد، وهي جزء من حركة النهضة الإسلامية، تؤمن أن هذه النهضة هي المدخل الأساسي لتحرير فلسطين من النهر إلى البحر، وهي حركة شعبية إذ أنها تعبير عملي عن تيار شعبي واسع ومتجذر في صفوف أبناء الشعب الفلسطيني والأمة الإسلامية يرى في العقيدة والمنطلقات الإسلامية أساساً ثابتاً للعمل ضد عدو يحمل منطلقات عقائدية ومشروعاً مضاداً لكل مشاريع النهوض في الأمة، وتضم حركة حماس في صفوفها كل المؤمنين بأفكارها ومبادئها المستعدين لتحمل تبعات الصراع ومواجهة المشروع الصهيوني. (حجازي، 2010، ص: 348).

تطور الحركة

كان تطور حركة "حماس" قياسيًّا ومدعشاً بنفس الوقت، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى أن الناس كان ينظرون إلى الحركة كمخلص ديني وروحاني، فعلى الرغم من أن نشأة الحركة كانت في نهاية الثمانينات إلا أنها مع بداية التسعينات كانت تعتبر الحركة الثانية بعد حركة "فتح" من حيث القوة والتأييد الشعبي، وكان أكثر المدن تأييداً للحركة تلك التي تعتبر ذات طابع ديني أكثر من غيرها، فعلى سبيل المثال، تعتبر مدينتي غزة والخليل من أكثر المدن التي يناصر سكانها حركة المقاومة الإسلامية، بالنظر إلى مدن أخرى كرام الله.

وفي دراسة إحصائية قامت بها جامعة النجاح الوطنية عام 2004، أظهرت النتائج فيه مدى التأييد الكبير لهذه الحركة في مناطق الجنوب. (جامعة النجاح الوطنية، 2004)

وكان حادث الاعتداء الآثم الذي نفذه سائق شاحنة صهيوني في 6 كانون الأول 1987، ضد سيارة صغيرة يستقلها عمال عرب وأدى إلى استشهاد أربعة من أبناء الشعب الفلسطيني في مخيم جباليا للاجئين الفلسطينيين، إعلاناً بدخول مرحلة جديدة من جهاد شعبنا الفلسطيني، فكان الرد بإعلان النفير العام. وصدر البيان الأول عن حركة المقاومة الإسلامية حماس يوم الخامس عشر من ديسمبر 1987 إيذاناً ببدء مرحلة جديدة في جهاد الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال الصهيوني العاشم، وهي مرحلة يمثل التيار الإسلامي فيها رأس الحربة في المقاومة.

وقد أثار بروز حركة "حماس" قلق العدو الصهيوني، واستتفرت أجهزة الاستخبارات الصهيونية كل قواها لرصد الحركة وقياداتها، وما أن لاحظت سلطات الاحتلال استجابة الجماهير للإضرابات، وبقية فعاليات المقاومة التي دعت لها الحركة منفردة منذ انطلاقتها، وصدور ميثاق الحركة، حتى توالت الاعتقالات التي استهدفت كوادر الحركة وأنصارها منذ ذلك التاريخ .

وكانت أكبر حملة اعتقال تعرضت لها الحركة آنذاك في شهر أيار /مايو 1989، وطالت تلك الحملة القائد المؤسس الشيخ المجاهد أحمد ياسين .

ومع تطور أساليب المقاومة لدى الحركة التي شملت أسر الجنود الصهاينة. في شتاء عام 1989 وابتكار حرب السكاكين ضد جنود الاحتلال عام 1990 جرت حملة اعتقال كبيرة ضد الحركة في ديسمبر/1990، وقامت سلطات الاحتلال بإبعاد أربعة من رموز الحركة وقياديينها، واعتبرت مجرد الانتساب للحركة جنائية يقاضى فاعلها بأحكام عالية.

ودخلت الحركة طوراً جديداً منذ الإعلان عن تأسيس جناحها العسكري كتائب الشهيد عز الدين القسام في نهاية عام 1991 وقد أخذت نشاطات الجهاز الجديد منحى متصاعداً، ضد جنود الاحتلال ومستوطنيه، وفي ديسمبر 1992 نفذ مقاتلو الحركة عملية أسر الجندي نسيم توليدانو، قامت على إثرها السلطات الصهيونية بحملة اعتقال شرسة ضد أنصار وكوادر الحركة، واتخذ رئيس وزراء العدو الأسبق إسحاق رابين قراراً بإبعاد 415 رمزاً من رموز شعبنا كأول سابقة في الإبعاد الجماعي، عقاباً لحركة حماس . وقدم مبعودو حركتي "حماس" والجهاد الإسلامي نموذجاً رائعاً للمناضل المتشبث

بأرضه مهما كان الثمن، مما اضطر رابين إلى الموافقة على عودتهم بعد مرور عام على إبعادهم قسوه في العراء في مخيم مؤقت في مرج الزهور في جنوب لبنان.

لم توقف عملية الإبعاد نشاط حركة "حماس" ولا جهازها العسكري حيث سجل العام 1993 معدلاً مرتفعاً في المواجهات الجماهيرية بين أبناء الشعب الفلسطيني وجنود الاحتلال الصهيوني، ترافق مع تنامي الهجمات العسكرية ضد جنود الاحتلال ومستوطنيه، وفي أعقاب تنامي موجة المقاومة الشعبية فرض العدو إغلاقاً مشدداً على الضفة الغربية وقطاع غزة في محاولة للحد من تصاعد المقاومة .

وفي/فبراير/ 1994 أقدم مستوطن إرهابي يهودي يدعى باروخ غولدشتاين على تنفيذ جريمة بحق المصلين في المسجد الإبراهيمي في الخليل مما أدى لاستشهاد نحو 30 فلسطينياً وجرح نحو 100 آخرين برصاص الإرهابي اليهودي.

حجم الجريمة وتفاعلاتها دفعت حركة "حماس" لإعلان حرب شاملة ضد الاحتلال الصهيوني وتوسيع دائرة عملياتها لتشمل كل إسرائيلي يستوطن الأرض العربية في فلسطين لإرغام الصهاينة على وقف جرائمهم ضد المدنيين الفلسطينيين العزل

المبادئ العامة للحركة:

نشر الدين الإسلامي و الثقافة الإسلامية من البحر إلى النهر في ارض فلسطين، و تحريرها من الاحتلال، وكذلك ترسيخ الوعي الديني لدى الشباب الفلسطيني، رفع راية لا اله إلا الله بإقامة الخلافة الإسلامية على أرض فلسطين. (عودة، 2010: ص 56)

أهداف الحركة:

الأهداف لحركة المقاومة "حماس" تتغير من وقت لوقت إلا أن بعض الأهداف تبقى ثابتة مهما اختلفت عليها الظروف. وأهمها:

- 1- إقامة الدولة الإسلامية على أرض فلسطين و طرد المستعمر منها.
- 2- إعادة اللاجئين إلى ديارهم التي طردوا منها.
- 3- مقاومة العدو المحتل بكل السبل المتاحة و الممكنة.

4- إعادة الشباب الفلسطيني إلى الدين الإسلامي لتطبيقه كمنهج للحياة.

5- تقديم المساعدات للمحتاجين

تعتبر هذه الأهداف الرئيسية للحركة، لأنه قد تظهر في بعض الأوقات محدثات طارئة، فيجب التعامل معها في وقتها، كدعم الانتفاضتين وقت وقوعهما كان من أهداف الحركة و أولوياتها.

موقف الحركة من القوى الفلسطينية:

بالنسبة للحركات الوطنية فحماس تبادلها الاحترام، وتقدر ظروفها، والعوامل المحيطة بها، والمؤثرة فيها، وتشد على يدها ما دامت لا تعطي ولاءها للشرق الشيوعي أو الغرب الصليبي. و حماس تطمئن كل الاتجاهات الوطنية العاملة على الساحة الفلسطينية من اجل تحرير فلسطين، بأنها لها سند وعون، ولكن تكون إلا كذلك، قولا وعملا، حاضرا ومستقبلا، تجمع ولا تفرق، تصون ولا تبدد، توحد ولا تجزيء، تثمن كل كلمة طيبة، وجهد مخلص، ومسامح حميدة، تغلق الباب في وجه الخلافات الجانبية، ولا تصفي للشائعات والأقوال المغرضة، مع إدراكها حق الدفاع عن النفس. وحماس على استعداد المناقشة المستجدات على الساحة المحلية والدولية، حول القضية الفلسطينية، مناقشة موضوعية تكشف عن مدى انسجامها، أو اختلافها مع المصلحة على ضوء الرؤية الإسلامية.

1- ترى "حماس" أن ساحة العمل الوطني الفلسطيني تتسع لكل الرؤى والاجتهادات في مقاومة المشروع الصهيوني، وتعتقد أن وحدة العمل الوطني الفلسطيني غاية ينبغي على جميع القوى والفصائل والفعاليات الفلسطينية العمل من أجل الوصول إليها.

2 - تسعى "حماس" إلى التعاون والتنسيق مع جميع القوى والفصائل والفعاليات العاملة على الساحة، انطلاقاً من قاعدة تغليب القواسم المشتركة ومساحات الاتفاق على مواقع الاختلاف.

3 - تسعى "حماس" لتعزيز العمل الوطني المشترك، وترى أن أية صيغة للعمل الوطني الفلسطيني المشترك، يجب أن تقوم على أساس الالتزام بالعمل على تحرير فلسطين، وعدم الاعتراف بالعدو الصهيوني، أو إعطائه حق الوجود على أي جزء من فلسطين.

4 - تعتقد "حماس" أنه مهما بلغت الخلافات في وجهات النظر أو تباينت الاجتهادات في ساحة العمل الوطني، فإنه لا يجوز بحال من الأحوال، لكائن من كان، أن يستخدم العنف أو السلاح، لفض المنازعات أو حل الإشكالات، أو فرض الآراء والتصورات داخل الساحة الفلسطينية.

5 - تدافع "حماس" عن قضايا الشعب الفلسطيني من غير تمييز على أساس ديني أو عرقي أو فئوي، وتؤمن بحق الشعب الفلسطيني، بكل فئاته وطوائفه في الدفاع عن أرضه وتحرير وطنه، وتؤمن بأن الشعب الفلسطيني شعب واحد بمسليميه ومسيحييه. (ميثاق حركة حماس، ص 22)

مواكبة حماس لتطورات القضية الفلسطينية:

تقف حركة حماس كقوة أولى في مواجهة المشروع الصهيوني، وهي رغم الحملة الشاملة المعادية التي تعرضت لها ما زالت القوة الرئيسية التي تحفظ للقضية الفلسطينية استمرارها وتمنح الشعب الفلسطيني وجميع أبناء الأمة العربية والإسلامية وأحرار العالم ثقة بإمكانية التصدي للمشروع الصهيوني الذي يعيش منذ بداية التسعينات عصره الذهبي، وأملاً بإمكانية هزيمته وتدميره. (يوسف، 2009، ص: 110).

بعد أن أخذ يتضح لحركة حماس أن صراعها مع إسرائيل قضية صراع حضاري بين العرب والمسلمين، وبعد أن تضمنت طروحات التسوية التنازل عن قواعد أساسية في الصراع مع المشروع الصهيوني ومنها الاعتراف بالكيان الصهيوني وحقه في الوجود فوق أرض فلسطين، والتنازل لإسرائيل الجزء الأكبر من فلسطين. في مثل هذه الظروف التي لقيت استجابة من قيادات منظمة التحرير الفلسطينية، تراجعت إستراتيجية الكفاح المسلح، لهذا أصبح التيار الإسلامي في فلسطين يدرك أنه يواجه تحدياً عظيماً مرده أمرين اثنين: الأول: تراجع القضية الفلسطينية إلى أدنى سلم أولويات الدول العربية، والثاني: تراجع مشروع الثورة الفلسطينية من مواجهة المشروع الصهيوني وإفرازاته إلى موقع التعايش معه وحصر الخلاف في شروط هذا التعايش.

وفي ظل هذين التراجعين وتراكم الآثار السلبية لسياسات الاحتلال الصهيونية القمعية الظالمة ضد الشعب الفلسطيني، ونضوج فكرة المقاومة لدى الشعب الفلسطيني داخل فلسطين وخارجها، كان لا بد

من مشروع فلسطيني إسلامي جهادي، بدأت ملامحه في أسرة الجهاد عام 1981 ومجموعة الشيخ أحمد ياسين عام 1983 وغيرها .

ومع نهاية سنة 1987 كانت الظروف قد نضجت بما فيه الكفاية لبروز مشروع جديد يواجه المشروع الصهيوني وامتداداته ويقوم على أسس جديدة تتناسب مع التحولات الداخلية والخارجية، فكانت حركة المقاومة الإسلامية حماس التعبير العملي عن تفاعل هذه العوامل.

وقد جاءت حركة المقاومة الإسلامية حماس كرد فعل طبيعي من الشعب الفلسطيني على طبيعية الظروف التي مر بها، حيث وأسهم الوعي العام لدى الشعب الفلسطيني، والوعي المتميز لدى التيار الإسلامي الفلسطيني في بلورة مشروع حركة المقاومة الإسلامية الذي بدأت ملامحه تتكون في عقد الثمانينات . حيث تم تكوين أجنحة لأجهزة المقاومة، كما تم تهيئة القاعدة الجماهيرية للتيار الإسلامي بالاستعداد العملي لمسيرة الصدام الجماهيري مع الاحتلال الصهيوني منذ عام 1986.

وقد ساهمت المواجهات الطلابية مع سلطات الاحتلال في جامعات النجاح وبيروزيت في الضفة الغربية والجامعة الإسلامية في غزة، في إنضاج الظروف اللازمة لانخراط الجماهير الفلسطينية في مقاومة الاحتلال ، خاصة وأن سياساته الظالمة ، وإجراءاته القمعية وأساليبه القهرية قد راكمت في ضمير الجماهير، نزع المقاومة والاستبسال في مقاومة الاحتلال .

وكان حادث الاعتداء الذي نفذه سائق شاحنة صهيوني في 6 كانون الأول/ديسمبر 1987، ضد سيارة صغيرة يستقلها عمال عرب وأدى إلى استشهاد أربعة من أبناء الشعب الفلسطيني في مخيم جباليا للاجئين الفلسطينيين، إعلاناً بدخول مرحلة جديدة من جهاد شعبنا الفلسطيني، فكان الرد بإعلان النفير العام. وصدر البيان الأول عن حركة المقاومة الإسلامية حماس يوم الخامس عشر من ديسمبر 1987 إيذاناً ببدء مرحلة جديدة في جهاد الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال الصهيوني الغاشم ، وهي مرحلة يمثل التيار الإسلامي فيها رأس الحربة في المقاومة .

وقد أثار بروز حركة حماس قلق العدو الصهيوني، واستنفرت أجهزة الاستخبارات الصهيونية كل قواها لرصد الحركة وقياداتها، وما أن لاحظت سلطات الاحتلال استجابة الجماهير للإضرابات، وبقية فعاليات المقاومة التي دعت لها الحركة منفردة منذ انطلاقتها، وصدور ميثاق الحركة، حتى توالت الاعتقالات التي استهدفت كوادر الحركة وأنصارها منذ ذلك التاريخ .

ومع تطور أساليب المقاومة لدى الحركة التي شملت أسر الجنود الصهاينة. في شتاء عام 1989 وابتكار حرب السكاكين ضد جنود الاحتلال عام 1990 جرت حملة اعتقالات كبيرة ضد الحركة في ديسمبر/ 1990 ، وقامت سلطات الاحتلال بإبعاد أربعة من رموز الحركة وقياديينها، واعتبرت مجرد الانتساب للحركة جنائية يقاضى فاعلها بأحكام عالية. (المركز الفلسطيني للإعلام، 2009).

ودخلت الحركة طوراً جديداً منذ الإعلان عن تأسيس جناحها العسكري كتائب الشهيد عز الدين القسام في نهاية عام 1991 وقد أخذت نشاطات الجهاز الجديد منحى متصاعداً، ضد جنود الاحتلال ومستوطنيه، وفي ديسمبر 1992 نفذ مقاتلو الحركة عملية أسر الجندي نسيم توليدانو، قامت على إثرها السلطات الصهيونية بحملة اعتقالات شرسة ضد أنصار وكوادر الحركة، واتخذ رئيس وزراء العدو الأسبق إسحاق رابين قراراً بإبعاد 415 رمزاً من رموز شعبنا كأول سابقة في الإبعاد الجماعي، عقاباً لحركة حماس . وقد مبعدو حركتي حماس والجهاد الإسلامي نموذجاً رائعاً للمناضل المتشبث بأرضه مهما كان الثمن، مما اضطر رابين إلى الموافقة على عودتهم بعد مرور عام على إبعادهم قضوه في العراق في مخيم مؤقت في مرج الزهور في جنوب لبنان.

لم توقف عملية الإبعاد نشاط حركة حماس ولا جهازها العسكري حيث سجل العام 1993معدلاً مرتفعاً في المواجهات الجماهيرية بين أبناء الشعب الفلسطيني وجنود الاحتلال الصهيوني، ترافق مع تنامي الهجمات العسكرية ضد جنود الاحتلال ومستوطنيه، وفي أعقاب تنامي موجة المقاومة الشعبية فرض العدو إغلاقاً مشدداً على الضفة الغربية وقطاع غزة في محاولة للحد من تصاعد المقاومة . (المركز الفلسطيني للإعلام، 2009).

المبحث الرابع: المواقف والبرامج السياسية لحركة حماس:

اتضح من بيانات حركة حماس أنها ليست ضد مبدأ السلام وتدعو له وتسعى لتحقيقه، وتتفق مع جميع دول العالم على أهمية أن يسود العالم جو من السلام وحسن الجوار، لكنها مع السلام العادل الذي يعيد الحقوق للشعب الفلسطيني، ويمكنه من استعادة حقه بنيل حريته، والعودة والاستقلال وتقرير المصير. والحركة ترى أن الاتفاقات التي تم التوصل إليها حتى الآن، لا تلبي طموحات الشعب الفلسطيني ولا تستجيب للحد الأدنى من تطلعاته، فهي اتفاقات غير عادلة - من وجهة نظر حماس - وتلحق الظلم والضرر بشعبنا، وتكافئ إسرائيل على اعتدائها، وتعترف لها بحقها فيما استولت عليه من

الحقوق الفلسطينية، وهي محاولة لإملاء وفرض شروط الطرف المنتصر ومطالبة المظلوم بالتنازل عن حقوقه. (عدوان، 2010، ص: 99).

خاصة أن قيادات حماس يرون أن مبدأ التسوية السياسية، أيّاً كان مصدرها، أو أياً كانت بنودها، فإنها تتطوي على التسليم للعدو (الصهيوني) بحق الوجود في معظم أرض فلسطين، وهذا ما تعارضه الحركة، خاصة أنه يترتب عليه حرمان الملايين من أبناء الشعب الفلسطيني من حق العودة، ومن حق تقرير المصير، ومن حق بناء الدولة المستقلة على كامل الأرض الفلسطينية، وإقامة المؤسسات الوطنية. وهو يتعارض مع فكرة حماس التي تنادي بأن أرض فلسطين أرض إسلامية مباركة اغتصبها الصهاينة عنوة، ومن واجب المسلمين الجهاد من أجل استرجاعها وطرد المحتل منها.

وبناءً على ذلك، فقد رفضت الحركة مشروع مشاريع التسوية مثل: (شولتز وبيكر) ونقاط مبارك العشر وخطة شامير ومسيرة مدريد - واشنطن. وتعتقد حماس أن أخطر مشاريع التسوية التي طرحت حتى الآن هي مشروع اتفاق (غزة - أريحا أولاً) الذي تم التوقيع عليه في واشنطن بتاريخ 13 سبتمبر 1993م بين إسرائيل وقيادة (م.ت.ف)، ووثيقة الاعتراف المتبادل بين الطرفين وما تلاها من اتفاقات حملت أسماء القاهرة وطابا وغيرها، وتأتي خطورة هذه الاتفاقات ليس فقط من مضمونها المقرر بشرعية السيادة الصهيونية على جميع أنحاء فلسطين، وتطبيع العلاقات الصهيونية العربية، وإطلاق يد الهيمنة الصهيونية على المنطقة فحسب، بل تأتي الخطورة من رضا وموافقة طرف فلسطيني، وإن كان لا يمثل الشعب الفلسطيني تمثيلاً حقيقياً. لأن ذلك يعني إغلاق الملف الفلسطيني، وحرمان الشعب الفلسطيني، من حق المطالبة بحقوقه المشروعة، أو استخدامه الوسائل المشروعة للحصول عليها، فضلاً عن تكريس حرمان معظم الشعب الفلسطيني من العيش فوق أرضه ووطنه، وما يترتب على ذلك من نتائج قد لا يقتصر تأثيرها على الشعب الفلسطيني فحسب، بل يتعدى ذلك الشعوب العربية والإسلامية. (لافي، 2011)

برنامج حماس السياسي:

لقد وضعت حركة حماس أسس برنامجها السياسي بناء على تراه من خطورة التسوية المطروحة حالياً، ونتائجها السلبية على حقوق الشعب الفلسطيني، لذلك تبنت الحركة موقفاً يقوم على ما يلي:

- 1 - توعية الشعب الفلسطيني بخطورة التسوية، والاتفاقات الناجمة عنها.
- 2 - العمل على تكتيل القوى الفلسطينية المعارضة لمسيرة التسوية والاتفاقات الناجمة عنها، والتعبير عن موقفها في الساحات الفلسطينية والعربية والدولية.
- 3 - مطالبة القيادة المتنفذة في م.ت.ف بضرورة الانسحاب من المفاوضات مع الكيان الصهيوني، والتراجع عن اتفاق غزة - أريحا الذي يهدد وجود شعبنا في فلسطين والشتات، في الحاضر والمستقبل.
- 4 - الاتصال بالدول العربية والإسلامية المعنية، ومطالبتها بالانسحاب من المفاوضات ، وعدم الاستجابة لمؤامرة تطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني، والوقوف إلى جانبنا في مواجهة العدو الصهيوني ومشروعه. (المركز الفلسطيني للإعلام، 2009).

الفصل الرابع: الانقسام السياسي الفلسطيني عام 2006

- المبحث الأول: الانتخابات التشريعية لسنة 2006.
 - المبحث الثاني: الأحداث السياسية بعد فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية.
 - المبحث الثالث: أسباب الانقسام السياسي.
- المطلب الأول: الأسباب الخاصة بحركة حماس.
- المطلب الثاني: خلاف حماس مع منظمة التحرير.
- المطلب الثالث: أسباب خاصة بحركة فتح.
- المطلب الرابع: العوامل المحلية والإقليمية.

الفصل الرابع: الانقسام السياسي الفلسطيني عام 2006:

المقدمة:

للوصول إلى النتائج التي تركها الانقسام السياسي على تحقيق الأهداف الوطنية، لا بد من تسليط الضوء على الأحداث السياسية التي سبقت وأدت إلى هذا الانقسام، فقد شهدت الساحة الفلسطينية إجراء الانتخابات التشريعية سنة 2006، وانتهت بفوز حماس، أعقب ذلك أحداثاً ساهمت بشكل مباشر في إحداث الانقسام والدخول في حالة الفلتان الأمني.

المبحث الأول: الانتخابات التشريعية الفلسطينية لسنة 2006:

لقد اتخذت حركة حماس قراراً برفض المشاركة في الانتخابات الرئاسية التي جرت في عام 1996 متذرة بأنها تأتي في ظل اتفاق أوسلو الذي أفرغ القضية الفلسطينية من مضمونها، إلا أن هذا القرار - كما أعلنت حماس - لن يكون مظلة لاتفاق أوسلو أو تحت مرجعيته، لذلك أكدت حماس أنها لا تستند في موقفها إلى أوسلو وانتقدت الحركة مجرد الحديث عن أوسلو الآن بعد أن استعاض حتى موقعه من السلطة الفلسطينية بمرجعيات أخرى كاتفاق الخليل واتفاق (واي بلانتيشن) ثم تفاهات (ميتشل) وخطة (تينت) .. ثم اتفاق شرم الشيخ مؤخراً، والتي أكدت جميعها أن الطرف الصهيوني لن يقدم أية تنازلات على صعيد القدس واللجئين والدولة المستقلة وحق تقرير المصير وإنهاء الاستيطان.

كما أن موقف حماس يتوافق تماماً مع الواقع الفلسطيني الحالي (تمثلاً بأن الفتوى تختلف زماناً ومكاناً وحتى أشخاصاً) حيث كان دور المجلس التشريعي عام 1996 مخصصاً لإضفاء الشرعية على قرارات السلطة السياسية لاسيما أن معظم أعضائه هم من حركة فتح. وبات واضحاً أن دخول حماس في هذا المجلس يعني تشريعاً لاتفاق أوسلو، وتأميناً على مقرراته، واعترافاً بالكيان الغاصب وبأحقيته بثلاثي أرض فلسطين. (غسان، 2009، ص: 39)

كانت السمة الأبرز التي ميزت الوضع الفلسطيني الداخلي خلال سنة 2007، هي الانقسام السياسي والجغرافي الناتج عن الصراع الفلسطيني الداخلي، والذي تجاوز الخطوط الحمراء ودخل في مرحلة كسر العظم. حيث بدأت سنة 2007 وحالة الخلاف بين حركتي فتح وحماس، ومن خلفهما الرئاسة والحكومة الفلسطينيتان، مستمرة ومتصلة بأشكال مختلفة؛ فقد تواصل الحصار المفروض على الفلسطينيين، بينما تابعت الرئاسة الفلسطينية ضغطها السياسي على حكومة إسماعيل هنية الأولى، وراحت تهدد بالجوء إلى الاستفتاء الشعبي حيناً وإلى الانتخابات المبكرة حيناً آخر، بحجة الحاجة إلى حكومة فلسطينية أخرى تتيح فك الحصار؛ وذلك من خلال تشكيل حكومة جديدة تقبل شروط اللجنة الرباعية الدولية. وتخلل ذلك كله عمل منظم، خفي وعلمي، يعمل على توسيع إطار الفلتان الأمني، وشّل قدرة الحكومة مهما كان نوعها، حكومة حماس أو حكومة وحدة وطنية، على ضبط الأمن وتوفير حالة من الأمان تتيح للناس مواصلة حياتهم العادية. (مركز الزيتونة، 2007، ص: 2).

وقد دفعت المواجهات الدامية التي شهدتها مطلع العام بين الطرفين، العاهل السعودي عبد الله بن عبد العزيز إلى توجيه دعوة في 2007/1/29 إلى قادة الفريقين لعقد لقاء في مكة المكرمة، بهدف وقف الاقتتال والبدء في حوار وطني. وهي دعوة لقيت ترحيباً فورياً من قيادتي فتح وحماس، ومن كل من مصر وسوريا والأردن والجامعة العربية. إلا أن ذلك لم يمنع تواصل الصدمات الأمنية العنيفة في قطاع غزة، إلى يوم انعقاد لقاء مكة في 2007/2/6، والذي استمر ثلاثة أيام، وأسفر عن إعلان اتفاق مكة. وقد تضمن الإعلان الاتفاق على تحريم الاقتتال الداخلي، وعلى تشكيل حكومة وحدة وطنية، والمضي في إجراءات إصلاح وتطوير م.ت.ف، وتأكيد مبدأ الشراكة السياسية وفق مبدأ التعددية السياسية. (مركز الزيتونة، 2007، ص: 2).

وبعد شهر من المشاورات، حازت حكومة الوحدة الوطنية على ثقة المجلس التشريعي في 2007/3/17، إلا أنه قد برزت ثلاثة مؤشرات دلت على أن تلك الحكومة لن تعمر طويلاً. وتمثل أولها في وجود خطط وضغوط أمريكية - إسرائيلية تستهدف إسقاطها، ووجود طرف فلسطيني محسوب على حركة فتح مستعد للتجاوب مع المخططات الأمريكية.

أما المؤشر الثاني فتمثل في عدم إبداء الرئاسة الفلسطينية والتيار الأمني المتنفذ في فتح تعاوناً حقيقياً في مجال ضبط الأجهزة الأمنية وتنظيمها. وكان تعيين محمد دحلان مستشاراً للأمن القومي مؤشراً

تصعيداً في رأي حماس والكثير من المراقبين. غير أن أبرز المظاهر كان في إفشال وتعطيل عمل وزير الداخلية وفي وزارة الوحدة الوطنية هاني القواسمي، واضطراره للاستقالة.

وتمثل المؤشر الثالث في مجموعة الإجراءات الميدانية التي قام بها التيار المتنفذ في فتح على الأرض، والتي تتوافق بشكل كبير مع ما تسرب من خطط أمريكية. وتمثل ذلك في توسيع حرس الرئاسة وتدريبه وتجهيزه، وإدخال 500 عنصر من عناصر الأمن المواليين للرئيس عباس والمدرين في مصر، وعمل الحواجز الأمنية، وكثرة عمليات الخطف والاعتقال المنسوبة للعناصر الموالية للرئيس عباس ودحلان، خصوصاً في منتصف أيار/ مايو 2007. (مركز الزيتونة، 2007، ص: 3).

إضافة إلى ذلك، ففي أواسط مارس 2003، عدل المجلس التشريعي الفلسطيني القانون الأساسي للمرحلة الانتقالية الذي كان قد صدر في يوليو 2002، أي قبل نحو ثمانية أشهر. وفي 18 مارس 2003 صادق الرئيس الفلسطيني على تعديل القانون الأساسي. وفي اليوم التالي 19 مارس كلف محمود عباس (أبو مازن)، أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، والذي ترأس في السابق لجنة الانتخابات الفلسطينية، بتشكيل الحكومة الفلسطينية الجديدة، التي مر تشكيلها بأزمات وخلافات متعددة، تمحورت حول الصلاحيات المنوطة برئيس الوزراء وبأعضاء وزارته، وحول بعض الشخصيات التي اختارها أبو مازن في حكومته. وفي 29 أبريل 2003، نالت حكومة أبو مازن ثقة المجلس التشريعي، وفي 1 مايو أدى رئيس الحكومة وأعضاؤها اليمين الدستورية أمام الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات. (خليل، 2006، ص: 80).

ومع تعيين رئيس وزراء فلسطيني، اكتسبت جهود التسوية السلمية دفعة جديدة، خاصة إثر قيام وزارة الخارجية الأمريكية بنشر النص الرسمي لخارطة الطريق في 1 مايو 2003. وتقسم هذه الخارطة إلى ثلاثة مراحل، الأولى تمتد من إعلانها وحتى مايو 2003، ويتعهد الفلسطينيون في هذه المرحلة بوقف غير مشروط للعمليات العسكرية، حسب خطوات تنص عليها الخارطة، ويتزامن ذلك مع إجراءات مماثلة من الجانب الإسرائيلي، ويقوم الجانبان باستئناف التعاون الأمني استناداً لخطة تينيت، كما وتشترط قيام الجانب الفلسطيني بإجراء إصلاحات سياسية شاملة إعداداً لإعلان الدولة الفلسطينية، بما في ذلك وضع دستور فلسطيني، واستحداث منصب رئيس الوزراء، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة. كما تشترط انسحاب إسرائيل من المناطق التي احتلتها منذ 28 سبتمبر 2000، بحيث يعود الوضع إلى ما كان عليه قبل ذلك التاريخ. أما المرحلة الثانية التي تمتد من يونيو 2003 وحتى ديسمبر 2003،

فتتصب الجهود فيها على خيار إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات حدود مؤقتة، يتزامن معها إجراءات إضافية بشأن المستوطنات. أما المرحلة الثالثة فهي تهدف إلى تعزيز الإصلاح واستقرار المؤسسات الفلسطينية، والأداء الأمني الفلسطيني، والمفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية، من أجل التوصل إلى اتفاق الوضع الدائم في العام 2005.

ومع تعيين رئيس وزراء فلسطيني، اكتسبت جهود التسوية السلمية دفعة جديدة، خاصة إثر قيام وزارة الخارجية الأمريكية بنشر النص الرسمي لخارطة الطريق في 1 مايو 2003. وتقسم هذه الخارطة إلى ثلاثة مراحل، الأولى تمتد من إعلانها وحتى مايو 2003، ويتعهد الفلسطينيون في هذه المرحلة بوقف غير مشروط للعمليات العسكرية، حسب خطوات تتص عليها الخارطة، ويتزامن ذلك مع إجراءات مماثلة من الجانب الإسرائيلي، ويقوم الجانبان باستئناف التعاون الأمني استناداً لخطة تينيت، كما وتشترط قيام الجانب الفلسطيني بإجراء إصلاحات سياسية شاملة إعداداً لإعلان الدولة الفلسطينية، بما في ذلك وضع دستور فلسطيني، واستحداث منصب رئيس الوزراء، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة. كما تشترط انسحاب إسرائيل من المناطق التي احتلتها منذ 28 سبتمبر 2000، بحيث يعود الوضع إلى ما كان عليه قبل ذلك التاريخ. أما المرحلة الثانية التي تمتد من يونيو 2003 وحتى ديسمبر 2003، فتتصب الجهود فيها على خيار إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات حدود مؤقتة، يتزامن معها إجراءات إضافية بشأن المستوطنات. أما المرحلة الثالثة فهي تهدف إلى تعزيز الإصلاح واستقرار المؤسسات الفلسطينية، والأداء الأمني الفلسطيني، والمفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية، من أجل التوصل إلى اتفاق الوضع الدائم في العام 2005. (وفا، 2011، ص: 8)

عقب تلك التطورات، أقدمت حركة حماس على خوض ما أسمته بمعركة الحسم مع التيار الانقلابي العميل في فتح، وتمكنت خلال الفترة 11-14/6/2007 من السيطرة على قطاع غزة. ودافعت حماس عما قامت به بأنه كان اضطراراً وليس اختياراً، وأنها لم تستهدف إلا فئة معينة محسوبة على فتح، وأنها لم تقصد في البداية السيطرة على القطاع، ولكن الأمور تدرجت إلى أن وصلت إلى ذلك الحد، رافضة تسمية ما قامت به انقلاباً. إلا أنه ويغض النظر عن تعريف ما حصل إن كان حسماً أو انقلاباً، فإن نتائجه كانت كبيرة على الساحة الفلسطينية، ومن أبرزها: حدوث انقسام جغرافي لأول مرة إلى جانب الشرخ السياسي، وظهور مدى قوة تأثير العوامل الخارجية في العمل الوطني الفلسطيني، والإضرار بشكل كبير بصورة المشروع الوطني الفلسطيني، وبصورة مشروع المقاومة، حيث تسببت تلك

الأحداث بحالة من الاستياء والنفور والإحباط في أوساط الجماهير العربية والإسلامية، وفي الأوساط العالمية الداعمة للحق الفلسطيني. (مركز الزيتونة، 2007، ص: 3).

توجهت الرئاسة الفلسطينية بعد أحداث غزة إلى إخراج حركة حماس من إطار الشرعية الفلسطينية. فإلى جانب الحملات الأمنية ضد حماس ومؤسساتها في الضفة الغربية، لجأ الرئيس محمود عباس إلى المراسيم كوسيلة أساسية في هذا الإطار، نصت أبرزها على إقالة حكومة الوحدة الوطنية، وإعلان حالة الطوارئ، وتشكيل حكومة إنفاذ حالة الطوارئ، وإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية مبكرة.

وقد أدى توجه الرئاسة هذا إلى تجاوز وتجاهل المجلس التشريعي الذي تحتل فيه حماس موقع الأغلبية، والذي تحول في المحصلة إلى هيئة معطلة عن العمل، وإلى لجوء الرئاسة إلى م.ت.ف ومؤسساتها لإيجاد مرجعية تضيف صفة الشرعية على قراراتها.

وحتى نهاية سنة 2007، لم تتجح المبادرات العربية أو الفلسطينية العديدة في إعادة حركتي فتح وحماس للحوار من أجل تجاوز ما جرى، وإيجاد حلّ مقبول ومتوافق عليه للأزمة؛ حيث رفضت حركة فتح والرئاسة التفاوض مع من أسمتهم الانقلابيين إلا إذا تراجعوا بالكامل عما فعلوا. في حين أصرت حماس على الحوار دون شروط مسبقة. وفي ظل هذا التباعد بدأ كل طرف يرتب أموره على ضوء موقفه، وعلى ضوء الواقع الذي يواجهه.

وفي موضوع الأزمة الداخلية في حركة فتح، فقد عبر التدافع داخل الحركة خلال سنة 2007 عن خلافات حادة وصراع إرادات وصلاحيات بين قوى فتح المختلفة. وبينما كان هناك تيار أمني يسعى لإسقاط حكومة حماس وإفشال تجربتها بالوسائل الأمنية، كان هناك تيار آخر يسعى لإيجاد مساحات التفاهم بين فتح وحماس لترتيب البيت الفلسطيني. غير أن سيطرة حماس على قطاع غزة، والطريقة التي نفذت بها حسمها العسكري؛ قد أصابت جميع قطاعات فتح بالصدمة، ووجدت عناصرها ضد ما رأته ضربة مهينة لفتح وللعمل الوطني المشترك. وهو ما أسهم في دعم أعضاء فتح للإجراءات التي اتخذها الرئيس عباس ضد حماس، وفي منح الفرصة لقيادة فتح الراهنة في الاستمرار في قيادتها. (مركز الزيتونة، 2007، ص: 4).

المبحث الثاني: الأحداث السياسية بعد فوز حركة حماس بالانتخابات:

المطلب الأول: الأحداث على الساحة الإقليمية:

الموقف الإسرائيلي:

حاولت إسرائيل خلال سنة 2007 أن تستوعب مجموعة الاهتزازات التي نتجت عن حرب تموز/ يوليو 2006 ضدّ لبنان، كما سعت للاستفادة من الانقسام الفلسطيني.

المجتمع والنظام السياسي الإسرائيلي المثقل بملفات الفساد السياسي والأخلاقي والمالي، والمحبط من حرب تموز/ يوليو ونتائجها، حاول أن يستعيد ثقته بنفسه، وأن يستخرج الدروس والعبر من التجربة. وقد ساعد الإسرائيليون في التعامل مع ملفاتهم أن نظامهم ما يزال يتمتع بدينامية عالية، وبقدرة كبيرة على النقد الإيجابي، وبناء مؤسساتي يسمح له بتطوير نفسه، واستدراك جوانب قصوره. لكن هذا النظام، من جهة أخرى، أخذ يدرك بشكل متزايد تنامي الخطر الذي يمثله صعود القوى الأصولية في المنطقة، وأن نوعية الإنسان التي أخذ يواجهها، لم تعد مما يمكن تركيعه أو إذلاله؛ في الوقت الذي يعاني فيه المجتمع الإسرائيلي من انتهاء جيل الرواد، وغياب قيادات الصفّ الأول، وتراجع الهجرة اليهودية إلى إسرائيل، وانتشار ثقافة المتعة، وتراجع نوعية المجندين في الجيش والأجهزة الأمنية. (مركز الزيتونة، 2007، ص: 5).

عبر 78% من الإسرائيليين عن عدم رضاهم عن قيادتهم، فقد شهدت سنة 2007 استقالة رئيس أركان الجيش الإسرائيلي دان حالوتس، واستقالة قائد البحرية ديفيد بن بشات من مناصبيهما، وأطاحت التطورات بعمير بيرتس وزير الدفاع وزعيم حزب العمل ليحل محل إيهود باراك مكانه في هذين المنصبين. كما أطاحت بملفات الفساد الأخلاقي أو المالي برئيس الدولة موشيه كاتساف، وأبراهام هيرشزون وزير المالية، وموشيه كراي المفتش العام للشرطة. (الحيلة، 2006، ص: 2).

وعانى إيهود أولمرت من أسوأ تدني في نسبة شعبية رئيس الوزراء في تاريخ إسرائيل، مما اضطره إلى تحسين صورته عن طريق المزيد من الاستيطان وتهويد القدس، وقمع الشعب الفلسطيني، ومن خلال التشدد في المفاوضات السياسية، وعدم تقديم أية استحقاقات حقيقية للطرف الفلسطيني في عملية التسوية، وهو ما حدث طوال سنة 2007. (مركز الزيتونة، 2007، ص: 6).

وسعت إسرائيل إلى تكريس الانقسام الفلسطيني وإلى الاستفادة منه، ودخلت طرفاً مباشراً وغير مباشر في محاولة إسقاط الحكومة التي تقودها حماس، وحكومة الوحدة الوطنية، وعارضت اتفاق مكة، ودعمت خطة دايتون وسعي بعض القوى المحسوبة على فتح لإسقاط الحكومة. وقامت طوال سنة 2007 باعتداءات وحشية على الشعب الفلسطيني خصوصاً في قطاع غزة، مما أدى لاستشهاد 412 فلسطينياً، بينما لم يقتل سوى 13 إسرائيلياً، واعتقلت سلطات الاحتلال 7,495 فلسطينياً منهم 6,670 من الضفة الغربية ليصبح عدد الأسرى في سجون الاحتلال 11,550 أسيراً في نهاية سنة 2007. وواصلت سلطات الاحتلال اعتقالها لـ 47 نائباً معظمهم من حماس، وعطلت بذلك عمل المجلس التشريعي الذي تقوده حماس، وهو ما أدى عملياً إلى استمرار حكومة الطوارئ بقيادة فياض في رام الله، وإلى استمرار الرئيس عباس في إصدار المراسيم والقرارات، وإلى مضي الطرفين في محاربة حماس ومؤسساتها في الضفة الغربية. (أبو عرب 2008، ص 18).

ومن أبرز الأحداث السياسية والأمنية التي رافقت فوز حماس بالانتخابات صرح به القيادي السابق في حركة فتح محمد دحلان بأنه "من العار على فتح المشاركة في حكومة تقودها حماس"، في حين دعا الرئيس محمود عباس الحكومة القادمة إلى الالتزام باتفاقات منظمة التحرير ونهج السلام. وبعد رفض الفصائل المشاركة في حكومة حماس، شكلت الحركة حكومتها برئاسة إسماعيل هنية الذي سلم يوم 19 مارس/آذار 2006 م قائمة بأعضاء حكومته إلى الرئيس محمود عباس، لكن الحكومة قوبلت بحصار إسرائيلي مشدد عرقل عملها، وبمحاولات داخلية للإطاحة بها من خلال سحب كثير من صلاحياتها وإحداث الفلاقل الداخلية طوال عام 2006 م.

ونظراً لرفض الأجهزة الأمنية التعاطي مع الحكومة الجديدة، شكل وزير الداخلية آنذاك الشهيد سعيد صيام قوة مساندة تعرف بـ"القوة التنفيذية"، لكن حركة فتح شنت عليها حملة واسعة وصلت لحد الاصطدام مع الأجهزة الأمنية الأخرى، وذلك بالتزامن مع حملة اغتيالات في غزة. وفي هذا الظرف تحركت العديد من الجهات لوقف الاشتباكات بين مسلحي حماس وفتح والأجهزة التابعة لهما، ونجحت هذه التحركات في وقف الاشتباكات وإنشاء لجنة تنسيق وضبط العلاقات بين الطرفين، لكن الأمور عادت مجدداً للتوتر والاصطدام، واتجهت حركة حماس إلى غزة وسيطرت عليه. (عمير، 2012: ص

وقامت إسرائيل بحصار خانق لقطاع غزة؛ وسعت كذلك إلى تكريس الانقسام الفلسطيني من خلال تهديد محمود عباس وحكومته في رام الله بوقف المفاوضات، وإعادة الحصار، إذا ما عاد للاتفاق مع حماس. وبالتأكيد فإن الانقسام كان سيعطيها فرصاً أفضل لفرض شروطها، وانتزاع التنازلات من الجانب الفلسطيني. لكن إسرائيل كانت، في الوقت نفسه، تدرك أن تحقيق السلام غير ممكن، إذا كان عباس ضعيفاً، أو غير قادر على التحدث باسم جميع الفلسطينيين، أو أن سلطته الشرعية منقوصة. وبالتالي فإن مسار التسوية لن يقف على قدميه لأن إسرائيل نفسها لم تكن جادة إطلاقاً في إعطاء الفلسطينيين الحد الأدنى، المعترف به دولياً، من حقوقهم؛ كما أن الوضع الفلسطيني المتشرد، لا يجعل أي طرف فلسطيني قادراً على تسويق التسوية، أو إلزام الآخرين بها. (مركز الزيتونة، 2007، ص: 8).

عاشت المؤسسة العسكرية الإسرائيلية في سنة 2009 خمسة هواجس، شملت: الوضع الفلسطيني، وإيران ومشروعها النووي، والأبعاد الأمنية لسياسة الإدارة الأمريكية الجديدة تجاه الشرق الأوسط، وتسليح ما تسميها "إسرائيل" بـ"الجهات الراديكالية" في المنطقة، في إشارة إلى حماس وحزب الله، وأخيراً استقرار الأوضاع في الساحات العربية المجاورة لـ"إسرائيل". وواصلت المؤسسة العسكرية الإسرائيلية خلال سنة 2009 تنفيذها خطة تيفين 2012 (Tefen 2012)، التي أُقرت مطلع سنة 2007 في سياق استخلاص دروس الحرب الإسرائيلية على لبنان في صيف 2006. وتتضمن الخطة اتجاهات مركزية في ميادين تعاضم قوة أذرع الجيش، وتشكيلات القوات، وتحسين القدرات في مناحي التدريبات، واحتياطيات الذخيرة، وشراء الأسلحة، والوسائل القتالية، والتسلح. وبلغت الموازنة العسكرية الإسرائيلية المعلنة لسنة 2009 نحو 12.4 مليار دولار، والتي سترتفع في سنة 2010 إلى 13.5 مليار دولار، مع العلم أن هناك بنوداً سرية لا تدرج عادة في الموازنة العسكرية، من بينها إيرادات مبيعات سلاح لا تقل عن ملياري دولار. (الملخص التنفيذي، 2009، ص: 8 - 9).

وسعت إسرائيل إلى تكريس الانقسام الفلسطيني في السياسة والجغرافيا. وحاولت تطبيق استراتيجية قائمة على أساس إبقاء مسار التسوية مستمراً دونما نتائج حقيقية، في الوقت الذي تقوم فيه بتهويد الأرض والإنسان، وخصوصاً في منطقة القدس. وفي المقابل عملت على تقويض، أو على الأقل إضعاف، سيطرة حماس على قطاع غزة من خلال العمل العسكري والحصار الاقتصادي. (الملخص التنفيذي، 2009، ص: 12).

الموقف العربي:

ما يزال الوضع العربي المترهل والمتفكك يعكس نفسه بشكل سلبي على القضية الفلسطينية، وهو ما يوفر فرصاً كبيرة يستثمرها الجانب الإسرائيلي في فرض شروطه، وفي فرض الحقائق على الأرض، وفي محاولة تحقيق اختراقات جديدة في العالم العربي. وقد زاد الوضع سوءاً حالة الانقسام والتشردم في الوسط الفلسطيني نفسه.

الشقيقة الكبرى مصر استمرت في لعب دورها الفاعل في الشأن الفلسطيني، غير أن الأوضاع الداخلية في مصر، وقيادة حماس لحكومة السلطة، ثم سيطرتها على القطاع أجاج من مخاوف الحكومة المصرية تجاه التيار الإسلامي، كما ظلت الحكومة المصرية تضع في اعتباراتها أمنها القومي والتزاماتها القومية، والتزاماتها المتعلقة بالتسوية مع إسرائيل، فضلاً عن الضغوط الأمريكية. ولذلك فقد سعت مصر لرأب الصدع الفلسطيني، ونزع فتيل الاقتتال الداخلي، كما دعمت مسار التسوية ودعمت الرئيس عباس وحكومة فياض؛ وأبقت على حدودها مغلقة معظم الوقت مع قطاع غزة، بحجة التزاماتها السياسية والدولية، مع أن ذلك كان عملياً مشاركة في حصار القطاع، وإضعافاً للحكومة المقالة التي يفوقها هنية. لكن مصر أبقت على خيوط التواصل مع كافة الأطراف الفلسطينية لتظل اللاعب العربي الرئيسي في الشأن الفلسطيني. (مركز الزيتونة، 2007، ص: 8).

واستمرت الحكومة الأردنية في دعمها لمسار التسوية، وفي قطيعتها مع حركة حماس طوال سنة 2007، ولذلك كان من الطبيعي أن تدعم الرئيس عباس وحكومة فياض. غير أن الحكومة الأردنية كانت تنظر بقلق إلى الاقتتال الفلسطيني الداخلي، واحتمالات أن ينعكس ذلك سلباً على الحالة الأردنية، كما كانت تخشى أن تؤدي عملية التسوية في شكلها النهائي إلى تشجيع فكرة الوطن البديل في الأردن، وهو ما دفعها لاحقاً لإعادة فتح الخطوط مع حركة حماس، والسعي لإقامة علاقة أكثر توازناً مع الأطراف الفلسطينية.

وفي ظل استمرار حالة الانقسام في لبنان، استمرت معاناة اللاجئين الفلسطينيين فيه، كما استمر حرمانهم من التمتع بالعديد من حقوقهم المدنية. وإذا كان الهجوم على مخيم نهر البارد بحجة اقتلاع فتح الإسلام قد مثّل حالة شبه إجماع لبناني، فإن المأساة والآثار الكارثية التي لحقت بالمخيم بأبنيته وسكانه واقتصاده، قد ضربت مجتمع اللاجئين الفلسطينيين في الصميم، وتجددت الخشية من عملية

ضرب الوجود الفلسطيني في المخيمات، غير أن الأطراف الفلسطينية والعديد من الأطراف اللبنانية سعت إلى تطويق الأزمة ومنع انتشارها؛ وإلى منع التوظيف السياسي والأمني للاجئين الفلسطينيين في الشأن اللبناني الداخلي.

كان للسعودية دور بارز في عقد اتفاق مكة، وإنشاء حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية، غير أن الإصرار الإسرائيلي - الأمريكي على متابعة الحصار، ومشاركة أطراف فلسطينية في محاولة إسقاط الحكومة، ثم نشوء وضع استثنائي بسبب سيطرة الحكومة المقالة بقيادة حماس على القطاع، وسيطرة الرئاسة الفلسطينية وحكومة الطوارئ بدعم فتح على الضفة الغربية، أدى إلى حالة من الإحباط في الأوساط العربية.

تعاملت البلدان العربية، بالتناغم مع العالم الغربي، مع حكومة الطوارئ في رام الله باعتبارها الحكومة الشرعية، ولم تعترف بحكومة هنية المقالة باعتبارها حكومة تسيير أعمال. ولم تقم البلدان العربية بأية إجراءات فعلية حازمة لفك الحصار الخانق على قطاع غزة. وجرت محاولات سودانية ويمانية ومصرية وعربية أخرى للتوفيق بين فتح وحماس، لكنها لم تنجح. (مركز الزيتونة، 2007، ص: 9).

وما تزال الدول العربية متمسكة بمبادرة السلام العربية لحل القضية الفلسطينية، وكانت مشاركتها في مؤتمر أنابوليس محاولة لدفع مسيرة التسوية، غير أن إسرائيل وأمريكا استثمرتا المؤتمر لصالحهما دونما أية خطوات جدية في عملية التسوية.

الوضع الشعبي العربي المصاب بالإحباط، نتيجة الانقسام والتشرذم الفلسطيني، ما يزال يرفض التطبيع مع إسرائيل، وما يزال يظهر أشكالاً مختلفة من التضامن، خصوصاً مع الفلسطينيين المحاصرين في قطاع غزة. وفي الوقت الذي تحسنت فيه العلاقات التجارية الإسرائيلية مع الأردن ومصر، إلا أن العلاقات السياسية مع موريتانيا قد شهدت تراجعاً وبروداً في إثر انتخاب رئيس جديد، وقيام حكومة جديدة، تنظر إلى هذه العلاقات باعتبارها موروثاً محرّجاً من موروثات العهد السابق، خاصة في ضوء تصاعد المعارضة الشعبية في موريتانيا لأية علاقات مع إسرائيل. (مركز الزيتونة، 2007، ص: 9).

ظلت مصر اللاعب العربي الرئيسي في الشأن الفلسطيني طوال سنة 2009، واستفادت من كونها الدولة العربية الأكبر، ومن حدودها مع القطاع، ومن علاقاتها بـ"إسرائيل" وأمريكا في تكريس دورها. وبخلاف السنتين السابقتين (حيث كانت هناك جهود سعودية، وقطرية، ويمانية، وسودانية)، فإن جهود

المصالحة كانت مصرية بشكل أساسي، حيث شهدت القاهرة العديد من جولات الحوار، انتهت بتقديم مصر ورقة للمصالحة وقعت عليها فتح، وتحفظت عليها حماس لوجود نواقص، ترى حماس أنه سبق الاتفاق عليها، وهو ما أثار غضب واستياء الجانب المصري. ومن جهة أخرى، فإن صفقة تبادل الأسرى مقابل إطلاق سراح الجندي الإسرائيلي شاليط شهدت تعثر الدور المصري الذي استمر لنحو ثلاث سنوات، بينما دخل على هذا الملف الوسيط الألماني الذي حقق اختراقات مهمة، وإن لم تتم بلورة الصفقة بشكل نهائي.

كان من الواضح أن أداء الحكومة المصرية يتعامل مع حماس وحكومتها في القطاع كعبء أو "مشكلة"، وكان الاستمرار في إغلاق معبر رفح والتضييق على إدخال التبرعات وشحنات الإغاثة، ثم بناء الجدار الفولاذي للقضاء على الأنفاق التي تزود القطاع بنحو 50% من احتياجاته الإنسانية، مظاهر اعتبرتها حماس على أنها ميل من النظام المصري لفتح وللسلطة في رام الله، ومشاركة عملية في إسقاط حماس وإفشالها. غير أن حماس، على الرغم من إصرارها على المحافظة على استقلاليتها، إلا أنها كانت تدرك أهمية مصر ودورها ومكانتها، ولذلك لم تدخل مع الحكومة المصرية في سجل أو خصام.

وفي الأردن أصيبت حالة الانفراج التي شهدتها العلاقة مع حماس في النصف الثاني من سنة 2008، بالجمود خلال سنة 2009 بعد إقالة مدير المخابرات محمد الذهبي. وكان ملف العلاقة بين حماس وجماعة الإخوان في الأردن، الذي شهد نقاشات إخوانية داخلية واسعة، من الملفات التي تابعتها السلطات الأردنية بمزيد من الاهتمام، لانعكاساته المحتملة على الساحة الأردنية، وكان هناك رغبة واضحة في "فك الارتباط" لهذه العلاقة. ومن جهة أخرى، اعتذرت الأردن عن استضافة المؤتمر السادس لحركة فتح، وقد كان ذلك أحد العوامل التي دفعت فتح لعقد مؤتمرها في الضفة الغربية. (الملخص التنفيذي، 2009، ص: 13 - 14).

المطلب الثاني: الأحداث السياسية بعد فوز حماس بالانتخابات على الساحة الفلسطينية:

القتال الداخلي بين فتح وحماس:

عادت رحي التفاؤل تدور مجددا في الأروقة الشعبية الفلسطينية لجهة تحقيق المصالحة وإنهاء الانقسام الذي خيم على حياة الفلسطينيين طيلة السنوات الماضية.

فقد حملت الفترة القريبة الماضية متغيرين أساسيين بالغا الأهمية، هما انتصار المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة على العدوان الإسرائيلي، وحصول الشعب الفلسطيني على دولة مراقب في الأمم المتحدة.

وفي الوقت الذي انتشى فيه برنامج المقاومة الذي تقوده حركة حماس التي تسيطر على قطاع غزة بفعل الانتصار العسكري، فإن النصر الدبلوماسي في الأمم المتحدة شكل رافعة هامة لحركة فتح التي تشكل العمود الفقري للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية.

ومن الأهمية بمكان إدخال المستجدات الحاصلة ما بعد صدّ العدوان وإنجاز الدولة ضمن سياق المعادلة الفلسطينية الداخلية، وفي القلب منها جهود المصالحة الوطنية واستعادة التوافق الداخلي.

وبالإمكان رصد مجموعة من العوامل التي حفّزها انتصار المقاومة على الاحتلال لجهة دفع جهود المصالحة إلى الأمام، وذلك على النحو التالي:

- إدراك المقاومة الفلسطينية، وعلى رأسها حماس، ضرورة الحاجة إلى الغطاء الوطني الجمعي في مواجهة الاعتداءات والمخططات الإسرائيلية، الذي يتيح لها الابتعاد عن صدارة مشهد الحكم المباشر ويجعلها أكثر قدرة على المناورة السياسية وحفظ وتطوير قدراتها العسكرية والأمنية.
- لوحة التوحد الميداني الرائعة التي تجسدت من خلال مشاركة كافة الطيف الفصائلي الفلسطيني في مجرى المعركة مع الاحتلال، والتي أثبتت ضرورة الانتقال إلى مسار الوحدة السياسية دون إبطاء.
- الموقف السليم الذي أعلنته حركة فتح في وجه العدوان الإسرائيلي، إدانة واستنكارا، وعدم قيامها بأية محاولات من شأنها إرباك الجبهة الداخلية في قطاع غزة أو استغلال ظروف الحرب لتصفية حسابات خاصة مع حركة حماس.
- رغبة حماس في استثمار الانتصار العسكري لتعزيز موقعها على الساحة الوطنية، واستعادة أسهم تأييدها الجماهيرية التي فقدتها تحت ثقل سني الحصار والانقسام الماضية.

- اعتقاد طيف واسع من قيادة حماس أن الظرف الفلسطيني قد بات أكثر تهيؤًا واستيعابًا لفكرة التوافق على استراتيجية وطنية شاملة تعيد الاعتبار للمشروع الوطني الفلسطيني، وتصنع خارطة طريق للعمل الوطني المشترك، وتحدد سبل إدارة الصراع مع الاحتلال.
- في المقابل تنتصب مجموعة من العوامل التي حفّزها الانتصار الدبلوماسي في الأمم المتحدة، وتجعل حركة فتح أكثر اهتمامًا وقربًا من تحقيق المصالحة، وذلك على النحو التالي:
- إدراك حركة فتح وقيادة السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية استحالة بلوغ أي توافق أو أي شكل من أشكال الالتقاء السياسي مع حكومة نتنياهو الحالية أو الحكومة الإسرائيلية المقبلة التي يُتوقع أن تنزع نحو مزيد من اليمينية والعنصرية في إطار علاقتها مع الفلسطينيين.
- ارتفاع منسوب الهمة الوطنية والحالة المعنوية لقيادات وكوادر فتح عقب الانتصار الدبلوماسي في الأمم المتحدة، وتصاعد الشعور بإمكانية تحدي الاحتلال وإخضاعه للحقوق الفلسطينية في ظل الانتصارين: السياسي والعسكري.
- إدراك قيادة فتح والسلطة لضرورة الإقلاع عن الاستجابة للضغوط الأمريكية والإسرائيلية والتوجه نحو ترميم الداخل الفلسطيني، في ظل التجاهل الأمريكي الكامل لنداءات واحتياجات السلطة وتماهيه الكبير مع السياسات والمواقف الإسرائيلية.
- إدراك قيادة فتح والسلطة أن مرحلة ما بعد الدولة غير العضو ينبغي أن تتكامل بإعادة توحيد النظام السياسي الفلسطيني، وهو ما يستوجب الدفع باتجاه إنجاح جهود المصالحة وإنهاء الانقسام.
- استشعار قيادة فتح والسلطة لحجم المخاطر والتحديات التي تترىص بالوضع الفلسطيني في ظل المخططات والاعتداءات الإسرائيلية، ومن بينها سيناريوهات انهيار السلطة وتفجّر الأوضاع الأمنية في وجه الاحتلال، وما يحتمه ذلك من زاوية نظرها - من ضرورة ماسة لتوحيد الصف الوطني على مبادئ عمل وطني مشتركة خلال المرحلة القادمة. (أصداء ما قبل الحوار، 2010، ص: 4 - 5).

المبحث الرابع: أسباب الانقسام السياسي:

المطلب الأول: الأسباب الخاصة بحركة حماس:

عند الحديث عن أزمات تواجهها حماس أو فتح فإن ذلك يجب أن يوضع في إطاره الحقيقي، وليس من الإنصاف الانشغال باتهام هذا الطرف أو ذلك، فكلاهما قدّم الكثير لقضية فلسطين وشعبها. وجوهر المشكلة هو الاحتلال الإسرائيلي وما يقوم به من قتل وتدمير وسجن وحصار وتجويع لشعب فلسطين، ومن تهويد لأرضها. وبالتالي فإن التحدي الأكبر هو في كيفية التخلص من الاحتلال. وتقدم الحركتان برنامجين مختلفين أحدهما (فتح) يستند أساساً إلى خطة التسوية، والآخر (حماس) يستند أساساً إلى خط المقاومة. وإذا كان ثمة حديث عن أزمات فهو في حقيقته تعبيرٌ عن عملية إدارة كلّ منهما لبرنامجهما ضمن الظروف المتاحة، وما يواجهه كل برنامج من عقبات وتحديات. غير أن المشكلة تزداد تعقيداً إذا تعلق الأمر بمشاكل بنيوية داخلية أو قلة الخبرة أو بسوء الإدارة لدى أيّ من الطرفين. ويمكن القول أنّ ما دعا حماس إلى التثبث بموقفها سببين رئيسيين: الأول: الخوف على مستقبلها في ظل ما يمكن أن يتوفر للسلطة الفلسطينية من إمكانيات تعزز قدرتها. والثاني: مراهنه حركة حماس على محدودية عُمر السلطة وفشل مشروع اتفاقية أوسلو.

فبعد فشل مؤتمر كامب ديفيد (1999 - 2000) واندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000، وتصعيد الاحتلال الإسرائيلي ممارساته لقمعها، اقتربت سياسة الطرفين حماس وفتح، وتناسى كل منهما خلافاته مع الآخر، فتوحدت أهداف الحركتين لمواجهة الاحتلال. إلا أن تلك الأجواء مهدت الطريق أمام الضغط على القيادة الفلسطينية للانخراط في مفاوضات خطة خارطة الطريق عام 2003، والتي كانت تهدف في الأساس إلى القضاء على المقاومة الفلسطينية. وشكّل غياب الرئيس الفلسطيني (ياسر عرفات) نقطة تحول في إدارة العلاقات بين الفصائل الفلسطينية، التي كانت تختلف معه ولكن لا تختلف عليه، فقد أجاد التعامل مع برامجها السياسية المختلفة دون التصادم معها. (الزين، 2005، ص: 146)

عمل الرئيس الراحل (ياسر عرفات) على توظيف الخلاف السياسي مع حركة حماس في تعزيز موقف منظمة التحرير التفاوضي، فتفادى التصادم بين البرامج السياسية لحركتي فتح وحماس، بينما جاء موقف الرئيس (محمود عباس) أكثر وضوحاً وحسماً تجاه تبني الوسائل السلمية ورفض العمل العسكري في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي. ورغم توجه الرئيس (أبو مازن) لدمج حركة حماس ضمن النظام السياسي ومؤسسات السلطة الفلسطينية، إلا أنه لم يتوصل إلى اتفاق وسط معها حول البرامج

السياسية، الأمر الذي عكس الخلافات بين الحركتين، بعد انخراط حركة حماس لاحقاً في النظام السياسي الفلسطيني إثر فوزها في الانتخابات التشريعية. (النواتي، 2002، ص: 18)

غير أن المدقق في أزمة حماس هذه سيجد أنها من النوع المرتبط بإدارة المرحلة وأجوائها، ولا علاقة له ببنية حماس. ورغم أنه من الصعب الحكم على حكومة لم تتجاوز السنة بالحكم، فإن شتى الضغوط لم تفلح في إجبارها على التنازل عن أيٍّ من ثوابتها، فضلاً عن أنها في ممارستها للحكم ظلت تقدم نماذج شفافة بعيدة عن الفساد المالي والسياسي والإداري. إن جوهر الأزمة التي تواجهها حماس ليس له علاقة بشرعيتها أو كفاءة حكومتها (من بين 22 وزيراً هناك 14 من حملة الدكتوراه) ولا نظافتها، ولكنه يعود إلى عدم الاستجابة لمجموعة شروط وإملاءات إسرائيلية أميركية. كذلك عدم اتباع حماس لسياسة الحوار الوطني مع الفصائل كافة، لتشكيل وحدة وطنية، أو حكومة ائتلافية على قاعدة برنامج الحد الأدنى السياسي المشترك، لكنها فضلت أن تستمر وحيدة، في مشروع الحكومة المتجانسة ببرنامج غير مختلط. إضافة إلى عدم اعتراف حماس بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني. (بلقزيز، 2006، ص: 114)

المطلب الثاني: خلاف حماس مع مبادئ منظمة التحرير:

لكي نتعرف الخلاف الحقيقي مع هذه المبادئ لا بد من الرجوع إلى ميثاق حركة حماس، وما تختلف فيه مع حركة فتح، حيث تعتمد حركة فتح في فكرها السياسي على الطابع الوطني للصراع مع إسرائيل، فلم تتبن أي اتجاهات إيديولوجية، معتبرة نفسها حركة وطنية شاملة لكل الفلسطينيين، الأمر الذي أكسب الحركة صفة المرونة التي مكنتها من إحداث العديد من التغييرات تبعاً لمراحل الصراع والظروف المحيطة بالقضية الفلسطينية. ويبدو ذلك واضحاً من خلال مقارنة مبادئ وبرامج الحركة ما قبل اتفاق أوسلو مع برنامجها الذي أقرته في المؤتمر السادس الذي انعقد في العام 2009. بينما تعتمد حركة حماس في تكوين فكرها السياسي على مرتكزات دينية واضحة في ميثاق الحركة. فاعتمدت في تعريفها لأرض فلسطين على عبارات ذات صبغة دينية بحتة، فنصّ ميثاق الحركة على أنها "أرض وقف إسلامي لا يجوز التنازل أو التفريط بأي جزء منه ولا يحق لأحد ذلك". (ميثاق حركة المقاومة الإسلامية حماس، 1988، المادة (11))

وعملت حماس على دعم رؤيتها للصراع وتحليلها له بأحداث تاريخية، فترى بأن ما يحدث في فلسطين هو امتداد للحملات الصليبية والمغولية على الأرض الإسلامية، ولا بد من ربط الأحداث ببعضها.

واستناداً لهذه المرتكزات وضعت الحركة برامجها وصاغت مواقفها، فرفضت الاعتراف بإسرائيل وبقراري مجلس الأمن 242 و338، وتمسكت بالمقاومة، وامتنعت عن المشاركة في عملية التفاوض، معتبره حسب الميثاق "إن الحلول السلمية والمؤتمرات الدولية الساعية لحل القضية الفلسطينية تتعارض مع عقيدة المقاومة الإسلامية". (النواتي، 2002، ص 18)

فمن الناحية القانونية فإن الحكومة الفلسطينية هي معنية بتسيير الشؤون الحياتية للفلسطينيين في الضفة والقطاع، وقد جعلت اتفاقات أوسلو منظمة التحرير وليس السلطة هي الجهة المعنية بالاعتراف بالكيان الإسرائيلي وبالتفاوض معه؛ ولم يطالب أحد حكومات السلطة الفلسطينية السابقة التسع بالاعتراف بإسرائيل أو نبذ الإرهاب.. كما أن اتفاقات أوسلو وما تلاها من علاقات وترتيبات لم تلزم حركة فتح بالشروط التي يتم الآن مطالبة حماس والحكومة التي تقودها بها.

خط المقاومة الذي تمثله حماس ومشروعها الإسلامي وامتداداتها الإخوانية بالإضافة إلى الضغوط الأميركية على الدول العربية هو السبب الفعلي لمحاولة عزل حماس عن محيطها العربي، وبعبارة أخرى، فإن الحصار الإسرائيلي الأميركي (والعربي إلى حد ما) هو حصار يفقد مبرره القانوني، حتى وفق معايير اتفاقات أوسلو نفسها؛ وهو حصار مرتبط بوجود حماس في الحكومة.

فبعد فوز حركة حماس في انتخابات المجلس التشريعي، في الخامس والعشرين من يناير 2006، بحصولها على 76 مقعداً من مجموع مقاعد المجلس الـ 132، مقابل 43 مقعداً لحركة فتح، شكّلت الحكومة وحيدة بعدما رفضت حركة فتح وبقية الفصائل التقاسم معها في حكومة وحدة وطنية. وبدأ الخلاف واضحاً عندما طالب الرئيس (أبو مازن) حركة حماس بأن يتضمن البيان الحكومي اعترافاً بمرجعية منظمة التحرير والالتزام بكافة الاتفاقات التي وقعتها، في حين شددت حركة حماس على ضرورة إعادة بناء المنظمة وتفعيلها لتضم مختلف القوى الفلسطينية. ورفضت حركة حماس الإقرار بشروط الرباعية والاعتراف باتفاق أوسلو والاعتراف بإسرائيل، فرفضت إسرائيل والولايات المتحدة والمجتمع الدولي حصاراً مالياً على حكومتها. (جريدة القدس، 2006، ص 1)

المطلب الثالث: أسباب خاصة بحركة فتح:

منذ سنة 1989 لم تتجح فتح في عقد مؤتمرها السنوي، وشهدت انتخاباتها الداخلية وانتخابات اختيار من يمثلها في المجلس التشريعي (البرايمرز) ممارسات لا تليق بحركة عريقة مثلها. وكان الكثير من عناصرها يشكون من تفرّد ودكتاتورية رئيسها ياسر عرفات، لكن الوضع زاد سوءاً بعد وفاته. وتعاني

فتح ثانياً من تآكل رصيدها النضالي، إذ أن فتح التي نشأت لتحرير الأرض غرب الضفة الغربية (الأرض المحتلة 1948) تنازلت عن هذا الهدف، فقد قامت قيادتها (التي تقود م. ت. ف) بالاعتراف بإسرائيل وحققها في الوجود على 77% من أرض فلسطين، وأعلنت نبذ الإرهاب ووقّعت على اتفاق أوسلو وقادت تيار التسوية، واضطرت لقمع حركات المقاومة إيفاءً بالتزاماتها تجاه إسرائيل. وظهرت فيها مجموعات ورموز على علاقات سياسية واقتصادية وأمنية بالإسرائيليين.

وأظهرت هذه الأحداث إشكالية في العلاقة بين السلطات الثلاث في النظام السياسي الفلسطيني، بسبب الغموض في النصوص وعدم الوضوح في تحديد الصلاحيات. وجاء الإعلان عن وثيقة الأسرى للوفاق الوطني في مايو عام 2006، في سبيل وضع حد للتوتر الذي تشهده الساحة الفلسطينية، عبر الدعوة إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية بمشاركة كافة الكتل البرلمانية، وضرورة التعاون بين الحكومة ومؤسسة الرئاسة، وإصلاح الأجهزة الأمنية، وحصر صلاحية إدارة المفاوضات على المنظمة ورئيس السلطة، كما دعت الوثيقة إلى الوحدة الشعبية لمواجهة الحصار الذي فرضته الولايات المتحدة وإسرائيل. إلا أن وثيقة الأسرى التي باتت تُعرف بوثيقة الوفاق الوطني بعد التعديلات التي أدخلت عليها، لم تنجح في تحقيق المصالحة، لكنها رسخت مبدأ حكومة الوحدة الوطنية. وفي ظل غياب رؤية مشتركة بين الرئاسة والحكومة تتيح التعاون بما يواكب المتطلبات الدولية لرفع الحصار، ورفضت حركة حماس طرح الرئيس (أبو مازن) الاعتراف بمبادرة السلام العربية كمرج من الإقرار بشروط الرباعية، وكذلك رفضت دعوته لانتخابات تشريعية ورئاسية مبكرة، تصاعدت الخلافات الميدانية على الأرض. (أمان، 2007، ص: 25)

المدقق في أزمة فتح يجد أن مشكلتها أعقد بكثير من مشكلة حماس، إذ تعاني فتح أولاً من مشكلة بنيوية تنظيمية حقيقية، وتعاني ثانياً من تآكل رصيدها النضالي، وتعاني ثالثاً من حالات استسراء الفساد في أوساط العديد من عناصرها.

ولا شك أن مجموعات كتائب شهداء الأقصى التابعة لفتح شاركت بفعالية في الانتفاضة، لكن فتح لم تعد كما كانت من قبل (عندما قدمت حتى نهاية سبعينيات القرن العشرين نحو 80% من شهداء الثورة الفلسطينية وأسراها) بعد أن نافسها أو تجاوزها أداء حماس العسكري في انتفاضة الأقصى، كما أن برنامجها النضالي أصبح باهتاً بعد أن اختلط بمشاريع التسوية وبالعلاقة مع الإسرائيليين.

ومن جهة ثالثة تعاني فتح من حالات استسراء الفساد في أوساط العديد من عناصرها، وخصوصاً تلك التي حصلت على مناصب ومواقع في السلطة الفلسطينية.

وهي ملفات كثيرة، وتكفي الإشارة لتقرير المجلس التشريعي سنة 1997 الذي أكد سرقة 326 مليون دولار، وهو مبلغ هائل قياساً بميزانية السلطة الضئيلة، مما جعل التشريعي يحجب الثقة عن حكومة عرفات (56 صوتاً مقابل صوت واحد) ولكن الرئيس عندما شكّل حكومته الجديدة، احتفظ بمعظم الوجوه المتهمه بالفساد مع إجراء بعض التنقلات في مواقعها.

كان الإجماع على وجود فساد في السلطة التي تقودها فتح واستشراء مظاهره من أكبر مظاهر الإجماع الفلسطيني، إذ وصل إلى 81% حسب استطلاعات الرأي لمؤسسات معتمدة محسوبة على اتجاهات علمانية متوافقة مع خط السلطة المؤيد لأوسلو.

وهو ما اضطر قيادات فتحاوية كبيرة مثل محمد جهاد إلى القول إن عرفات قد أحاط نفسه بثلة من اللصوص والمبترين، أو حسام خضر الذي وصف المقربين من أبي عمار بأنهم عصابة من المافيا. ولعل أحد أهم أسباب فوز حماس في الانتخابات التشريعية هو حالة الترهل والفساد التي تشهدها فتح نفسها. وهو ما يملّي على العناصر النظيفة والغيرورة في فتح مسؤولية إصلاح البيت الفتحاوي.

على المستعجلين من فتح إلى إسقاط حكومة حماس أن يدركوا أنهم لن يستلموا سوى كرة لهب، وأن أزمتهم ستكون أكبر، فكيف ستقدم فتح نفسها وهي تعاني من التشرذم والفساد وانسداد مسار التسوية، وماذا ستفعل عندما تُطالب بسحق حركات المقاومة ثمناً للتسوية؟!

تجربة فتح في الحكم وخصوصاً في السلطة الفلسطينية هي من جهة رابعة لا تقدم نموذجاً مشجعاً سواء في الإدارة السياسية أم الاقتصادية أم الأمنية للملفات المختلفة.

وقد سلكت فتح سلوكاً حزبياً في إدارتها للسلطة، وتبنت التعيينات السياسية والإدارية والأمنية على أساس الولاء أو الانتماء لفتح. وهو ما جعل فتح نفسها تعاني من أزمة دخول الكثير من أصحاب المصالح والمتسلقين إلى صفوفها.

وبيّنت استطلاعات الرأي، أثناء إدارة فتح للسلطة، كانت تعطي وعلى فترات مختلفة تقييماً سلبياً للديمقراطية الفلسطينية لا يتجاوز 20-30%، وكان نحو 20% فقط يعتقدون بوجود حرية صحافة. وفي أكتوبر/ تشرين الأول 2003 كان 61.4% من الفلسطينيين في الضفة والقطاع يقيمون أداء السلطة بين سيئ وسيئ جداً.

وفي أحد استطلاعات الرأي في يونيو/ حزيران 1999 كان هناك 4% فقط يعتقدون أنهم لا حاجة لهم للواسطة للحصول على العمل أو لقضاء مصالحهم، كما ذكر 54% أن وضعهم الاقتصادي صار أسوأ مما كان عليه قبل اتفاق أوسلو سنة 1993.

ويعني هذا أنه إذا كان ثمة أزمة في حكومة حماس، فلا يعني ذلك أن الجمهور سيكون سعيداً بحكومة لفتح وفق المواصفات السابقة.

أما المشكلة الخامسة فهو أنه لو افترضنا جدلاً أن تبني حكومة حماس لخيار المقاومة وعدم الاعتراف أدى لأزمته، فإن مسار التسوية نفسه الذي تبنته فتح هو أحد أهم أسباب أزمته.

إن مسار التسوية يعاني من انسداد الأفق ومن حالة فشل كبيرة، ومن غضب فلسطيني أدى لاندلاع انتفاضة الأقصى، ومن استغلال الشريك الإسرائيلي بصورة بشعة لعملية التسوية في مضاعفة الاستيطان وتهويد القدس، وجعل المقاومة تبدو وكأنها إرهاب، وفي تسويق إسرائيل لنفسها عربياً ودولياً، مع عزل وإضعاف الجانب الفلسطيني.

انتقال إدارة الملف الفلسطيني من يد حماس إلى فتح لن يؤدي إلا إلى الدخول في أزمة أو أزمات من نوع جديد، لأن أصل المشكلة يكمن في الاحتلال وحلفائه وفي التخاذل العربي والإسلامي ولذلك فإن على المستعجلين من فتح إسقاط حكومة حماس أن يدركوا أنهم لن يستلموا سوى كرة لهب، وأن أزمته ستكون أكبر، فكيف ستقدم فتح نفسها وهي تعاني من التشرذم والفساد وانسداد مسار التسوية، وماذا ستفعل عندما تُطالب بسحق حركات المقاومة ثمناً للتسوية؟!

إن الوضع الفلسطيني لن يلبث بعد ذلك أن يُحبط مرة أخرى من مشروع تسوية يحوي بذور فشله في ذاته. وهو إحباط سوف يعبر عن نفسه في انتفاضة جديدة ستعيد حماس إلى الواجهة بشكل أقوى وأوسع شعبية.

وانتقال إدارة الملف الفلسطيني من يد حماس إلى فتح لن يؤدي إلا إلى الدخول في أزمة أو أزمات من نوع جديد، لأن أصل المشكلة يكمن في الاحتلال وحلفائه وفي التخاذل العربي والإسلامي. ولذلك فإن الأولى أن يتفق الفلسطينيون على برنامج يوحدهم على قياساتهم الوطنية والإسلامية، وليس على القياسات الإسرائيلية أو الأميركية.

وهو ما يدعو إلى السعي بكل الطرق إلى حكومة وحدة وطنية تفرض نفسها على الجميع، وترفع السقف السياسي الفلسطيني. أو على الأقل ألا ينشغل طرف فلسطيني بإسقاط وإفشال طرف آخر، عن مواجهة العدو المشترك.

المطلب الرابع: العوامل الإقليمية:

العامل الأول: إن سياسة إسرائيل ومواقفها وسلوكها خلال أعوام الاحتلال، كثيراً جداً ما أثرت في الوضع الفلسطيني الداخلي، وأعتقد أن هنالك علاقة بين هذا الانقسام الفلسطيني السياسي والجغرافي

من ناحية، وبين التغيير الجذري في الاستراتيجية والرؤية الإسرائيلية لمستقبل المناطق الفلسطينية، وبالطبع مستقبل العلاقة، ومستقبل الصراع. ففي أواسط التسعينيات، وتحديد أ في عهد يتسحاق رابين، كان هناك رؤية لدى النخبة الحاكمة في إسرائيل تقول إن في الإمكان تقبل حل مبني على نوع من التقاسم الإقليمي، بحيث تنشأ دولة فلسطينية، وكان الجدل والخلاف بين الإسرائيليين أنفسهم وبين الإسرائيليين والفلسطينيين على الحدود ومدى السيادة، الخ. فمن حيث المبدأ كانوا يرون مستقبلاً واحداً للمناطق الفلسطينية المحتلة، وإمكاناً لوجود كيان متصل، لكن هذا الأمر تغير جذرياً، وخصوصاً في فترة أريئيل شارون، إذ أصبحت الرؤية الإسرائيلية إلى المناطق الفلسطينية تقوم على جعل مستقبل المناطق متبايناً ومجزءاً، وبالتالي عمل الإسرائيليين على ألا يكون مستقبل قطاع غزة والقدس مرتبطاً بالضفة الغربية. (الخطيب، 2009، ص: 3).

إضافة إلى ذلك، فقد أدت الأحداث والمتغيرات المتلاحقة بالمنطقة، منذ زهاء الأربعة أعوام تقريباً، إلى تراجع القضية الفلسطينية عن صدارة الاهتمام في المشهد الإقليمي العربي، بينما منحت الكيان الإسرائيلي فرصة كافية لتعميق الخلل القائم في الأراضي المحتلة لمصلحته. وإذا ما استمرت سياسة الاحتلال في استلاب الأرض والعدوان، وسط الانشغالات العربية عن القضية، واستمرار الانقسام الفلسطيني، والانحياز الأمريكي المفتوح للكيان الصهيوني، فلن يبقى من المساحة المخصصة لإقامة الدولة الفلسطينية المنشودة شيء. ولا شك بأن الأحداث الجارية بالمنطقة تحتل أولوية الاهتمام في الأجندة الإقليمية والدولية، فالأحداث والمتغيرات الجارية في المنطقة تلقي بظلالها السلبية على القضية الفلسطينية، مثلما تقود انشغالات دولها الداخلية إلى صرف الاهتمام عنها، أسوة بما يحدث حالياً مع الأزمة اليمنية. فالأنظمة العربية المهمومة اليوم بقضاياها وإشكالاتها الداخلية، تريد التخلص من "ثقل" القضية الفلسطينية على كاهلها. (أبو ناصر، 2015، ص: 2)

فالانقسام الفلسطيني القائم حتى اليوم، يؤثر سلباً، أيضاً، فيما ما زالت الأوهام تشغل ذهن القيادة الفلسطينية بإمكانية الذهاب مجدداً إلى المفاوضات، بوصفها خياراً وحيداً، أن كل تلك العناصر المتداخلة لن تقرب الشعب الفلسطيني من حقوقه المشروعة.

فكلما تم الاقتراب من تحقيق المصالحة وإعادة الحوار الوطني إلى المشهد الفلسطيني، تطلّ أطراف معرقلته، من حركتي "فتح" و"حماس"، في ظل غياب الإرادة السياسية الحقيقية عند طرفي الانقسام.

ومن هنا تخلصوا من القطاع كلياً بالانفصال الأحادي الجانب، وذلك قبل الصراع بين حركتي "فتح" و"حماس". ومع الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، تم عزل القطاع كلياً ليس عن الضفة الغربية والقدس فحسب، بل عن إسرائيل أيضاً، لأن الإسرائيليين ما عادوا يريدون أن يكون قطاع غزة معتمداً على إسرائيل. فبهذا النوع من الانفصال، سيضطر القطاع إلى الاعتماد على جهة أخرى ويرتبط بها، وهذه الجهة هي مصر، أو المملكة العربية السعودية، وهاتان الدولتان لم تقم بخطوات تضغط فيها بشكل صريح وقوي على حركتي فتح وحماس لإنهاء هذا الانقسام، كذلك تتراخي الوساطات العربية أحياناً في لإنهائه. (الخطيب، 2009، ص: 3).

وفي ظل كل هذا التراجع في الاهتمام العربي بالقضية الفلسطينية فقد استمرت إسرائيل في بناء المستعمرات ومصادرة الأراضي الفلسطينية لبناء وحدات سكنية عليها للمستعمرين، واستمرت في بناء جدار الضم والتوسع، وتهويد القدس، وهدم المنازل، الذي شهد ارتفاعاً ملحوظاً في الآونة الأخيرة، حسب تقارير مؤسسات الأمم المتحدة، ومنظمات حقوق الإنسان المحلية والدولية. ويبرهن الاحتلال اليوم للعالم بأسره أنه مستمر في سلوكه العسكري ذاته، ضاربا عرض الحائط بكافة القواعد والأحكام الملزمة لها في القانون الدولي الإنساني. وهو يؤكد أن آتته العسكرية لن ترحم أحداً، وبالفعل لم تسلم أي من الفئات والممتلكات المحمية في الحروب (أطفال، نساء، شيوخ، أطعم طبية، أطعم صحفية، رجال شرطة مدنية، منازل ومقار حكومية مدنية... الخ) من قبضة هذه الآلة المتغترسة. (أبو ناصر، 2015: ص 3)

إن رؤية الإسرائيليين لمستقبل الضفة الغربية مختلفة عن رؤيتهم لمستقبل قطاع غزة، وأكثر تعقيداً، لأن فيها خليطاً من التقاسم الوظيفي والتقاسم الإقليمي. فقد تعاملوا مع الضفة الغربية، جغرافياً، كجزأين وبمعيارين، أي أنهم يتعاملون مع الجزء الموجود داخل الجدار، بشكل مختلف عن الجزء الأهل والموجود خارج الجدار، فكانوا يرتبون لسياسة أمر واقع أحادية الجانب، ولنوع من التقاسم الوظيفي، أي أن السلطة مسئولة عن بعض الوظائف مثل التعليم والصحة، الخ، وإسرائيل مسئولة عن وظائف أخرى كالأمن. إذاً، هذا وضع معقد فيه مزيج من التقاسم الإقليمي الجزئي والتقاسم الوظيفي. (الخطيب، 2009، ص: 4).

وفي جميع الأحوال، فإن مستقبل المناطق الفلسطينية المتعددة (القدس؛ الضفة؛ غزة) ليس واحداً في الرؤية الإسرائيلية الجديدة، ولذلك عملت إسرائيل، وبمختلف الطرق، على إيجاد واقع يؤدي إلى هذا

الانفصال وإلى هذا الانقسام، وذلك بمستويات عديدة، منها ما هو ظاهر وبسيط وواضح للجميع مثل منع التنقل، ومنع نقل البضائع، وفصل الضفة عن القطاع، ومنها ما له علاقة بالتأثير في السلوك والأداء والمواقف السياسية للاعبين الفلسطينيين الرئيسيين. وبالتالي، فإن الرؤية الإسرائيلية التي تغيرت كانت عاملاً أساسياً ساهم في هذا الوضع الذي نعيشه، من منطلق أن السياسة والسلوك الإسرائيليين يؤثران ويؤديان دوراً كبيراً في السياسة الداخلية الفلسطينية. (الخطيب، 2009، ص: 4).

العامل الثاني، الاختلال المتواصل في موازين القوى السياسية الداخلية الفلسطينية لغير مصلحة حركة "فتح" وحلفائها في منظمة التحرير، ولمصلحة حركة "حماس" وحلفائها في المعارضة. فلو بقيت "فتح" هي الحركة الرئيسية والمسيطرة والكبرى، أي لو أن توازن القوى ظل كما كان عليه في بداية التسعينيات، لما كان ممكناً أن يحدث ما حدث، ولما سمحت موازين القوى لحركة "حماس" أن تحسم الأمور لا في الانتخابات، ولا في القوة العسكرية كما جرى في غزة. لكن اختلال موازين القوى جعل هاتين القوتين متوازنتين، الأمر الذي أدى إلى حالة لا تستطيع فيها جهة أن تبقى وحدها هي القوة الرئيسية والحاسمة التي تضمن وحدة الموقف السياسي، ووحدة النظام السياسي، ووحدة المناطق بقدر أو بآخر. (الخطيب، 2009، ص: 5).

هذا الاختلال في موازين القوى تدخل فيه أيضاً، عوامل خارجية. فأجد مظاهره، مثلاً، أن أحد الطرفين خسر رهانه الأساسي على عملية السلام، أي أن المعسكر الذي تمثله "فتح" راهن أمام الشعب الفلسطيني على الحل القائم على أساس التفاوض، لكن هذا الحل فشل فشلاً ذريعاً، كما أنه راهن على حل الدولتين، وهذا أيضاً فشل حتى الآن، الأمر الذي أدخل بالموازين لمصلحة توازن جديد أدى دوراً كبيراً فيما نحن عليه من انقسام، فلم يعد هناك طرف يستطيع أن يحسم الأمور، لا انتخابياً ولا سياسياً ولا عسكرياً ضد الطرف الآخر. وبالتالي، فإن هذا الاختلال في موازين القوى، والذي أدى إلى حالة من التوازن نتجت من عوامل ومؤثرات خارجية قامت فيها إسرائيل بدور أساسي، هو من العناصر المساعدة على هذا الوضع. وأنا أؤكد أن هذا العامل ما زال فاعلاً، فالتوازن يسير في الاتجاه نفسه، أي إلى مزيد من الاختلال، كما أنني لا أرى أن هناك عوامل ستؤدي إلى عودة سيطرة حركة "فتح"، فتمكّنها من حسم الأمور وتوحيد الوضع. وفي المقابل، لا أعتقد أن حركة "حماس" ستصل إلى درجة من القوة تمكّنها من حسم الوضع وتوحيد الأمور، ولذلك، فإن هذا العامل، للأسف، سيبقى قائماً، وسيظل هذا التوازن يقوم بهذا الدور السلبي.

العامل الثالث: إن وحدة الأراضي الفلسطينية مرتبطة إلى حد كبير بمفهوم حل الدولتين، أي عندما نتحدث عن دولة فلسطينية، ذات إمكان واقعي لإنشائها، فإن موضوع وحدة المناطق الفلسطينية يصبح مسألة حيوية ومهمة وأساسية، وبالعكس، فإن تجزئة الأراضي المحتلة هو عامل معوق لإقامة الدولة الفلسطينية في سياق حل الدولتين.

والخلل الذي حدث في عملية السلام أدى إلى وضع أصبح فيه احتمال تطبيق الدولتين ضئيلاً جداً، وبالتالي، أصبحت قيمة وحدة المناطق الفلسطينية من هذه الزاوية أقل أهمية. وأدى الغياب شبه التام لاحتمال حل الدولتين دوراً كبيراً جداً في عملية تراجع قوة إحدى الحركات الكبرى في الساحة "فتح"، وفي مزيد من اختلال القوى، كما تسبب بشعور أقل بأهمية وحدة المناطق الفلسطينية.

العامل الرابع: العامل الإقليمي. فالتوتر الأميركي الإيراني يسود الساحة الإقليمية، وجزء من العالم العربي يقع في معسكر أحد الطرفين المتخاصمين، وما دام هذا التوتر يسعى للهيمنة على المنطقة، أو للنفوذ فيها، فإن استخدام الأوراق الممكنة في هذا الصراع سيظل مستمراً. وما لم يظهر تأثير معاكس من جانب سياسة الرئيس الأميركي الجديدة، والوضع الإقليمي سيبقى، بما فيه الوضع العربي، عاملاً معزراً للخلافات الفلسطينية الداخلية. (الخطيب، 2009، ص: 6).

العامل الخامس: هنالك سبب تاريخي وآخر جغرافي أديا دوراً في الانقسام الفلسطيني، وسهلاً في تكريسه: فالضفة وقطاع غزة تفصل بينهما إسرائيل جغرافياً، وهذا أمر سلبي إلى حد كبير، لكن لأنه بديهي لا يتم إدخاله في الحساب أحياناً، وذلك على الرغم من أن وحدتهما مرهونة بإسرائيل، أمّا الأمر الآخر، وهو العامل التاريخي، فيخطئ أو يكذب من يقول إن وحدة بين الضفة وغزة قامت في أي وقت من الأوقات، وهنا أشير إلى العهدين المصري والأردني حين كانتا كيانين مختلفين. علاوة على ذلك، كرس الاحتلال الإسرائيلي الفصل بينهما، وأوضح مثال على ذلك الأوامر العسكرية، فلقد كان هناك سلسلة أوامر عسكرية خاصة بالضفة الغربية مختلفة عن الأوامر العسكرية الخاصة بالقطاع، وهذا كان سببه أن الأوامر العسكرية تعدل أو تغير أو تنسف القوانين المصرية هنا، أو القوانين الأردنية هناك. وعندما نشأت السلطة الوطنية الفلسطينية لم يكن هناك جهد حقيقي وجدّي وكاف لإنجاح عملية الدمج، فبقي التعامل مع غزة والضفة على أساس "الكوتا" على جميع المستويات، كما أن السلطة لم تتجح في إنجاز توحيد القوانين. (الخطيب، 2009، ص 7)

المطلب الخامس: العوامل المحلية:

أولاً: دور الإعلام المحلي:

ومع انطلاق الحملة الانتخابية، اتخذت حركة حماس شعار الإصلاح والتغيير شعاراً لكتلتها الانتخابية، وبدأت الآلة الإعلامية لحركة حماس عملها، مركزة على مظاهر الفساد التي سادت السلطة، وركزت مكاتبها ووسائلها الإعلامية المنتشرة في المحافظات الفلسطينية الرسمية والغير رسمية على هذا الاتجاه، ورفع الرايات واللافتات المناهية بمحاربة الفساد، والدعوة لانتخاب قائمتها كتلة الإصلاح والتغيير، وابتعدت كل البعد عن الجانب الديني طارحة نفسها كحركة تحرر من جانب، وتعمل على الإصلاح الداخلي من جانب آخر. (السمان، 2007، ص: 15).

وفي المقابل استخدمت حركة فتح وسائل إعلامها للترويج للحركة في الانتخابات، مركزة على نضالها التاريخي، وأن مستقبل الشعب مرهون ببرنامجه وليس بأي برنامج آخر، محذرة الشعب من أن حركة حماس لا تؤمن على قيادة الشعب الفلسطيني، وأنها ستحول الدين لمصالح شخصية وحزبية ضيقة، وأن حركة حماس ستكتم الأفواه، وأنها مستعدة للتفاوض مع إسرائيل. كما قامت وسائلها الإعلامية بطرح تحليلات سياسية في مواقعها الإخبارية على الشبكة الإلكترونية، من النتائج التي سيلقاها الشعب الفلسطيني في حال فوز حماس بالتشريعي، وشكك الناطقون باسم حركة فتح ورموزها حول هدف حماس من المشاركة في الانتخابات في ظل تحريمهم لها في عام 1996م، وحاولوا التقليل من تجربة حماس وقدرتها على تحقيق برنامجها، وأصدرت فتح وثيقة داخلية أوصت فيها كوادرها بالتركيز على سلبات حماس وأخطائها. (صالح، 2008، ص: 12).

كانت الحملات الانتخابية المتبادلة من كلا الطرفين هي بداية للاحتدام الإعلامي الذي تفجر بعد إعلان فوز حماس في انتخابات المجلس التشريعي، مما عكس غضباً شديداً داخل صفوف حركة فتح والمناصرين لها انعكس ذلك على مضمون إعلام حركة فتح، وأعتبر بعض قادة فتح أن برنامج حماس سيفشل، لأن غالبية الشعب الفلسطيني بمجمله علماني التوجه حسب تصريحات بعض قادة فتح. (طومان، 2010، ص: 85).

ثانياً: الغموض في النصوص الدستورية والقانونية:

يمثل مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث، قاعدة رئيسية في بناء النظام السياسي الديمقراطي، إذ تقوم كل سلطة منها بوظيفتها المسندة إليها، دون التعدي على السلطات الأخرى أو على وظائفها. ويتطلب مبدأ الفصل بين السلطات تمتع كل سلطة منها بالاستقلال، بحيث تمارس صلاحياتها وتنظم أعمالها باستقلال عن السلطات الأخرى، وبدون هيمنة سلطة منها على غيرها. وإن ازدواجية أو ثنائية السلطة في النظام السياسي المختلط ظاهرة عادية وطبيعية، إذ يتقاسم الرئيس والحكومة السلطات التنفيذية، على افتراض تعاونهما وتكاملهما في القيام بالمهام والاختصاصات الموكلة لهما حسب القانون الأساسي والقوانين الأخرى. وتبرز في هذا النظام صعوبة توزيع السلطة بين الطرفين، وبخاصة في المسائل التي تتقاطع فيها الأدوار بينهما، إذ تتداخل الصلاحيات أحياناً، ولا سيما إذا كانت النصوص الدستورية والقانونية غير واضحة ومحددة. كما تزداد الصعوبة وتتشأ المشاكل والأزمات خاصة في حالة اختلاف الحزب الذي ينتمي له الرئيس عن الحزب الذي تنتمي له الحكومة، وعند اختلاف سياسات كل من الطرفين وبرامجهما. وفي الحالة الفلسطينية، يلاحظ وجود إشكاليات قانونية متعددة فيما يخص صلاحيات ومهام الرئيس، وصلاحيات ومهام مجلس الوزراء، إذ إن صلاحيات الرئيس تتداخل مع صلاحيات مجلس الوزراء مثل التداخل في المسؤولية عن الأجهزة الأمنية. كما يوجد صلاحيات للرئيس في بعض القوانين تتعارض مع القانون الأساسي، بسبب إقرارها قبل تعديل القانون الأساسي، مثل إنشاء هيئات ومؤسسات للجهاز الإداري وتعيين رؤسائها، والتي هي من صلاحيات مجلس الوزراء حسب المادة (69) من القانون الأساسي. (يوسف، 2009، ص: 90 - 91).

الفصل الخامس: أثر الانقسام السياسي على الأهداف الوطنية

المبحث الأول: موقف حركتي فتح وحماس من قضية اللاجئين.

المبحث الثاني: موقف حركتي فتح وحماس منه من حق تقرير المصير.

المبحث الثالث: موقف حركتي فتح وحماس من المصالحة والوحدة الوطنية.

المبحث الرابع: أثر الانقسام السياسي على حق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة.

المبحث الخامس: أثر الانقسام الفلسطيني على الوحدة الوطنية والمشروع الوطني.

المبحث السادس: أثر المصالحة الفلسطينية على الأهداف الوطنية.

الفصل الخامس: أثر الانقسام السياسي على الأهداف الوطنية

فتح وحماس والأهداف الوطنية الفلسطينية

المبحث الأول: موقف حركتي فتح وحماس من قضية اللاجئين:

المطلب الأول: موقف حركة فتح من قضية اللاجئين:

منذ رحيل الرئيس السابق ياسر عرفات، تنصب الجهود داخل حركة فتح من أجل تطوير رؤية الحركة وتوجهاتها المرحلية، وهذه الرؤيا ستعطي تصورات مستقبلية لكافة الجوانب السياسية والتنظيمية والاجتماعية والاقتصادية والصحية والثقافية. وتأكيداً لأهمية قضية اللاجئين فقد تم تخصيص جزء لها ضمن هذه الرؤيا، تحت عنوان "الرؤية والتوجهات بشأن قضية اللاجئين"، حيث تركز الرؤية على مسلمة أساسية مفادها عودة اللاجئين إلى بيوتهم ومصادر رزقهم وتعويضهم واستعادة ممتلكاتهم وحل قضية اللاجئين وفق القرار 194. وهذه المسلمة تستند على سلسلة طويلة من المحددات التي تتبناها حركة فتح من أجل صيانة حق العودة، ومنها التعريف القانوني للاجئ وحق العودة والتعويض، واستعادة الممتلكات، ووحدة قضية اللاجئين في كافة إمكان تواجدهم، كذلك التمسك بوكالة الغوث الدولية كعنوان للاعتراف الدولي بقضية اللاجئين الفلسطينيين، وللمخيم الفلسطيني باعتباره الشاهد الفعلي والمادي على استمرارية النكبة، والتركيز على مسؤولية إسرائيل قانونياً وأخلاقياً وسياسياً عن مأساة اللاجئين، ودعم كافة مبادرات اللاجئين، والتي تشهد نمواً متسارعاً في أوساطهم في المخيمات والشتات، وتلعب أدواراً مميزة في تعزيز ثقافة العودة وحقوق اللاجئين. (حمام، 2011، ص: 7).

حددت حركة "فتح" في فكرها الأدوات التي يمكن من خلالها إخراج اللاجئ الفلسطيني من العزلة إلى ساحات النضال ليصبح مقاتلاً يفخر بنفسه وبتبني أدوات رده على التشرد وفقدان الأمل والكرامة والوطن بحيث أصبح شعار تحرير فلسطين وعودة اللاجئين إلى ديارهم التي شردوا منها قسراً وإزالة الاحتلال الاستيطاني الصهيوني، وإعادة تأكيد الوجود الفلسطيني، والاستقلالية للقرار والإرادة الوطنية الصلبة، والكفاح المسلح، وبعث الكيان الفلسطيني، و(بالثورة نعيد لشعبنا ثقته بنفسه وقدراته ونعيد للعالم ثقته بنا واحترامه لنا أصبحت من أسس هذا الفكر الوليد) كما يورد هيكل البناء الثوري.

لقد مثلت عقيدة العمل العسكري والكفاح المسلح وحرب الشعب طويلة الأمد لدى حركة "فتح" وسيلة هامة لتعبئة طاقات الجماهير والشعب الفلسطيني، ولتأكيد هويته وتحقيق وحدته وفرض استقلاليته، إلى جانب العمل السياسي والنقابي والاجتماعي والجماهيري والإعلامي الذي ارتبط بالحركة ليس منذ الانطلاقة العسكرية المسلحة عام 1965، بل منذ النشأة عام 1957 والذي مثل مجال الانطلاق والإبداع، والخروج من حالة السكون إلى الحركة، ومن حالة الخمول إلى الوثوب وإبداع الوسائل في مسيرة التضحية والثورة حتى النصر، حتى تكون هذه الثورة المسلحة قادرة على أن تفرض نفسها على خارطة قوى الثورة العالمية من أجل العودة والحرية. (عوض، 2013، ص: 4)

وجاء في ورقة الرؤية بأن حل الصراع لن يكون دون حل حقيقي وفعلي لقضية اللاجئين، وعدم حلها سيفتح المنطقة نحو مزيد من الصراع، وإن إقامة الدولة الفلسطينية لن يكون بأي شكل من الأشكال مقايضة على حقوق اللاجئين، كما سيكون رفضاً لفكرة التوطين. وتؤكد الرؤيا على ضرورة الاهتمام بالتجمعات الفلسطينية اللاجئة والجاليات الفلسطينية المنتشرة عبر العالم، وضرورة تعزيز الروابط فيما بينهم عبر هياكل منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني والمجسد لوحده في كل مكان. وركزت ورقة التوجهات كذلك على ضرورة تحسين أوضاع المخيمات على قاعدة أن تحسين أوضاع اللاجئين السكنية والصحية والاقتصادية لا يتناقض وحق العودة بل هو داعم له. (حمام، 2011، ص: 7).

وفي قراءتنا لوثائق المؤتمرات الوطنية التي ترتبط بمفهوم حق العودة لحركة فتح منذ المؤتمر الأول عام 1968 م حتى المؤتمر السادس عام 1993 م ، تتجلى أهمية استرجاع وقراءة تلك الوثائق للتأكيد على مبادئ الحركة التي ترتبط بتفعيل قضية اللاجئين الفلسطينيين كالتمسك بحق العودة كإحدى المرتكزات الأساسية التي كانت محور كل المؤتمرات الحركية فتؤكد كل تلك المؤتمرات أن حق العودة يبدأ من الفهم الجيد بأن شرطاً أساسياً من شروط تحقق الأهداف الوطنية هي الرؤية الواضحة للأمور ، والرؤية الواضحة للمتغيرات الدولية والإقليمية ، والرؤية الواضحة لقوى الثورة ، وعلى ضوء هذه الرؤية تتحدد أدوات تفعيل قضية اللاجئين الفلسطينيين وبدونها يكون العمل عفويًا وعشوائياً فأكدت حركة فتح في كل مؤتمراتها إيمانها العميق بهذه الرؤية وبالرغم من كل المتغيرات التي اثرت على قضية فلسطين بشكل عام وقضية اللاجئين بشكل خاص. (عوض، 2013، ص: 7)

المطلب الثاني: الفتحاويون ومؤسسات حق العودة:

بكل موضوعية، يجب التأكيد على أن حركة فتح وغيرها من التنظيمات والفصائل الوطنية تنشط وبشكل فاعل في مجال حركة حق العودة واللجئين؛ فهي لا زالت تسيطر على الغالبية العظمى من المؤسسات الفاعلة في مجال المخيمات واللجئين، وتحديدًا مراكز الشباب والمراكز النسوية والجمعيات الخيرية الخاصة بالقرى المدمرة والمهجرة، وكوادر فتح يمارسون بفاعلية نشاطاً واضحاً في كافة المراكز الثقافية والاجتماعية والتجمعات والمهرجانات والمؤتمرات والدراسات وورش العمل الخاصة بحق العودة واللجئين. إن انغماسهم في فعاليات النكبة وكافة الأنشطة الخاصة بقضية اللاجئين يعطي مؤشراً واقعياً بان هذه القضية ما زالت تحتل مكانة هامة في عقول الفتحاويين وتفكيرهم ووعيهم، مع التأكيد أن هذا النشاط وهذه الفعالية للكوادر الفتحاوية يأخذ في كثير من الأحيان بعداً شخصياً أكثر منه بعداً حركياً وتنظيمياً. (حمام، 2011، ص 10).

قضية اللاجئين في الجدل والدلالات حول مكان انعقاد المؤتمر العام

أثير جدل واسع حول مكان وزمان انعقاد المؤتمر، ولعل الزمان ذا دلالة أقل حدة في التحليل مما تتطوي عليه دلالات مكان الانعقاد، ففي حين يرى البعض ضرورة عقده في الداخل الفلسطيني، فان البعض الآخر يصر على عقد المؤتمر في الخارج.

مؤيدو انعقاد المؤتمر في الخارج

يرى أصحاب هذا التوجه ضرورة عقد المؤتمر في الخارج على اعتبار أن حركة فتح ليست ملكا للداخل الفلسطيني، بل هي حركة الشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده، وهي بعقد مؤتمرها في الخارج تعطي إشارات هامة لجموع اللاجئين بان قضيتهم ما زالت حاضرة في وعي الفتحاويين وفكرهم، وانه لا يجوز عقد مؤتمر فتح العام في ظل الاحتلال وتحت حراجه وحواجزه وحصاره، وان المؤتمر إذا كان بالداخل فقد يخضع للابتزاز الإسرائيلي في عملية تحديد من سيدخل ومن سيشارك ومن سيسمح له بتخطي الحواجز ومن سيمنع من الوصول لمقر المؤتمر، ويصر مؤيدو هذا التوجه على أن هناك من يرفض دخول الأراضي الفلسطينية بموافقة إسرائيلية، بل إن دخولها يجب أن يتم بعد تحريرها. (حمام، 2011، ص: 10).

مؤيدو انعقاد المؤتمر في الداخل

يرى أصحاب توجه عقد المؤتمر في الداخل الفلسطيني أن كل الظروف مواتية لعقده في مناطق السلطة الوطنية، وهذا قد يكون له دلالة نحو تكريس مفهوم "الوطن" وأنه لأول مرة يستطيع الفتحاويون عقد مؤتمهم فوق أرضهم التي يسيطرون عليها ولو جزئيا، مع وجود ضمانات بأن كل أعضاء المؤتمر سيتمكنون من المشاركة والدخول لأرض الوطن دون أية معيقات قد تفرضها إسرائيل.

ويستند أصحاب هذا التوجه كذلك إلى أن هناك صعوبة بالغة في عقد المؤتمر خارج فلسطين، بعد رفض، أو تردد عدد من الدول في قبول عقد المؤتمر العام فوق أراضيها، بل يتم النظر لعقد المؤتمر بالداخل الفلسطيني كحالة مميزة لاستقلال القرار الوطني الفلسطيني، وابتعادا عن التجاذبات العربية. وأكثر من ذلك، يذهب البعض لحد القول أن هناك مخاطر حقيقية من عقد المؤتمر في الخارج، ففي حال أخذت القيادة الفتحاوية المجتمعة بالخارج قرارات مصيرية تتعلق باستمرار الكفاح المسلح، فما الذي سيمنع إسرائيل من أن تمنع وتغلق الحدود أمام كل قيادة حركة فتح من العودة مرة أخرى، الأمر الذي سيعيد الحركة لمرحلة ما قبل العودة لمناطق السلطة الفلسطينية. وهناك من يرى كذلك ان حركة فتح كونها صاحبة مشروع السلطة كمرحلة مؤقتة على طريق الدولة لا يعقل لها ان تهرب من واقعها وسلطتها نحو الخارج، وهناك من يشدد على ضرورة ان لا يتم تفريغ كل قيادة الحركة خلال ايام المؤتمر وخصوصا أن الأراضي الفلسطينية تعيش ظروفًا استثنائية من جهة الانقسام الفلسطيني، وان هناك مخاوف من قيام حماس باستغلال خروج القيادة الفتحاوية بكاملها من قبل حماس في محاولة منها لتكرار ما قامت به في غزة. (حمام، 2011، ص: 11).

وهناك من يرى أن عقد المؤتمر العام في الداخل الفلسطيني قد يكون في قطاع غزة بعد انتهاء الحوار الفلسطيني والاتفاق على آليات الخروج من المأزق وحالة الانقسام، وعقد المؤتمر في قطاع غزة سيعني أول ما يعني إنهاء لحالة الانقسام، وعودة القطاع إلى حضانة الشرعية الفلسطينية والتي تمثلها منظمة التحرير الفلسطينية.

تحديات أمام المؤتمر العام السادس لحركة فتح

على مؤتمر حركة فتح، وبصرف النظر عن مكان انعقاده، أن يضع النقاط على الحروف بشكل لا يقبل التأويل في مجال حق العودة واللاجئين، ومن هنا فإن المؤتمر سيكون مطالباً بالإجابة على جملة من التحديات والإشكاليات التي لعل أهمها:

الوصول إلى برنامج وطني شامل يحافظ على الثوابت الفلسطينية وعلى رأسها حق العودة إلى الديار الأصلية.

إفشال كل الرهانات التي تتخوف أن يكون المؤتمر محطة مصيرية ستفجر حركة فتح من الداخل، عبر إدارة المؤتمر بما يؤدي إلى تغييرات جوهرية في قيادة الحركة من جهة وتوجهاتها على قاعدة التمسك بالحل المؤسس على الحقوق الثابتة.

كيفية تحويل المؤتمر العام كرافعة للنهوض الفتحاوي العام ولخلق أجواء صحية وعلاقات تنظيمية جديدة قادرة على حشد كل الطاقات الكامنة داخل الحركة.

يجب أن لا يؤدي المؤتمر في حال انعقاده في الداخل الفلسطيني إلى ابتعاد فتح عن مسؤولياتها التاريخية تجاه الشعب الفلسطيني اللاجئ في الشتات، وهذا الأمر يجب أن يتأكد من خلال حجم التمثيل في المؤسسات القيادية للحركة لممثلي الحركة في الشتات وتحديداً في الجاليات والأقاليم التي عانت ولفترات طويلة من حالة من الغياب القسري. (حمام، 2011، 12)

يجب أن يتبنى المؤتمر العام رؤياً واضحة ومحددة فيما يخص قضية اللاجئين بشكل لا يقبل اللبس والتأويل، فقضية اللاجئين من اعقد واخطر القضايا.

عدم حشر حركة فتح نفسها في خيار الدولتين كخيار استراتيجي، فشل الدولتين يبدو تدريجياً كحل بعيد المنال وصعب التحقيق فعلياً أمام إجراءات الاحتلال على الأرض من جدار واستيطان ومصادرة للأراضي وتهويد القدس. وعليه، يجب أن تبقى الخيارات الإستراتيجية مفتوحة أمام فتح، وهذا يتطلب إعادة التفكير بحل الدولة الواحدة كخيار استراتيجي ثان في حال فشل خيار الدولتين، بل ان حل الدولة الواحدة قد يشكل عنصراً ضاغطاً لا مثيل له إذا أُجيد استخدامه.

المطلب الثالث: موقف حماس من قضية اللاجئين:

أبدت حركة المقاومة الإسلامية "حماس" مرونة في موقفها في الآونة الأخيرة حيال الذهاب إلى الأمم المتحدة ولنيل الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني ولكن على قاعدة عدم التقريط أو التنازل عن أي شبر من فلسطين. موقف "حماس" جاء قبيل توجه الرئيس الفلسطيني محمود عباس إلى الأمم المتحدة لنيل الاعتراف بفلسطين "دولة مراقب غير عضو" في الجمعية العامة في 2012/11/29 حيث اعتبر مسئول العلاقات الدولية لحركة حماس أسامة حمدان:

"أن رفع مكانة فلسطين في الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى منصب دولة مراقب غير عضو، هو "انجاز سياسي إذا كان جزءا من استراتيجية متكاملة لتحرير قاعدتها المقاومة، أما غير ذلك فإنه لن يضيف شيئا للفلسطينيين". وأضاف لوكالة قدس برس :

"أن ما جرى في الجمعية العامة للأمم المتحدة "هو خطوة سياسية لكنه ليس نصرا ولا انجازا عظيما، فمنظمة التحرير كانت ممثلة في الأمم المتحدة ودفعت أثمنا سياسية باهظة جراء ذلك تنازلت بموجبها عن أراضي 48، ولذلك فإن الانجاز الحقيقي هو تحرير الأرض وعودة اللاجئين وتحقيق الصمود على الأرض، هذه هي الانجازات التي يحترمها الناس ويقدرونها. أما فيما يتعلق بالقرار 194 فموقف حماس واضح "إن الاعتراف بالقرار 194 يعني الاعتراف بإسرائيل". (أبو ليلا، 2009، ص 13)

المبحث الثاني: موقف حركتي فتح وحماس منه من حق تقرير المصير.

المطلب الأول: مفهوم تقرير المصير:

التقرير في اللغة يعنى جعل الشيء في قراره، وقررت عنده الخبر حتى استقر، أما المصير فقد قال بعض النحويون أنه: (مصير إنما هو مَفْعَلٌ مِنْ صَارَ إِلَيْهِ الْأَمْرُ) وإجمالاً فإن تقرير المصير يدل على ترك الشيء من الآخر، والثبات والاستقرار والطمأنينة وطيب العيش. (الفرا، 2012، ص: 7). ولم يتم تعريف (تقرير المصير) في ميثاق الأمم المتحدة، أو أي من المواثيق والقرارات الدولية، بوصف جامع مانع، حيث جاء في شرح ماهيته جملة من التعريفات التي تباينت وفقاً للمدارس الفقهية التي ينتمي إليها المعرفين، ومن ذلك التباين حول كون تقرير المصير حق للشعوب أم للأمم أم للأقاليم المستعمرة أم للدول أم لجميعها، فنجد من يقصره على إحداها أو بعضها، ونجد من يشملها جميعها. (توام، 2011، ص: 4).

ويعتبر تقرير المصير اصطلاحاً سياسياً دولياً، وتُعرفه العلوم السياسية بأنه حق لكل مجتمع له هوية جماعية متميزة مثل الشعب أو المجموعة العرقية، يقوم من خلاله بتحديد أهدافه السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية، وأن يختار النظام السياسي الذي يناسبه، سواء أكان رئاسياً أو برلمانياً؛ من أجل تحقيق رفاهيته ومتطلباته وإدارة حياته دون أية تدخلات أجنبية؛ بمعنى آخر يحق لكل شعب من شعوب العالم أن يحكم نفسه بنفسه، وأن يختار نظامه السياسي والاقتصادي دون قهر أو ضغط من الأنظمة السياسية الأخرى، ولكي يتم تطبيق هذا الحق يفترض أن يكون الشعب مقيماً في وطنه، وأن يشكل أغلبية السكان؛ لأن هذا الحق لا يُمنح للأقليات حرصاً على وحدة أراضي الدول المختلفة. ومن هذا المنطلق فإن حق تقرير المصير هو حق قانوني دولي، ويُعتبر أحد أهم مبادئ حقوق الإنسان، وهذا معنى حق تقرير المصير في مفهومه الواسع، أما في مفهومه الأكثر تحديداً فيعنى الاستقلال وقيام دولة ذات سيادة. (الفرا، 2012، ص: 7-8).

ومن جملة التعريفات العامة لتقرير المصير أنه حق الشعب أو الأمة لتقرر، بحرية، وبانفصالها دون ضغوط خارجية، وضعها السياسي والقانوني بوصفها كيانا منفصلاً، ويفضل أن يكون ذلك في شكل دولة مستقلة. ويشمل حق تقرير المصير الحق في اختيار شكل الحكومة والنظام الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. ويتضح من هذا التعريف أن حق تقرير المصير يؤخذ أكثر من بعد في تحليل المضمون، فاستحدثت مصطلحات جديدة ذات علاقة من قبيل (تقرير المصير الديمقراطي) أي

الداخلي، وتقرير (المصير الوطني) أي الخارجي، وتقرير (المصير الفدرالي)، وهي كما يتضح دلالة لأشكال تقرير المصير التي تنشدها الشعوب، والتي قد تتكرر لدى أحد الشعوب أكثر من مرة فيما يعرف بإعادة تقرير المصير، ولا شك أن ما يعيننا في هذا المقام، وارتباطا بحركات التحرر الوطني عموماً، والسياق الفلسطيني خصوصاً، هو تقرير المصير الوطني. (توام، 2011، ص: 5).

وحق تقرير المصير لا يُعتبر أهم الحقوق للشعوب ذات الهوية الجماعية المتميزة فقط؛ بل لا يمكن الحديث عن الحقوق والحريات التي وردت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والذي اعتمده الجمعية العامة بموجب قرار (217 أ د 3) المؤرخ في 10 كانون الأول/ديسمبر 1948 م، دون التمتع بهذا الحق الذي يشمل الحق في إقامة دولته المستقلة ذات السيادة، الشاملة والكاملة والفعالية على أراضيه، وكما جاء في القانون الدولي؛ فإن السيادة تكمن في الشعب صاحب الأرض، حتى لو أُحتل هذا الشعب لعشرات أو مئات السنين، وعليه فإن لكل فرد الحق في ممارسة حقه في الحياة والحرية والسلامة، وهذا ما أكدته الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، حيث نصت المادة الأولى منه على: (يولد جميع الناس أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق، وقد وهبوا عقلاً وضميراً) وعليهم أن يعامل بعضهم بعضاً بروح الإخاء. (الفرا، 2011، ص: 8).

هذا وقد أثار مبدأ تقرير المصير جدلاً فقهيًا واسعاً حول تقدير القيمة الإلزامية له، وفقاً للتضمين الذي جاء به ميثاق الأمم المتحدة، والقرارات الصادرة بخصوصه عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، كونهما يشكلان الأساس التشريعي لهذا المفهوم، ويضاف إليهما، التضمين الذي جاء به العهدين الدوليين لحقوق الإنسان سنة 1966، باعتبارهما معاهدين شارعتين ذات طابع إلزامي، كذلك لتقرير المصير حضور في قرارات مجلس الأمن، إضافة إلى فتاوى وقرارات محكمة العدل الدولية، وقرارات عدد من المنظمات واللجان الدولية والإقليمية، أبرزها وثيقة هلسنكي الأوروبية. (توام، 2011، ص: 5-6).

وفي الإجمال، بالإمكان القول أن الاعتبار القانوني لتقرير المصير قد مرّ بثلاث مراحل، تدرج فيها من مرحلة عدم الاعتراف به ضمن القانون الدولي، ثم بالاعتراف به بشكل محدود في الشؤون السياسية والقانونية، ومن ثم الاعتراف به بشكل يشمل الشؤون الاقتصادية إضافة للقانونية والسياسية، وهو ما عرف (بحق الشعوب في تقرير مصيرها الاقتصادي)، والذي يعتبر ركناً أساسياً لتكامل وتحقيق مفهوم حق تقرير المصير السياسي. (توام، 2011، ص: 6).

المطلب الثاني: حق تقرير المصير في القانون الدولي:

يقر المجتمع الدولي أن إقامة دولة فلسطينية مستقلة وآمنة وقابلة للحياة، هو حق أساسي للشعب الفلسطيني، كما أكد المجتمع الدولي على التزامه الأخلاقي والقانوني الدائم تجاه قضية فلسطين وتجاه المطلب العادل للشعب الفلسطيني القاضي بتحقيق حقوقه غير القابلة للتصرف، وقد أقرت وأكدت الهيئات القانونية الدولية والوثائق القانونية والمعاهدات الدولية حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، والمتمثلة في تقرير المصير والاستقلال والعودة، إضافة إلى حقوق كثيرة أخرى، وقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة أربعة عشر قراراً بهذا الشأن، ونالت تلك القرارات أغلبية ساحقة تعيد التأكيد على حقوق الشعب الفلسطيني والمسؤولية الأخلاقية والقانونية الدائمة للمجتمع الدولي لحماية تلك الحقوق وتحقيقها (دائرة شؤون المفاوضات، 2012، ص: 19).

وتفصيلاً للقرارات التي أكدت على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، نستعرض أولاً القرار رقم (2625 - د 25) الذي أكدت فيه الجمعية العامة على أنه: (يتوجب على كل دولة، عن طريق العمل المشترك أو المنفصل، تحقيق مبدأ المساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب، وفقاً إلى أحكام الميثاق، وتقديم المساعدة للأمم المتحدة للقيام بالمسؤوليات الموكلة إليها بموجب الميثاق فيما يتعلق بتنفيذ هذا المبدأ).

إضافة إلى ما جاء في المادة (2) من ميثاق الأمم المتحدة على أن: (يتمتع أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي، أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة).

إن مبدأ المساواة الذي طالب به القرار السابق (2625 - د 25) جاء في القرار رقم (181) الصادر سنة 1947، والذي ينص على إقامة دولتين في فلسطين، واحدة يهودية تقام على (56.47%) من مجمل مساحة فلسطين، والثانية فلسطينية تقام على (42.88%) من مجمل مساحة فلسطين، ووضعت القدس تحت نظام الوصاية الدولية بنسبة (0.65%). فالأمم المتحدة في هذا القرار تطالب صراحة بإقامة دولة فلسطينية على أرض فلسطين، وعلى حق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره.

ثم أصدرت الجمعية العامة القرار رقم (194) الذي أشار إلى عدوة اللاجئين إلى أراضيهم وأن لهم الحق في ممتلكاتهم التي استولت عليها إسرائيل، ثم القرار رقم (273) الذي دعا إلى عدم قبول عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة إلا إذا تعهدت بقبول القرار رقم (181).

وقد أصدرت الجمعية العامة العديد من القرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية بشكل عام، وبحق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره بشكل خاص، حيث طالب القرار رقم (2535) الصادر سنة 1969 على الاعتراف بالشعب الفلسطيني، ونص على: (الاعتراف بالشعب الفلسطيني وحقوقه غير القابلة للتصرف، وأن الجمعية العامة تلفت نظر مجلس الأمن إلى السياسة الإسرائيلية التي تنتهجها ضد الشعب الفلسطيني). ثم جاء في القرار رقم (2649) على الدول الأعضاء (الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وفقاً لميثاق الأمم المتحدة)، واشتمل أيضاً على أنه يجب احترام هذا الحق الثابت للشعب الفلسطيني، وأدان القرار كل من ينكر حق تقرير المصير للشعوب المستعمرة، ومن ضمنها الشعب الفلسطيني باعتباره شعباً له الحق في تقرير مصيره.

ثم صاغت قرارين آخرين (2963) و(2972) لا يختلفا كثيراً عن القرار رقم (2649) حيث عبرت من خلالهما الجمعية العامة عن قلقها العظيم لعدم السماح لشعب فلسطين بالتمتع بحقوقه الثابتة، وبحقه في تقرير المصير.

ثم نص صراحة القرار رقم (3089) الصادر سنة 1973 على أن: (للشعب الفلسطيني حقوقاً متساوية، وأن له الحق في تقرير مصيره على أساس ميثاق الأمم المتحدة). وفي سنة 1974 أصدرت الجمعية العامة القرار رقم (3236)، الذي حمل عنوان (قرار حقوق الشعب الفلسطيني)، وقد نص القرار على ما يلي:

(أن الجمعية العامة وقد نظرت في قضية فلسطين، وقد استمعت إلى بيان منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة شعب فلسطين، وقد استمعت إلى بيانات أخرى أقيمت خلال المناقشة، وإذ يقلقها عميق القلق أنه لم يتم، حتى الآن التوصل إلى حل عادل لمشكلة فلسطين وإذ تعترف بأن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين لا تزال تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر، واعترافاً منها بأن الشعب الفلسطيني قد منع من التمتع بحقوقه غير القابلة للتصرف، لا سيما حقه في تقرير مصيره، وإذ تسترشد بمقاصد الميثاق ومبادئه.

وإذ تشير إلى قراراتها المتصلة بالموضوع، والتي تؤكد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره. 1- تؤكد من جديد حقوق الشعب الفلسطيني في فلسطين، غير القابلة للتصرف وخصوصاً: الحق في تقرير مصيره دون تدخل خارجي.

بالحق في الاستقلال والسيادة الوطنيين.

2- وتؤكد من جديد أيضاً حق الفلسطينيين، غير القابل للتصرف في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم التي شردوا منها واقتلعوا منها، وتطالب بإعادتهم.

3- وتشدد على أن الاحترام الكلي لحقوق الشعب الفلسطيني هذه غير القابلة للتصرف وإحقاق هذه الحقوق، أمران لا غنى عنهما لحل القضية الفلسطينية.

4- وتعترف بأن الشعب الفلسطيني ، طرف رئيسي في إقامة سلم عادل وشامل في الشرق الأوسط.

5- وتعترف كذلك بحق الشعب الفلسطيني في استعادة حقوقه بكل الوسائل وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

وتتاشد جميع الدول والمنظمات الدولية أن تمد بدعمها الشعب الفلسطيني في كفاحه لاسترداد حقوقه وفقاً للميثاق.

7- وتطلب من الأمين العام أن يقيم اتصالات مع منظمة التحرير الفلسطينية في كل الشؤون المتعلقة بقضية فلسطين.

8- وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم للجمعية العامة وفي دورتها الثلاثين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.

9- وتقرر أن يندرج البند المعنون قضية فلسطين في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثلاثين).

من خلال هذا القرار، يمكن القول أن حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير هو حق غير قابل للتصرف ولا يخضع للتفاوض، وهو من القواعد الآمرة وعلى جميع الدول أن تحترمه، وقد تم الاعتراف بهذا الحق كحق يشمل كافة مما يجعل تحقيقه مسؤولية المجتمع الدولي، وينص الرأي القانوني على أن (الالتزامات التي تشمل كافة أخلت بها إسرائيل تتلخص في الالتزام باحترام حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وبعض من التزاماتها الأخرى بموجب القانون الإنساني الدولي)، كما أكدت الجمعية على أنه ينبغي منح الفرصة للشعب الفلسطيني كي يقرر بحرية وضعه السياسي ويواصل دون قيد تطوره الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، كما تنص المادة الأولى في كل من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبالمثل، فقد اعترفت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بأغلبية ساحقة أن الشعب الفلسطيني يتمتع بحقوق الإنسان التي تحددها المواثيق والإعلانات الدولية والتي تشكل جسم القانون الدولي لحقوق الإنسان. (دائرة شؤون المفاوضات، 2012، ص: 19).

ومنذ صدور القرار (3236)، أصبح الوثيقة السياسية والقانونية، وأصبح القاعدة والمحور الأساسي للمحاور والتاريخية للقضية الفلسطينية الفلسطيني التي ينطلق منها من أجل إحقاق الحق، وأصبح الأساس الذي تنطلق منه الجمعية المعالجة القضية الفلسطينية، خاصة حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره. (الفرا، 2011، ص: 35).

منذ ذلك القرار باتت غالبية أعضاء المجتمع الدولي، الممثل في الأمم المتحدة، تؤكد حقيقة بأن العرب الفلسطينيين يشكلون شعباً متكاملًا لا تجوز تجزئته، وذلك ضمن المفهوم المحدد لكلمة شعب، وأنهم ليسوا جماعات من اللاجئين تبحث عن حقوق وتعويضات، وأن هذا الشعب هو الطرف الرئيسي في النزاع العربي الصهيوني.

ونتيجة لذلك القرار، فقد اعترف المجتمع الدولي للشعب العربي الفلسطيني بحقوقه غير القابلة للتصرف، على رأسها حقه في مصيره بنفسه، دون أن يكون هناك مكان لوصاية أو تدخل خارجي، أي أن لهذا الشعب حق إقامة دولته الوطنية، من حيث إن حق تقرير المصير في القانون الدولي، إنما يعني حق شعب ما في أن يختار شكل الحكم الذي يرغب العيش في ظلّه، والسيادة التي ينتمي إليها. ولكن الشعب العربي الفلسطيني يتشرد معظمه في مخيمات اللاجئين بعيداً عن ترابه الوطني ضمن وضع فريد يختلف فيه عن أوضاع كافة شعوب العالم، وبذلك يقتضي أن ينطوي حقه في تقرير مصيره على عناصر تختلف عن تلك التي يقوم عليها حق تقرير المصير بالنسبة للشعوب الأخرى. (الراوي، 1977، ص: 82 - 83).

إن الاعتراف للشعب الفلسطيني بحقوقه غير القابلة للتصرف، على رأسها حقه في تقرير مصيره، إنما يعني أن لهذا الشعب كامل الحق أو السلطة والحرية في أن يختار بنفسه شكل الحكم الذي يرضي العيش في ظلّه، وأن يقيم مؤسسات الحكم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والوطنية، التي يرغب فيها ضمن حدود إقليمه الوطني، كما تحدد في نهاية الحرب العالمية الأولى، كما أن له أن يحدد علاقاته مع المجتمع الدولي، دولاً أو منظمات دولية، وبما يتفق مع مصالحه.

المبحث الرابع: أثر الانقسام على حق العودة وحق تقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة:

عند الحديث عن أهداف وطنية مثل حق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية، لا بد أن يكون هناك قاعدة سياسية تنطلق منها جميع الفصائل الفلسطينية للمطالبة بهذه الحقوق، لكن واقع الحال يدل على عكس ذلك، فمنذ توقيع اتفاق أوسلو والمجتمع الفلسطيني يعيش ثنائية حادة واستقطابا محموما، بين توجهين وفصيلين وفهمين ومنطلقين ورؤيتين. هذه الثنائية الاستقطابية شكّلت عائقا حقيقيا أمام أي محاولة لقراءة تحليلية للواقع، من خلال استبعادها لفصائل وقوى وشرائح ورؤى أخرى كانت ولا تزال فاعلة في الحقل السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي الفلسطيني، وهذه الثنائية المُعبّر عنها بمقولات متعددة تدل على عدم الاتفاق، ومنها (نهج التسوية، نهج المقاومة، والسلطة والمعارضة، والإسلامي والعلماني، وفتح وحماس، والفساد والإصلاح، والاستسلام والممانعة، والعقلاني والمتنور والغيبوي والظلامي، ورايات خضراء ورايات صفراء)، دفعت هذه الثنائيات نحو صراع حاد وانقسام ومحاولات إقصاء وتشويه ورفض للآخر، وانعكس ذلك سلباً على ازدواجية الخطاب السياسي الفلسطيني، والتمثيل، والمنافسات من أجل إثبات قدرة كل طرف على ضرب الطرف الآخر. (يوسف، 2009، ص 42)

وهذا بدوره يعزز نظرية أن (أوسلو كاتفاق) لم يعزز مشروع إقامة دولة فلسطينية، بل عزز مفهوم الانقسام والتصادم الداخلي الذي يأخذ مستويات مختلفة بين التيارين، وذلك بسبب توجهات كلا الحركتين فتح وحماس لإثبات المكانة والقوة والنفوذ داخل المجتمع عبر محاولة كل طرف تأكيد حضوره الجماهيري في الشوارع، أكثر منه صراعا على برامج، وتجلّى هذا الاستقطاب الثنائي في صراع محموم لإثبات تمثيل كل طرف لأكبر قطاعات المجتمع عبر انتخابات مجالس الطلبة والنقابات والجمعيات والمؤسسات والاتحادات الشعبية، وصولا إلى صراع طال كل المقدرات "بالتخوين والتكفير والإقصاء والاستبعاد". هذه الثنائية ساهمت على نحو سلبي بخلق منافسة، واستقطاب، وتعميق الفجوات، وتوتير الأجواء، والريبة وعدم الثقة وغياب مفاهيم التسامح، وشيوع التحريض والنزعة الإقصائية وتجريد الآخر من الشرعية وخصوصا الشرعية الوطنية التي تمنح عادة من جملة مصادر، أهمها التاريخ النضالي والتضحيات، ومدى الالتفاف الجماهيري. (عوكل، 2013، ص 56)

إضافة إلى ذلك، أخذ الانقسام شكل آخر، تمثل في سيطرة كل طرف على جملة من المؤسسات التي تعمل بشكل فاعل على تعزيز توجهاته، على حساب الطرف الآخر، وكأنها مؤسسات أحزاب وليس مؤسسات دولة، فحركة فتح خلقت جسماً بيروقراطياً مهولاً عبر تعيينات لا حصر لها للكوادر الفتاوية في مؤسسات السلطة وأجهزتها الأمنية ومؤسسات منظمة التحرير ودوائرها، ولعبت الصحف والتلفزيون والراديو الرسميين دوراً بارزاً في الترويج لهذا القطب، وتعزيز مكانته كحامي للمشروع الوطني الفلسطيني وللقرار الوطني الفلسطيني المستقل. في حين أن حركة حماس سيطرت على شبكة واسعة من الجمعيات الخيرية ولجان الزكاة، وسيطرت على مؤسسات "تتخذ أشكالاً تعبوية دعوية محوراً المسجد والمؤسسات والمنابر الاجتماعية المختلفة" وصحف وراديو محلي وتلفزيونات ومواقع الكترونية كلها كانت في خدمة التوجهات الهجومية على سلطة فتح باعتبارها سلطة فساد، وتنازل، وفشل في إدارة حياة الناس، وبدت حماس كخيار إسلامي أكثر تمسكاً بالديمقراطية باعتبارها الطريقة الوحيدة الممكنة للوصول للسلطة. (يوسف، 2009، ص: 44).

الأخطر في هذه الثنائية الاستقطابية هو تراجع مكانة التعددية السياسية، فبقصد أو بدون قصد تم تهميش باقي التوجهات والقوى الأخرى. وهذه الثنائية احتكرت قرار السلطة والمعارضة في آن واحد. فقوى اليسار وجدت نفسها خارج اللعبة تماماً، فمن جهة هي لا تشارك في قيادة النظام السياسي الرسمي أو السلطة، عدا بعض الارضاءات التي حصل عليها حزب الشعب والنضال الشعبي وفدا من تعيينات ووظائف على نحو محدود لم ترتقي لموقع التأثير في القرار السلطوي، وفي الوقت ذاته بقيت قوى اليسار المعارضة لأوسلو كالجبهتين الديمقراطية والشعبية لا تملكان زمام المبادرة بخصوص قرار المعارضة الفلسطينية الذي احتكرته حماس. إن هذه الوضعية أوجدت خللاً بنيوياً في بنية الحقل السياسي الفلسطيني، الذي فرض انسداداً لا بد من التغلب عليه إذا ما أريد لحياة سياسية ديمقراطية حقيقية أن تتمخض عن مشاركة سياسية.

وفي لبنان، استمرت معاناة اللاجئين الفلسطينيين، واستمر حرمانهم من العديد من حقوقهم المدنية في العمل والتملك. وظلّ استخدام "قزاعة" الخوف من التوطين سلاحاً يستخدمه البعض لاستمرار حرمان الفلسطينيين من حقوق إنسانية طبيعية؛ مع أنّ هناك إجماعاً فلسطينياً ولبنانياً على رفض التوطين. أما ملف إعمار مخيم البارد الذي دُمّر في صيف 2007 نتيجة معارك الجيش اللبناني مع حركة "فتح الإسلام"، فقد شهد تعثراً كبيراً، على الرغم من توفر المخططات والتمويل اللازم، ولم يتم استئنافها إلا

في 2009/10/26. وظلّت قضية وجود السلاح الفلسطيني في المخيمات وخارجها أحد معالم السجال السياسي، بين دعوات بتسليم هذا السلاح خصوصاً خارج المخيمات، وبين ربط تسليم السلاح بقدرة الدولة اللبنانية على حماية المخيمات من العدوان الإسرائيلي، وإعطاء الفلسطينيين حقوقهم المدنية. (الملخص التنفيذي، 2009، ص: 15).

ويرى الباحث أن الانقسام السياسي قد شكّل ضربة قوية للمشروع الوطني الفلسطيني في إطار سعيه للتحرر من الاحتلال، وبناء الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة على فلسطين التاريخية، وحول نهج المواطن الفلسطيني العادي من باحث عن التحرر والحقوق إلى باحث عن العيش بسلام في ظل الانقسام، كذلك أصبح قيام دولة متأرجح بين الطرفين الانقسام بظلاله على كافة مشاريع التحرر سواء تلك المشاريع ذات الأسس الوطنية أو المستمدة من الشريعة الإسلامية.

وإن إنهاء حالة الانقسام الذي نعيشه، وبشكل جذري، لا يكون إلا إذا تخلى أحد الأطراف عن مشروعه ونهجه وهذا صعب تطبيقه على أرض الواقع لأن الطرفين يتقاسمان الوطن على الحسابات التقاسم والمحاصصة، ولذلك على طرفي النزاع اللجوء إلى طريق آخر يكون بالتواصل إلى حل وسط بين جميع الأطراف الفلسطينية، والاتفاق على حل وسط مشترك ومتقارب في الرؤى السياسية والاستراتيجيات الوطنية، مع الحفاظ على الثوابت الفلسطينية المشتركة لدى الجميع، وأن تُخرج القضية من مبدأ التقاسم ومبدأ (أنا وأنت) وتكون المعادلة التي نعمل على تحقيقها (الوطن المحرر)، ونغلق أبواب الترشق الإعلامي والاتهام، ونعالج كل الملفات وفق المنطق الوطني الفلسطيني، ونطبق كل ما اتفق عليه في اتفاقيات المصالحة من اتفاقية القاهرة واتفاق الشاطئ الذي يعتبر هو اتفاق تنفيذي، وتُجرى الانتخابات مرة أخرى، لكي تتمكن حكومة الوفاق من ممارسة عملها في القطاع دون إعاقات وفرض شروط واملاءات حزبية وفردية. (مؤسسة القدس الدولية، 2012، ص: 64).

ويجب أن يتم التعاون مع الحكومة ومع اللجنة المركزية للانتخابات للإعداد لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية ونعمل على إعادة توحيد المؤسسات الأمنية والمدنية للسلطة الوطنية في قطاع غزة والضفة الغربية، وإيلاء اهتمام خاص لإعادة بناء قوات وأجهزة الأمن الفلسطينية في قطاع غزة وبمساعدة عربية من أجل توفير الأمن للمواطنين ودمج كافة الوزارات وإعطاء الأولوية لإعادة إعمار قطاع غزة. واستعادة الوحدة لمؤسسات السلطة في قطاع غزة والضفة الغربية وتفعيل وتطوير مؤسسات

منظمة التحرير الفلسطينية، الذي سيعزز الموقف الفلسطيني والعربي في مواجهة سياسة الحكومة الإسرائيلية المستمرة في هدم المنازل في القدس وتوسيع الاستيطان في عموم أنحاء الضفة الغربية، وسحب كافة الذرائع الإسرائيلية من عودة الاعتداءات على قطاع غزة والتهرب من تنفيذ الالتزامات المترتبة عليها وفقاً للاتفاقيات الفلسطينية الإسرائيلية. (الملخص التنفيذي، 2009، ص: 16).

حيث نعيش مرحلة جديدة لها سماتها ومتطلباتها وهذه المرحلة بدأت تفرض ذاتها بجدية على الساحة الدولية وهذا بدوره يتطلب مساحة أكثر من الانسجام الفلسطيني في العمل السياسي والاستقرار، وبما أن الوضع الفلسطيني، وبعد أكثر من سنوات على الانقسام، أصبح لا يحتمل أي تأخير من عدم المصالحة والوطنية، ولا يحتمل أي مغالطات سياسية من أي طرف من طرفي الصراع حماس وفتح، وكذلك السكوت ومن باقي التنظيمات الفلسطينية الأخرى، التي الظاهر منها أنها تقف على الحياد فالتمرس في خنادق الماضي لن يزيد القضية الفلسطينية إلا تباعد وانقسام لن يجلب غير الضرر والتخريب على مشروع الاستقلال الوطني وإقامة الدولة الفلسطينية على حدود عام 1967م، فالمطلوب الحقيقي الآن الخروج من دوائر قتل فلسطين ومشروعها السياسي، الجمود السياسي لتحقيق مكاسب حزبية تنظيمية فلسطين أكبر من كل الأحزاب، ووحدة الموقف الفلسطيني ضرورة وطنية وإسلامية وبرجماتية. (الملخص التنفيذي، 2009، ص: 16 - 17).

المبحث الخامس: أثر الانقسام الفلسطيني على الوحدة الوطنية والمشروع الوطني:

في الوضع الطبيعي يكون الاحتلال الإسرائيلي المصدر الرئيس لانتهاكات حقوق الإنسان بكافة أشكالها، فمنذ الاحتلال الصهيوني لفلسطين ثم عندما اعتُمدت القضية الفلسطينية كقضية سياسية لشعب يناضل من أجل الحرية والاستقلال، لغاية وقوع الانقسام صيف 2007، ومفهوم حقوق الإنسان في فلسطين يركز على الحقوق السياسية والاجتماعية التي تُنتهك يوميا من طرف الاحتلال، و بالرجوع للقرارات والمؤتمرات والكتابات المتعلقة بحقوق الإنسان في فلسطين سنجد أن جلها تتحدث عن انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي لهذه الحقوق، بدءا من حق تقرير المصير والحق بالمقاومة إلى الحق بالتنقل والسكن والعمل وحرية الرأي والتعبير الخ. ففي حالة شعب تحت الاحتلال، لا يمكن الحديث عن انتهاك لحقوق الإنسان إلا من طرف الجيش المحتل. وعليه وإلى ما قبل الانقسام، كانت إسرائيل هي الطرف الوحيد المُدان والمتهم بانتهاك حقوق الإنسان الفلسطيني وكانت منظمات حقوق الإنسان خير سند للشعب الفلسطيني في مواجهة هذه الانتهاكات، صحيح أن حالات من انتهاكات حقوق الإنسان مورست خلال سلطة الحكم الذاتي وقبل الانقسام إلا أن هذه الانتهاكات وبالرغم من خطورتها إلا أنها كانت محدودة ولم تبعد الأنظار عن الاحتلال وممارساته وإن كانت السلطة هي المتهمه آنذاك بهذه الانتهاكات كالضرب والاعتقال إلا أن عدم اعتراف المعارضة وخصوصا حركة حماس بشرعية السلطة وتشكيلها لسلطة موازية كان بمثابة انتهاك للشرعية السياسية وامتهان لها الأمر الذي شجع الأفراد على التمرد على السلطة ومخالفة القانون. (صالح، 2008، ص: 55).

ويمكن اعتبار عام 2004 بداية تدهور خطير في مجال انتهاك حقوق المواطن الفلسطيني على يد فلسطينيين، الأمر الذي شكل ارتداداً لمنظومة حقوق الإنسان من سلاح بيد الفلسطينيين في مواجهة الاحتلال لسلاح ضدهم. فقد شهد هذا العام حالة من الانفلات الأمني نتج عنها انتهاكات للحريات وهو انفلات لم يكن مصدره قوى المعارضة فقط بل شمل انفلات الأجهزة الأمنية والعائلات وميليشيات مسلحة أو بصيغة أخرى كانت حالة من الفوضى المعمة الناتجة عن ضعف السلطة وخلافات بين مكوناتها. ثم تواصلت الانتهاكات خلال عام 2005 حيث شهد هذا العام انتهاكات للحريات الشخصية وللممتلكات وخطف للأفراد والأجانب وحالات اغتصاب بالإضافة لانتهاكات للحريات العامة على خلفية سياسية، بل وصل الأمر لدرجة الاحتراب الداخلي. (ابحيص وآخرون، 2008، ص: 28)

وأحدثت الوقائع الدامية سنة 2007 انتهاكات جمة مجال انتهاك حقوق الإنسان الفلسطيني، وأخطر هذه الانتهاكات الناتجة عن هذا الحدث هو انتهاك حق تقرير المصير السياسي الداخلي على يد الفلسطينيين أنفسهم، فإذا كانت الانتخابات آلية ليقرر الشعب مصيره السياسي الداخلي (شكل إدارة سلطة الحكم الذاتي) فإن الانفلات الأمني ثم الانقسام انتهاكاً لهذا الحق. كما نتج عن الانقلاب ثم الانقسام في الشأن السياسي العام ما هو أخطر وهو تراجع الحديث عن حق تقرير المصير للشعب في مواجهة الاحتلال وهو الحق الذي نص عليه ميثاق الأمم المتحدة وإعلانات متعددة لحقوق الإنسان حيث أنشغل الفلسطينيون بانتهاكات متبادلة بين قوى كان يفترض أن تكون قوى حركات تحرر وطني، وهذا انتهاك لحق سياسي عام لكل الشعب. أن نتحدث اليوم عن انتهاك حقوق الإنسان الفلسطيني على يد فلسطينيين وان ينصب الاهتمام الدولي وخصوصاً من طرف منظمات حقوق الإنسان على الانتهاكات الداخلية فهذا يقلل من شأن الانتهاكات الإسرائيلية المتواصلة. الانقسام أدى لانتهاك حق الأمة بالحرية والاستقلال، و أدى لامتهان الكرامة الوطنية نتيجة الصورة السلبية التي أخذها العالم عن الشعب الفلسطيني، وهذه حقوق سياسية أساسية. (مركز الزيتونة، 2009، ص: 93).

الانتهاكات الداخلية لحقوق الإنسان متعددة ولا داع لسردها فقد رصدت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان ومنظمات حقوقية أخرى هذه الانتهاكات التي تراوحت ما بين انتهاك الحق بالتعبير عن الرأي والانتماء السياسي وحتى التعبير عن رموز الهوية الوطنية من خلال التظاهرات السلمية و لبس الكوفية الوطنية أو رفع الرايات الخاصة بالأحزاب والاستماع للأغاني الوطنية بالأفراح إلى الاعتقالات وتوجيه اتهامات باطلة تصل أحيانا لحد الاتهام بالخيانة، والقتل وإطلاق الرصاص المتعمد على المعارضين السياسيين وتلفيق تهم أخلاقية ضدهم، وكذا إغلاق المؤسسات والجمعيات المدنية ومراقبة الاتصالات الهاتفية واقتحام حرمان البيوت وحتى دور العبادة الخ. لم تترك الأطراف المتصارعة، حركة حماس وفتح والحكومتان الداعمتان لهما حقاً من الحقوق إلا وانتهكته بشكل أو آخر، لا شك أن أخطر الانتهاكات هي التي جرت في قطاع غزة أثناء وبعد انقلاب حركة حماس، ولكن الحكم على الانتهاكات لا يكون فقط من خلال عدد الانتهاكات التي يمارسها كل طرف بل في انتهاك مبدأ الحريات وغياب الضمانات القانونية والسياسية والأخلاقية لممارسة هذه الحريات، والخطورة أيضاً في تفشي ثقافة تبرر الاعتداء على الحريات و القتل تحت شعار التكفير أو الخيانة وبدون محاكمة ويكون الأمر أكثر خطورة عندما تفوض السلطة القائمة لجهات أمنية أو جماعات مسلحة محلية صلاحية اخذ القانون بيدها أو يُقدم

البعض من أعضاء الحركة والأجهزة بممارسة اعتداءات وعمليات ابتزاز بعلم أو بدون علم قياداتهم و تصمت هذه القيادات عن تصرفاتهم وهذا ما جرى بقطاع غزة قبل وأثناء العدوان الإسرائيلي الأخير .

لا غرو أن غالبية انتهاكات حقوق الإنسان الداخلية تتحمل مسؤوليتها مباشرة القوى السياسية، فعندما تُكفّر حركة حماس من خلال قادتها السياسيين وشيوخها وإذاعاتها، منتسبي الأجهزة الأمنية وأعضاء حركة فتح فهذا يعتبر بمثابة منح رخصة لعناصر حماس بقتل وملاحقة أبناء فتح ومنتسبي الأجهزة، وعليه تتحمل حركة حماس كامل المسؤولية عن الانتهاكات الممارسة ضمن هذا السياق، أيضا عندما تتهم حكومة تسيير الأعمال برام الله وحركة فتح حركة حماس بالخروج على القانون فهذه بمثابة رخصة لأجهزة الأمن بالضفة لاعتقال من تعتبرهم مهددين للأمن وخارجين على القانون من أبناء حركة حماس وبقيّة الفصائل. الاختلاف حول مفهوم الشرعية ومن هي الحكومة صاحبة الشرعية وبالتالي الاختلاف حول مفهوم المعارضة وحقوقها السياسية، كان أيضا وراء انتهاك الحريات الفردية والعامّة في الضفة والقطاع وانتهاك مبدأ المساواة أمام القانون والمساواة في شغل الوظائف والتمتع بالخيرات العامة والمساعدات الخارجية، فمبدأ المساواة بعيدا عن الانتماءات السياسية أو الأصول العرقية والجهوية هو الضامن للحريات والحقوق. (التقرير الاستراتيجي، 2009، ص: 19).

المصالحة الوطنية السياسية من خلال انجاز مهام لجان الحكومة والمنظمة والانتخابات والأمن، كقيلة بحل الجزء الأكبر من تداعيات الانتهاكات والتبويض الجزئي لملف حقوق الإنسان، وأن الخلافات السياسية وما صاحبها من تحريض كانت وراء انتهاكات حقوق الإنسان الداخلية، وبالتالي يمكن للجنة المصالحة التفرغ للمصالحة بأبعادها الاجتماعية والقانونية.

وفي استطلاع للرأي قام به (مركز معلومات وإعلام المرأة الفلسطينية في غزة، 2011)، حول مدى تأثر العائلة الفلسطينية بحال الانقسام الداخلي، تجلت كثيرٌ من الوقائع والأحداث الاجتماعية التي كان محركها الانقسام الفلسطيني، فالانقسام الذي بدأ سياسيا قد مست مفاعيله البنية الاجتماعية للفلسطينيين.

فقد أفاد الاستطلاع أن النسبة الكبرى من الأسر الفلسطينية في قطاع غزة تأثرت بشكل واضح بحالة الانقسام التي نتجت عن الصراع بين حركتي فتح وحماس، وأفاد 84.6% من أفراد العينة أن عائلاتهم قد تأثرت بهذا الصراع والانقسام. في حين أفاد 62% بأن حال الانقسام والصراع الداخلي الفلسطيني

تسببت في حدوث مشاكل عائلية داخل أسرهم، وأفاد 19.9% بأنها وصلت إلى حد استخدام العنف أو التهديد به. وفي كثير من الأحيان أدت هذه الانقسامات إلى قطع الصلات العائلية. وردا على سؤال حول مدى التشاؤم أو التفاؤل بالمستقبل؟ أفاد حوالي 50% من أفراد العينة أنهم متشائمون حيال المستقبل، بينما أفاد 41% منهم أنهم متفائلون. ولمعرفة تأثير الانقسام الداخلي على الحياة الاجتماعية الفلسطينية ومدى تأثر العلاقات الأسرية من ناحية اختيار الزوجات والزواج بهذه المسألة أجاب 71.1% من أفراد العينة أنه أصبح للانتماء السياسي لفتح أو حماس تأثير كبير في اختيار الزوجات والأزواج بينما أجاب 25% من أفراد العينة بأن الانقسام الداخلي لم يؤثر عليهم من هذه الناحية، وأفاد 3.9% بأن لا رأي لهم. وردا على سؤال فيما إذا كانت علاقات أطفالهم مع أصدقائهم أو زملائهم في المدارس قد تغيرت جراء حالة الانقسام أجاب 68.1% من أفراد العينة، بأن علاقات أطفالهم مع زملائهم في المدارس وأصدقائهم قد تضررت جراء الانقسام الداخلي. والإجابة الأخطر التي عكسها هذا الاستطلاع كانت حول الموقف من مسألة الهجرة للخارج. فقد أفادت غالبية كبيرة ونسبة 47.8% بأنهم يفضلون الهجرة للخارج إذا سنحت لهم الفرصة بينما فضل 45% من أفراد العينة البقاء في الوطن حتى لو سنحت لهم فرصة الهجرة. بينما أفاد 7.2% بأنه لا رأي لهم. (مركز معلومات وإعلام المرأة الفلسطينية في غزة، 2011، ص: 3).

وفي ضوء هذه الرؤية المنهجية التي يتعين قراءة هذه البيانات من خلالها. يمكن القول إن هذا الانقسام طال أهم بنيتين اجتماعيتين وهما: الأسرة والمدرسة، فقد لعبت الأسرة الفلسطينية دورا بارزا في التنشئة السياسية، فتفجير الانتفاضة الأولى عام 1987 من شباب وأطفال الحجارة ليس إلا تعبيرا عن الأسرة الفلسطينية وبدورها في التنشئة السياسية التي حافظت على الهوية القومية للطفل الفلسطيني بعد أن زيفت سلطات الاحتلال الإسرائيلي كل المقررات الدراسية، ونزعت منها أي بعد قومي، وبعد أن ركنت سلطات الاحتلال إلى أن الجيل الجديد نشأ وترى في ظروف ستجعله أقل مقاومة ورفضاً للاحتلال، إذا بها تتفاجأ من الأسرة الفلسطينية وقد أخرجت لهم جيلا أقوى وأصلب وأقدر على المقاومة، ولم يكن ذلك إلا برهانا قويا على أن دور الأسرة في التنشئة السياسية يمكن أن يكون هو خط الدفاع الوحيد أمام الشعوب والأمم في مراحل معينة من حياتها السياسية. وهنا تبرز التساؤلات في ضوء البيانات السابقة التي تبين ضعف الأسرة الفلسطينية وتراجع دورها: لماذا تأثرت الأسرة بهذه السرعة بالانقسام السياسي؟ ولماذا أصابها الانقسام والفرقة والتناحر؟ ألهذا الحد بلغت الأسرة مبلغا من الضعف

والترهل؟! أل هذا الحد كانت غير محصنة ومختزقة سياسيا؟! لماذا فقدت دورها في أن تكون حاضنة ومصدر أمن وأمان لأبنائها في الوقت الذي يفقدون فيه للأمن النفسي والاجتماعي في ظل الاحتلال الصهيوني الإحلالي؟ ولماذا فقدت الأسرة هذا الدور التي لطالما كانت سداً منيعاً في السابق وحصناً دافئاً لأبنائها؟ (منبر الحرية، 2011، ص : 3).

تشير البيانات أيضاً أن الانقسام طال طلبة المدارس والجامعات. ومن المعروف أن المدرسة هي البيئة الثانية التي يواجه فيها الفرد نموه وإعداده للحياة المستقبلية، ويأتي دورها بعد دور الأسرة حيث أن دورها لا يكتمل إلا بما تضيفه المدرسة من مبادئ تسهم في تشكيل شخصية الفرد، وذلك بما تحتوي عليه من المناهج وما يدرس فيها من مواد، وعن طريقها يستكمل المواطن ما بدأت الأسرة من تربية وتعليم. وهكذا تلعب المدرسة في الأعداد السياسي للنشء دوراً مكملاً للأسرة. ولكن واقع الحال وتأثر المدرسة والجامعة بالانقسام الفلسطيني يؤكد أن هذه المؤسسات لم تكن محصنة كما يجب، بل كانت سهلة الاختراق ويسهل التأثير فيها وإقحامها في غياهب الصراعات الداخلية: فأين المؤسسة التعليمية؟ أين النظام التعليمي الفلسطيني؟ أين المناهج الفلسطينية الحديثة التي شرعتها السلطة الفلسطينية واحتوت قيماً سياسية من قبيل العدل والتسامح والمساواة وحقوق الإنسان والحرية والديمقراطية؟ أين المؤسسات الفلسطينية المستقلة؟ ولماذا عجز الفلسطينيون عن تشكيل بنى مستقلة تتوسط بين النظام السياسي والعائلة وتكون حصناً منيعاً وإطاراً حامياً من توغل الاستبداد السياسي وعند انهيار النظام السياسي. (مركز معلومات وإعلام المرأة الفلسطينية في غزة، 2011، ص : 4).

والأنكى أن غالبية من شارك في الاقتتال الفلسطيني الداخلي هم من جيل المراهقين والشباب التي تتراوح أعمارهم ما بين 15 - 25 سنة، هذا الجيل تربى في ظل وجود سلطة وطنية فلسطينية، فأين هذه المناهج الحديثة التي تواكب التطور والحدثة ونشأ عليها هذا الجيل إذا كانت المحصلة صفر! ونرى بهذا أن المؤسسة التعليمية مهترئة ومأكلّة، وكانت مختزقة سياسيا تقوم بدور سياسي تحريضي تعبوي أكثر منه تعليمي وتنقيفي، وعجزت المؤسسات التعليمية في المساهمة في تحقيق التكامل السياسي من خلال ما تبثه من ثقافة سياسية قومية، وافتقد هذا الجيل للقوة الحسنة والنموذج الذي يحتذى به، وقد تلاشت القيم التي تحث على التواصل والتآزر والتماسك.

ومما لا شك فيه أن الشعب الفلسطيني صمد صموداً بطولياً في وجه قوة عاتية، وقدم تضحيات وبطولات من أجل الوطن وفي سبيل الله. ولا يخامرنا أدنى شك في نبل وتضحيات وبطولات الشعب

الفلسطيني في مواجهة التحدي الصهيوني. ولكن ما يثير الاستغراب هو ضعفه في مواجهة الأخطار الداخلية ومواجهة الذات والعمل على نفيها وكشف عيوبها ومثالبها. فهذا التحدي الخارجي لم يقابله بنى داخلية قوية رصينة توازيه في المقدار، بل ضعفا داخليا مشينا وعجزا فاضحا على مجابهة الأخطار الداخلية. إن المجتمع الفلسطيني في أمس الحاجة إلى امتلاك ثقافة النقد الذاتي وإلى الحرية الفكرية والجرأة الكبيرة. إذ تعاني المؤسسات الفلسطينية أشد المعاناة من ضآلة وضعف الإسهامات الفكرية في مجال النقد الذاتي. إن إخمادنا للنقد الذاتي وحرية الفكر يعني قتلا للعقل وتعطيل ثقافة النقد الذاتي وهي بداية الطريق إلى الانحدار والهزائم والتخلف السياسي والاجتماعي، فصعود المجتمعات وتقدمها مرتبط بامتلاكها حرية التفكير والعقل والنقد الذاتي الذي يعتبر جزءا أساسيا من عملية التطوير والتقويم المستمر وترشيد السلوك، وطالما كان الأمر كذلك، فما أحوج هذه المؤسسات إلى ثقافة النقد الذاتي، من أجل ترشيدها، وتخليصها من أمراضها.

والخلاصة التي تؤكد هذه البيانات أن البنية التحتية للمجتمع الفلسطيني هي بنية عصبوية لم تتطور اجتماعيا وسياسيا وثقافيا بما يؤهلها لتكون ضاغطة على النخب السياسية، وناظمة للتفاعلات السياسية، وضمانة لنفاذ القواعد الدستورية، وبالتالي حاضنة للتحول الديمقراطي الذي يشهد تقهقرا في الأراضي الفلسطينية. وعليه فإن المجتمع الفلسطيني لم ينجح حتى الآن في إحداث تحولات بنائية شاملة والخروج من إطار العصبوية الاجتماعية والسياسية وتشكيل بنى سياسية واجتماعية حديثة ومتطورة. (منبر الحرية، 2011، ص: 5)

إن الواقع الفلسطيني اليوم ملئ بالمشكلات التي تراكمت تاريخيا وأحدثت تفكك وترهل في المجتمع والنظام السياسي معا معطوفا على انهيار أخلاقي وقيمي، فعندما يجرؤ فلسطيني على قتل أخيه الفلسطيني فنحن أمام انهيار أخلاقي وقيمي وليس انهيارا سياسيا فحسب. إن اهتزاز الثوابت الأخلاقية التي تمثل المرجعية العليا وضمير الجماعة ومعايير السلوك التي تحدد ما يجب أن يكون عليه هذا الأخير، فهذا مؤشر على عقم واهتراء كل المؤسسات الفلسطينية ابتداء من الأسرة مرور بالمدرسة والجامعة وانتهاء بالحزب السياسي، وتصبح هذه التشكيلات غير قادرة على التعامل مع الواقع وضبطه وتقنينه. فلا غرو والحالة هذه أن تكون النتيجة هي أن يمر المجتمع السياسي بحالة من الفوضى، مما يمهّد الطريق إلى البحث عن مطلقات وثوابت أخرى تكون قادرة على أن تضبط واقع الاجتماع السياسي، فما يجري اليوم هو تيه وجهل سياسيين، نتيجة أن الأنساق الفكرية والفلسفية والبنى

الاجتماعية والسياسية تعرضت للاهتزاز . ويتحمل مسؤولية الوصول إلى هذا الوضع كل من ساهم في تلك الحالة أو وافق عليها أو لم يعترض عليها أو تواطأ معها، وهي مسؤولية تاريخية مستمرة مهما مضى من الزمان. والكل يتحمل المسؤولية بمقدار وظيفته ودوره في البناء الاجتماعي والوطني.

فبعد أن أثبت التاريخ أن وحشية الاحتلال الصهيوني وجبروته لم يستطع أن يلغي الشعب الفلسطيني أو يضعف انتمائه لوطنه، ولكن وصول الوضع الفلسطيني إلى حد التفكك سوف ينعكس على حالة الانتماء هذه، وبخاصة أن البيانات المذكورة أعلاه تؤكد أن نسبة الهجرة هي نسبة عالية وسوف تزداد إذا بقي الوضع على حاله، واستمر انشطار العقل السياسي والبناء الاجتماعي، وسيُهزم وطن أمام سياسات فاشلة وعصبوية اجتماعية قاتلة. فضلا عن الانقسام السياسي بين قطبي النظام: فتح وحماس. كل ذلك يأتي في ظل انحسار اليسار الفلسطيني، وضعف التشكيلات السياسية الأخرى، وأخيرا الدور الضعيف وغير المؤثر للمنظمات الأهلية وباقي تشكيلات "المجتمع المدني الفلسطيني". وعليه لا مرأى والحالة هذه أن البنيتين الاجتماعيتين والسياسية تعيش حالة اهتراء وخواء، وأن كلا البنيتين في حالة تفكك مستمر فضلا عن تأكلهما

لا نورد هذا التحليل ليكون مبعثا على التشاؤم، بل لأن بداية المعالجة هو التشخيص السليم. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى لنبين تأثير الانقسام على البنى الاجتماعية التي لم تتل الاهتمام الكافي، لطغيان التحليل السياسي، والاهتمام بالقضايا الكبرى، وتقديم الموضوع السياسي الوطني على الهم الاجتماعي والديمقراطية، دون أن نعير الاهتمام بالقضايا الصغرى أي اهتمام. ومن ناحية ثالثة لنوضح خطورة ما وصل إليه الوضع الفلسطيني من خطورة مما يتطلب أعمال العقل والنقد الذاتي والمراجعة الشاملة وبخاصة للعقدين الأخيرين من حياة الفلسطينيين، وضرورة إنجاز عقد اجتماعي وطني جديد. وأخيرا لتبيان أن ثمة أزمة بنيوية ووظيفية شاملة تطال البنى الاجتماعية والسياسية والعلاقات والمفاهيم وأشكال العمل السائدة في السياسة الفلسطينية. (منبر الحرية، 2011، ص: 7).

المبحث السادس: أثر الانقسام الفلسطيني على الأهداف الوطنية الفلسطينية:

لا تقوم الوحدة الوطنية إلا بتوفر عدة عناصر أو مقومات، يستطيع الباحث من خلالها معرفة إذا ما كانت هناك وحدة وطنية في هذا البلد أم لا. ولهذا اعتمدت الدراسة على مفهوم له مقومات تكونه، أهمها البرنامج السياسي المشترك، ويعرف البرنامج السياسي المشترك بأنه القدرة على صياغة توافقات واسعة وقواسم سياسية و استراتيجية موحدة لمقاومة وطنية وسياسية تفاوضية تستجمع عناصر القوة في إدارة الصراع مع العدو وعوامل التماسك في إعادة ترتيب البيت الفلسطيني من الداخل، وبما يعزز من القدرة على الصمود الوطني، ويوفر متطلبات مواصلة مواجهة الاحتلال بكافة الوسائل على طريق إنهاء الاحتلال وصولاً إلى تسوية متوازنة تكون قرارات الشرعية الدولية أساسها الوحيد، واستيعاب المستجدات ومعالجتها بمسؤولية وطنية عالية. (عمير، 2012، ص 44).

من أولى مقومات الوحدة الوطنية: التفاهم على هامش مشترك متفق عليه بين الجميع، وصياغة برنامج سياسي مشترك يلبي الحاجات التي تعزز التفاهم، ويُنهي القضايا المختلف عليها لفترة زمنية مناسبة للتعاطي معها، وحتى يتحقق هذا التفاهم وفق حاجات المرحلة، لا بد من إنشاء الهيئات التي تضم جميع ممثلي القوى السياسية؛ لتمتلك الحق في صناعة القرار ومتابعة التنفيذ ومحاسبة المقصرين، وتفعيل جميع الهيئات التي تمثل الشعب كافة، المجلس الوطني، واللجنة التنفيذية، والمجلس التشريعي، والحكومة المتمتعة بثقة المجلس التشريعي، بالتوازي مع تفعيل المنظمات الشعبية والمهنية والهيئات صاحبة القرار فيها على جميع المستويات ليكون دور هذه المؤسسات هو الاتفاق على إنهاء الاحتلال بجميع الوسائل المشروعة التي كفلها القانون الدولي للشعوب الخاضعة للاحتلال، على أن تتساق هذه الوسائل مع متطلبات المرحلة، بحيث لا تؤثر على وحدة الصف الوطني، بعيداً عن سعي كل طرف. لإلغاء الطرف الآخر، ومحاولة فرض وسائله على الجميع. وبهذا التوجه يمكن للبرنامج السياسي المشترك أن يؤسس حالة من ضبط الموقف السياسي الوطني العام، ووحدة الخطاب السياسي؛ للحفاظ على السلم الأهلي، ويحد من حدوث شرخ سياسي يمس بالأهداف الوطنية العليا؛ لأنه يقوم على أساس استراتيجي في تلبية جميع حاجات الفصائل في الوصول إلى الهدف الأسمى، وهو إنهاء الاحتلال، مع مراعاة حق كل فصيل للعمل على طرح برنامجه الخاص في التعبئة والتجنيد، بما لا يتعارض والأهداف الوطنية العليا، معتمداً على منهج الحوار الوطني أساساً استراتيجياً لحل أي

خلاف وطني، فالهدف الاستراتيجي الذي يقوم عليه البرنامج السياسي المشترك يسع ى لتحقيق المشروع. (عمير، 2009، ص 45).

وعليه، وبما له علاقة بالانقسام، فإن أخطر ما يواجه المشروع الوطني بصيغته الراهنة - المشروع المرتهن بالتسوية التي أسست لها اتفاقيات أوسلو وملحقاتها - هو الخلل التكويني المرتبط بالجغرافيا السياسية، فهذا المشروع وبحكم الجغرافيا منقسم بين الضفة وغزة و مفتاح التواصل والربط بينهما بيد إسرائيل، وعليه ستكون إسرائيل جزءا من النظام السياسي المرتبط بالتسوية مما يجعل الحديث عن دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة محل شك. هذا الخلل هو الذي جعل انقلاب حماس والانقسام الناتج عنه سهل الحصول فالجغرافيا وإسرائيل كانا خير داعم ومعزز للانقسام. ومن هنا فإن فشل المشروع الوطني المنبثق عن تسوية مدريد وأسلو لا يعني التخلي عن المشروع الوطني كمشروع تحرر وطني لا يسقط ما استمر الاحتلال، بل البحث عن صياغة جديدة له تحرره من الارتهان لإسرائيل. (إبراش، 2009، ص: 12).

لقد أدى الانقسام السياسي الناتج عن الحسم "الانقلاب" العسكري إلى إحداث حالة من الاستقطاب الشامل في جميع البنى والمؤسسات والهيكل الرسمية القائمة، فبالوقت الذي استفاد الرئيس أبو مازن من المجلس المركزي ومؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، قررت حركة حماس إعادة تفعيل المجلس التشريعي من خلال الفتوى القانونية التي اجتهدوا بها والقائمة على قاعدة إمكانية توفير توكيل من قبل النواب المعتقلين لتصبح الجلسة والحالة هذه بعد التوكيل شرعية أو قانونية، ليستطيع المجلس مزاوله أعماله والقيام بتشريع العديد من القوانين التي تراها كتلة الإصلاح والتغيير مناسبة، وذلك رغم مقاطعة أعضاء المجلس التشريعي من الكتل البرلمانية الأخرى. (أبو رمضان، 2008، ص: 80).

لقد أشارت منظمات حقوق الإنسان إلى عدم قانونية التوكيل، بينما اجتهد قانونيون وحقوقيون منتمون لحركة حماس حول جواز ذلك، إلا أن الاستقطاب والانقسام السياسي قد أدى بالنهاية إلى استقطاب المؤسسة الرسمية التشريعية في حالة حركة حماس والمركزي في حالة حركة فتح والرئيس عباس؛ الأمر الذي أكد أنه لا يمكن تحقيق دينامية طبيعية لعمل المؤسسات دون إمكانية تحقيق التوافق الوطني بين الطرفين سواء أكان ذلك على المستوى السياسي أم التشريعي والقانوني. (أبو رمضان، 2008، ص: 8).

الانقسام والانقلاب على المشروع الوطني بدأ يلقي بثقله على الحالة الفلسطينية قبيل محاصرة ثم اغتيال الرئيس أبو عمار. حيث سادت حالة من الانفلات الأمني والصراع على السلطة ما بين الراحل أبو عمار من جهة، المتمسك بآخر خيوط المشروع الوطني التي بدأت بالانفراط، ومن جهة أخرى تيار من فتح متحالف مع نخبة جديدة راهنت بالمطلق على خيار التسوية السياسية ضمن الاتفاقيات الموقعة. ثم جاءت مرحلة حكومات تسيير الأعمال برئاسة الدكتور سلام فياض وكأنها امتداد وتعبير عن انتصار نهج الرئيس محمود عباس. إلا أن الدكتور فياض كان من خارج البيت الفتاوي وله مشروعه الخاص، وعليه، ما أن تمكن الدكتور فياض من رئاسة الوزراء بعد انقلاب حماس على السلطة، حتى بدأ يعمل مستقلا عن حركة فتح ومستغلا ضعفها وتهللها وتؤكد الخروج على المشروع الوطني مع تشكيل سلام فياض الحكومة الحالية التي لا تعترف بها حركة فتح، سواء كان موقفها مناورة مكشوفة أو مبدءا واستراتيجيا، مثلما عارضتها الجبهة الشعبية وحزب الشعب بالإضافة لحركة حماس وحركة الجهاد الإسلامي. (عطا الله، 2011، ص: 11).

إنّ انقلاب السلطة على المشروع الوطني وتوفيرها لمناخ انقسام متعدد الأبعاد فيه وعليه، لم يكن بخطر الانقسام الذي أحدثته حركة حماس. لا شك أن الانقسام الذي أحدثته التسوية ساعد حركة حماس في انقلابها على المشروع الوطني إلا أن الفكرة والمخطط كانا متواجدين منذ تأسيس حركة حماس التي كانت تعمل كل ما فيه إساءة وإفشال للمنظمة وللسلطة وللمشروع الوطني، وكل متابع للأحداث منذ أن بدأت الحركة عملياتها الاستشهادية داخل الخط الأخضر عام 1996 ثم عندما قررت المشاركة بالانتخابات المحلية ثم التشريعية وبعد ذلك فوزها بهذه الانتخابات، سيلمس أن قيادة الحركة في الخارج كانت تسعى لإفشال مشروع السلطة وتأسيس نظام سياسي جديد ومرجعية جديدة يفتنعان من المشروع الوطني. (إبراش، 2009، ص: 13).

بالمقابل فإن حركة حماس فازت بطريقة شرعية ولا تشوبها شائبة بتشكيل الحكومة من الناحية السياسية، ولا نفي أن وضع السلطة قبل الانتخابات كان من التردّي بما يبرر التغيير بالانتخابات أو غيرها، ولكن النوايا المسبقة عند حركة حماس والفصل الجغرافي الواقع ما بين الضفة وغزة، جعل الانتخابات عاملا معززا للانقسام وأطلق رصاصه الرحمة على مشروع السلطة والمشروع الوطني المرتبط بالتسوية وكل فرص الوحدة الوطنية. لقد وظفت حركة حماس الانتخابات لتكتسب شرعية جديدة وظفتها للانقلاب على مجمل النظام السياسي بما في ذلك مرجعياته. وهنا تقاطعت أهداف الحركة مع

أهداف ومخططات إسرائيل و قوى ودول إقليمية. كانت انتخابات نزيهة ولكنها خلقت الانقسام والفصل بين غزة والضفة وهو الانقسام الذي أضعف من قدرة حماس على المضي قدما بنهج المقاومة وأضعف أيضا من قدرة السلطة الوطنية والرئيس محمود عباس على المضي قدما في مشروع التسوية.

ويمكن القول بأنه مع سيطرة حركة حماس على السلطة في القطاع انتهى المشروع الوطني الفلسطيني بمحدداته ومرجعياته التي صاغتها وثيقة الاستقلال عام 1988 ثم مشروع السلام الفلسطيني المبني على الشرعية الدولية، كما أن مشروع المقاومة الذي تنادي به حركة حماس وصل لطريق مسدود، وبات وكأن ما تريده حركة حماس هو السلطة والسلطة فقط أما تحرير فلسطين والدولة فهي أمور مؤجلة وبهذا التفت حركة حماس مع مناوئها السياسيين عند هدف السلطة. منظمة التحرير بدأت بشعارات كبيرة حول تحرير كل فلسطين وانتهى أمرها بسلطة خاضعة للاحتلال وتتسق مع الاحتلال في الضفة، وحركة حماس بدأت بالحديث عن الجهاد وبعمليات استشهادية داخل إسرائيل وآل أمرها لسلطة محاصرة في قطاع غزة وتهدة غير مشرفة مع العدو. (عمير، 2012، ص: 52).

أولاً، بهشاشة الهوية أو عدم نضجها واكتمالها؛ وثانياً، باختلال التوازن الاجتماعي بين مكونات النظام والمجتمع. هذا علاوة على الفصل الجغرافي، والاستقطاب السياسي الحاد، والانكشاف الهائل تجاه الداخل والخارج. واليوم يفاقم الانقسام، بغض الطرف عن ميررات استمراره المعلنة، أزمة الهوية والوعي، واختلال البنيان الاجتماعي، وتعميق الفصل وتكريسه، وزيف السياسة وبطلان فعاليتها، والإحباط والعجز والتسليم القدري.

وفي واقع الأمر، فإن الفلسطينيين يواجهون، منذ أكثر من قرن، ذات المعضلة، أي معضلة تشكيل وبناء الأمة، بما في ذلك تحرير أرضهم من غاصبها، وتعزيز صمود من بقي منهم على ما بقي منها، وبعث شخصيتهم الوطنية وتطوير هويتهم، وانتزاع حقهم في تقرير مصيرهم، وعودة من هجر منهم كرهاً وغصباً، أي صيرورتهم كمواطنين يدينون بالولاء الوطني لدولة خاصة بهم فوق تراب وطنهم (إقليمهم الجغرافي). غير أنهم، في جميع مراحل كفاحهم الوطني، تعرضوا إلى سياسات وممارسات استهدفت تشتيت مجتمعهم، وتشظية هويتهم الوطنية والحيلولة دون نيل استقلالهم وسيادتهم في دولة مستقلة. وإذا كان من الصعب إنكار مسؤوليتهم عن بعض ما لحق بهم قبل الانقسام بعقود، غير أن الانقسام، سجل لأول مرة في تاريخهم "مساهمة نوعية متميزة" في استهداف تدمير الذات وإضعاف القدرات وتبرير سياسات الأعداء وممارستهم.

وبقدر ما يتعلق الأمر بالهوية وتطورها، فقد كان الانتماء الفلسطيني متأرجحاً، طوال مسيرة الكفاح، تحت ثقل الحركات والأيدولوجيات المختلفة من جهة، وتحت وطأة واقع التجزئة والتدخل الإقليمي من جهة ثانية، فلم يتبن الفلسطينيون فكرة الدولة الوطنية مبكراً، وأفرطوا في الاعتماد على المحيط، ودائماً بقيت مسألة الإقليم محل خلاف وجدل عميقين بينهم. ومع تنامي تأثير الاتجاه الإسلامي وصعوده البارز، أخذت أزمة الهوية الفلسطينية أبعاداً أخرى، من بينها تأجيج الاستقطاب الأيديولوجي والسياسي، وصولاً إلى لحظة الانقسام، تعبيراً عن فشل النظام في التحول وإعادة تعريف مكوناته ووظائفه في سياق متغير. فشلت السلطة الفلسطينية في تحقيق الاندماج السياسي والوطني لأسباب تتعلق بطبيعتها وقيودها وبالطبع ممارساتها، بينما نجح الاتجاه الإسلامي في طرح المكون الإسلامي للهوية وإبرازه على حساب المكونات الأخرى. مع احتدام الصراع على السيطرة، جرى تصعيد خطاب "المؤامرة" من قبل الأطراف المتصارعة، وسرعان ما جرى افتعال جبهة مواجهة، مفردة وحادة، على قاعدة إطلاقية أخلاقية، وعلى أساس تحديات تعسفية للهوية بمنطق ال (نحن/هم)، يتم عبرها مفصلة القضايا المركزية ضمن منطق الانقسام وتبرير تضيق مساحة التنوع والتعدد.

وبعد مرور سنوات على الانقسام ومأسسته ومظاهر التكيف السلبي معه ودينامياته المختلفة، لا يصعب ملاحظة مدى ما لحق بالهوية الفلسطينية، ومرتكزاتها السياسية والثقافية، من ضرر وأذى بالغ: في شروطها الثلاثة: السياسي بضعف الاندماج السياسي، والاجتماعي باختلال التوازن الاجتماعي، والديموقراطي بتراجع الحس المدني والمواطنة.

وفي الشرط السياسي: من بين أوجه الفشل التي مُني بها مشروع السلطة الفلسطينية، بوصفها خطوة أو مرحلة على طريق بناء الدولة، فشلها الذريع في عمليات الاندماج السياسي، الذي لا يعني فقط بناء مؤسسات الدولة أو شبه الدولة. جاء الانقسام ليكسر نتائج هذا الفشل من ناحية، وليضيف عوامل أخرى تحبط أي عمليات اندماج. في زحمة حروب "الانقسام" أزيحت الرموز الوطنية جانباً، وجرى الحيلولة دون استيعابها لتبقى مثلما كانت منذ انطلاقة الثورة المعاصرة، بمثابة منظومة تفسيرية أو أيديولوجيا وطنية، تسمح بإمكانية الاختلاف والصراع دون أن يهدد هذا الأمر استقرار النظام ككل. استبدلت المنظومة باستدعاء وتوظيف الولاءات العائلية والجهوية والفصائلية على حساب عقلنة السلطة. كما ساهم منطق الانقسام وحاجة القائمين على إدارته إلى تبرير استمراره، في تعزيز عمليات التعبئة على أسس ضيقة، مكرساً الفصل الجغرافي والتفكك الإقليمي، ومولداً شروخاً وتشققات

مجتمعية، فاقم من تأثيرها الاستخدام المباشر للمفردات الدينية الاطلاقية، وهو ما حرض الفلسطينيين على الاغتراب أكثر من انخراطهم الجماعي والفعال في عمليات التجديد المشترك للهوية (إعادة التحديد والتعريف). فهذا النشاط، بوصفه سياسياً من حيث الطبيعة، يعتبر بمثابة تهديد للهوية المتشكلة فعلاً. لم يعد مناصرو الانقسام والمستفيدون من استمراره يرون أنفسهم جميعاً في "القارب ذاته"، بلغة "قرانز قانون"، وأن مصائرهم مرتبطة بعضها ببعض، وأنهم يشكلون جزءاً من شيء أكبر من التنظيم أو الجهة. ولأن الهوية الوطنية تتفتح وتزدهر إما في ظل دولة تتبنى سياسات تطويرية، وإما في ظل كفاح وطني من أجل هذه الدولة، فقد أجهز الانقسام على فرص تطوير الهوية المشتركة بتغييبه اعتبارات التحرر الوطني وإسقاط مهماته عن الأجندة، في وقت اشتدت فيه وطأة الاحتلال. وقع الفلسطينيون في وهم الصراع على الهوية، حتى أن بعض الفعاليات الوطنية المشتركة غالباً ما تُحبط لأسباب تعزى للانقسام ومنطقه المقلوب.

يعتبر الإخلال بالتوازن الاجتماعي أحد الآثار السلبية للانقسام ، ويظهر ذلك في كل ما يمكن مجتمع الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة من عمليات التكيف والتوافق، حيث أضعف الانقسام قدرة المجتمع والنظام على التحكم في أسباب التوتر والاحتقان والصراع الداخلي، ومواجهة التحديات والمتغيرات الخارجية ومدى القابلية الاجتماعية للتأقلم والتفاعل معها. شملت عملية الإخلال المرتكزات التالية للتوازن: الظروف المادية الملائمة، أسباب التحرر من الخوف، الشعور بالأمن، سيادة قيم التسامح والسلم، التواصل الإيجابي وشبكات التفاعل، الاندماج الاجتماعي والمساواة الاجتماعية. وقد تفاقمت ديناميات التفرقة والتجزئة وإضعاف نوعية الحياة والمجتمع بمؤشراتها المختلفة (العدالة والإنصاف، المسؤولية الاجتماعية، الانتماء، الاندماج)، وفي غضون ذلك، تعمقت حدة التفاوت والاختلال بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث ينفذ في الضفة الغربية خطة إصلاح وتنمية وبناء مؤسسات، وفي غزة تُدار برامج المساعدة الإنسانية واقتصاد الكفاف، هنا استثمار ومؤتمرات اقتصادية وبرامج تطويرية، وهناك تجارة أنفاق وأزمات وقود وكهرباء. إن من شأن ذلك أن يولد واقعين اجتماعيين مختلفين مع مرور الزمن، سيحدث بالضرورة مزيداً من الشروخ في الهوية والوعي، باختلاف الأجندات والمهموم والقضايا وأنماط التعبئة.

إن التدقيق المعمق في مخرجات أداء القائمين على إدارة الانقسام، هنا وهناك، من حيث تعميق التفاوت والانكشاف والإقصاء الاجتماعي وتدني مستوى الرفاه الاجتماعي، واشتداد الهجمة على

الحريات والحقوق، وانتشار الفساد وخصوصاً المحاباة الفئوية، يظهر بصورة لا تقبل الشك أن هذا الأداء يهدف - بقصد أو بغير قصد- إلى تعزيز الميل نحو التفكيك، والتفسخ المجتمعي. واللافت أن قوى الانقسام ذاتها تبادر إلى استغلال هذا الواقع المأزوم جراء ممارساتها في عمليات التجيش المتبادل بتوظيف مشاعر السخط والإحباط واليأس في أوساط غالبية الجمهور، وإضفاء طابع أيديولوجي وسياسي على عمليات الفرز الاجتماعية.

ومثلما يرى علماء الاجتماع أن إعادة تعريف الهوية وتحديدتها بصورة مشتركة، يعتبر أمراً بالغ الأهمية للشعور بالأمن والرفاه النفسي والاجتماعي، فإن القلق وتدني مستوى الرفاهية، من شأنه التعجيل بتمزيق الهوية وإضعاف الانتماء العام. وديناميات الانقسام (من قبيل الاعتقال السياسي والتحرير الإعلامي وحرف الأجنداث ومفصلة القضايا المركزية)، يضرب عصفورين بحجر واحد: يدفع بأسباب إضافية ودائمة للقلق وتوتر الشخصية، ويعيد إنتاج كل ما من شأنه التقليل من مستوى الرفاه.

وقد شوّه الانقسام جدلية الاستمرار والتغير المرتبطة بالهوية، أي عمليات بناء الإجماع عبر الديمقراطية. فالهوية بناء وهمي، تصور جماعة عن ذاتها وعن العالم حولها. وهي بوصفها كذلك، تشهد إعادة تعريف وتحديد ضمن سياقات متغيرة. فبعدما فشلت القوى المتصارعة في إعادة بناء سياسي تعددي وتشاركي، لجأت للانتقال من الاقتسام إلى الانقسام، ما أصاب فكرة المواطنة في الصميم، من حيث تكبير الحريات وقمع الحقوق، وتعطيل دور المجلس التشريعي، واللجوء للعنف. ولم يتوقف الأمر عند ذلك، بل تجاوزه في إمعان قوى الانقسام في حقن "جبهة المواجهة" بموضوعات الخلاف والتعارض، مرتكزة إلى عناصر في الثقافة الشعبية السائدة، وموظفة الفضاء الرمزي السياسي والتاريخي بما لا يقبل التفاوض على قاعدة احترام التنوع والتعدد الاجتماعي والسياسي.

إلى جانب ذلك، فاقم الانقسام تناقضات الشخصية الحقيقية-حامل الهوية- فأفقدوا استقرارها وتوازنها ووضوح أهدافها، ووسع الفجوة بين واقع الفلسطينيين المادي، وبين تصورهم لهويتهم، ففقدوا القدرة على الوعي بالذات والوعي بالواقع. وبانقسامهم، خاطر الفلسطينيون بفرصة إعادة بناء عقدهم الاجتماعي الجديد، استناداً على تعزيز المشاركة الواسعة. الانقسام يقضي تدريجياً على أي أثر للروح العمومية، للوعي الجمعي والإرادة العامة، إذ تجري عملية منهجية منظمة لإفراغ الحيز العام (الحياة السياسية والاجتماعية) من مضمونها الفعلي. إذ يصعب القول أن ثمة حيز عام يشهد صراعاً بين أفكار وبرامج سياسية وحركات اجتماعية، ولعل التعدييات الصارخة والقيود الجائرة على مساحة الفعل الاجتماعي

والسياسي، من ملاحقة لمنظمات المجتمع المدني، وقمع تعبيرات المعارضة السياسية والتحركات الجماهيرية كما حدث في آذار 2011، لخير دليل على ذلك.

في ضوء ما تمت الإشارة إليه، يمكن القول أنه إذا كانت المصافحة ضرورية كمدخل لتجاوز هذا الانقسام "الأسود" بلغة القائمين على إدارته، فإن الرد الحقيقي عليه لا يكون إلا بمصالحة تتطوي على فكرة إعادة بناء الإجماع، على مستوى الوعي الوطني وتعزيز الانتماء، الكيانية السياسية والمؤسسية، الاتفاق على القضايا المركزية -ثوابت النظام- والتطلعات الوطنية، حيث يعبر عنها برؤية وإستراتيجية موحدة. مصالحة تحول العداء غير المبرر إلى صراع مرغوب، تحكمه قواعد الديمقراطية وأنظمتها، وتقتضيه دواعي الصمود والمواجهة. (محيسن، 2011، ص: 1 - 2).

الخاتمة:

بعد الاطلاع على المجريات والأحداث السياسية التي سادت بعد الانقسام السياسي، ونشوء حكومتين، واحدة في الضفة الغربية وواحدة في غزة، والزيادة في حدة الانقسام، رغم المحاولات العديدة بعقد مؤتمرات تعمل على الصلح بين الحركتين، وبناء على ذلك توصل البحث إلى النتائج التالية:

- تراجع مكانة التعددية السياسية، فقد تمّ تهميش باقي التوجهات والقوى والفصائل الأخرى، وهذه الثنائية احتكرت قرار السلطة والمعارضة في آن واحد، فقوى اليسار وجدت نفسها خارج اللعبة تماما، فمن جهة هي لا تشارك في قيادة النظام السياسي الرسمي أو السلطة.
- استمرت معاناة اللاجئين الفلسطينيين، واستمر حرمانهم من العديد من حقوقهم المدنية في العمل والتملك، وخاصة في الدول التي تحتضنهم.
- تغاضى الطرفان عن المصالحة الوطنية السياسية من خلال انجاز مهام لجان الحكومة والمنظمة والانتخابات والأمن، كل على حدة، فالمصالحة كفيلة بحل الجزء الأكبر من تداعيات الانتهاكات والتقليل من انتهاكات حقوق الإنسان، وأن الخلافات السياسية وما صاحبها من تحريض كانت وراء انتهاكات حقوق الإنسان الداخلية.
- عدم تحديد حركة فتح لرؤية واضحة بشأن قضية اللاجئين وحق العودة، من خلال الطرح الذي يتقدم به الرئيس محمود عباس في مراحل المفاوضات المختلفة.
- عدم وجود تفاهم على هامش مشترك متفق عليه بين الجميع، وصياغة برنامج سياسي مشترك يلبي الحاجات التي تعزز التفاهم، ويُنحي القضايا المختلف عليها لفترة زمنية مناسبة للتعاطي معها، وحتى يتحقق هذا التفاهم وفق حاجات المرحلة، لأن هذا أولى مقومات الوحدة الوطنية.
- إحداث حالة من الاستقطاب الشامل في جميع البنى والمؤسسات والهياكل الرسمية القائمة في الوطن، حيث قامت كل حركة باستقطاب مؤيديها.
- انهيار مشروع السلام الفلسطيني المبني على الشرعية الدولية، كما أن مشروع المقاومة الذي تقول به حركة حماس وصل لطريق مسدود.

- استخدمت كل حركة نشاطها الإعلامي وبرامجها ونشاطاتها لزيادة الانقسام الفلسطيني.
- تبني حكومة حماس لخيار المقاومة وعدم الاعتراف أدى لأزمته، ومسار التسوية نفسه الذي تبنته فتح هو أحد أهم أسباب أزمته، فمسار التسوية يعاني من انسداد الأفق ومن حالة فشل كبيرة، ومن غضب فلسطيني أدى لاندلاع انتفاضة الأقصى، ومن استغلال الشريك الإسرائيلي بصورة بشعة لعملية التسوية في مضاعفة الاستيطان وتهويد القدس، وجعل المقاومة تبدو وكأنها إرهاب، وفي تسويق إسرائيل لنفسها عربياً ودولياً، مع عزل وإضعاف الجانب الفلسطيني.
- ومن أهم أسباب الانقسام السياسي:
- تعاني حماس من ثلاثة إشكالات رئيسية، الأولى: مرتبطة بالحكومة الفلسطينية التي تقودها وما تواجهه من مشاكل من خصومها السياسيين وخصوصاً رئاسة السلطة وفتح، ومن عدم كونها طرفاً مقبولاً لدى أطراف رسمية عربية ودولية، ومن شتى أنواع الحصار، والثانية: في إشكالية الجمع بين خطي السلطة والمقاومة، والثالثة: في عدم توفر أجواء محلية مستعدة لإشعال انتفاضة واسعة جديدة، مما يجعلها مضطرة للتعامل أكثر مع الخيارات السياسية في المرحلة الحالية على الأقل.
- كما يعود إلى وجود طرف فلسطيني منافس وقوي، لا يزال يملك رئاسة السلطة وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية وتدين له بالولاء الأجهزة الأمنية، ومعظم موظفي السلطة يتبعون خطه، ويمارس سلوكاً على الأرض يسعى من خلاله إلى إسقاط حكومة حماس والحلول مكانها بالسرعة الممكنة. تعاني فتح أولاً من مشكلة بنيوية تنظيمية حقيقية، وتعاني ثانياً من تآكل رصيدها النضالي، وتعاني ثالثاً من حالات انتشار الفساد في أوساط العديد من عناصرها.
- إن سياسة إسرائيل ومواقفها وسلوكها خلال أعوام الاحتلال، كثيراً جداً ما أثرت في الوضع الفلسطيني الداخلي.
- الاختلال المتواصل في موازين القوى السياسية الداخلية الفلسطينية لغير مصلحة حركة "فتح" وحلفائها في منظمة التحرير، ولمصلحة حركة "حماس" وحلفائها في المعارضة.
- أما العامل الإقليمي فيتمثل في الأميركي الإيراني يسود الساحة الإقليمية، وجزء من العالم العربي يقع في معسكر أحد الطرفين المتخاصمين، وما دام هذا التوتر يسعى للهيمنة على المنطقة، أو للنفوذ فيها، فإن استخدام الأوراق الممكنة في هذا الصراع سيظل مستمراً.

المراجع:

المراجع العربية:

1. ابحيص، حسن وآخرون (2008). صراع الإيرادات: السلوك الأمني لفتح وحماس والأطراف المعنية 2006 - 2007. الطبعة الأولى، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.
2. ابحيص، حسن، ووائل سعد (2008). التطورات الأمنية في السلطة الفلسطينية 2006 - 2007. سلسلة ملف الأمن في السلطة الفلسطينية، ج1، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.
3. أبراش، إبراهيم (2005). الدولة الفلسطينية، التباس المفهوم وصعوبة التأريخ، وكالة فلسطين برس للأبناء عن مختارات للنين، الجزء الثاني، دار التقدم، موسكو.
4. أبراش، إبراهيم (2009). في مفهوم الانقسام السياسي. بحث منشور، مجلة الحوار المتمدن، 2673.
5. أبو ليلا، محمد (2009). القرارات الدولية وآثارها على قضية اللاجئين وحق العودة. بيروت: منظمة ثابت لحق العودة.
6. أبو مطر، محمد (2011). إسهام مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني في إنهاء حالة الانقسام وتحقيق المصالحة الوطنية: 2007 - 2010. بحث منشور، مجلة دراسات ومقالات.
7. أحمد، سامي (2011). المواقف السياسية المتباينة وأثرها على مشاريع الدولة الفلسطينية المقترحة في إطار التسوية. بحث منشور، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 13، العدد 1 (B)، ص ص 1253 - 1290.
8. أحمد، محمد (2007). حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح وأثرها على التنمية السياسية في فلسطين (1993 - 2006). رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.
9. البرغوثي، إياد (2012). العلمانية السياسية والمسألة الدينية في فلسطين. مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، فلسطين.

10. البطني، إيداد (2009). الانقسام الفلسطيني هل هو انقسام سياسي أم اجتماعي. بحث منشور على الانترنت، فلسطين.
11. التقرير الاستراتيجي (2009). التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.
12. تماري، سليم (1996). مستقبل اللاجئين الفلسطينيين. الطبعة الأولى، سلسلة قضايا المرحلة الأخيرة من المفاوضات: المسار الفلسطيني الإسرائيلي، ج 2، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.
13. توام، رشاد: التحرر الوطني وحل الصراع بالطرق السلمية: قراءة في تجربة منظمة التحرير الفلسطينية، سلسلة أوراق عمل جامعة بير زيت، 2011، فلسطين.
14. تونكين، مج. أ. (1972). القانون الدولي العام. ترجمة أحمد رضا، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
15. حجازي، أكرم (2010). الحركة الوطنية الفلسطينية من الداخل: بحث سوسيولوجي في تاريخ المنظمات الفدائية والجماعات الإسلامية. رسالة دكتوراه، جامعة تونس الأولى.
16. حرب، جهاد، وسائد الزين (2009). المبادئ والأهداف والأسلوب لحركة فتح بين النظام الأساسي الحالي واستحقاقات عملية السلام. المركز الفلسطيني للسياسة المسحية، دائرة السياسة والحكم، رام الله فلسطين.
17. حمادة، معتصم (2007). اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة. المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات: سلسلة (كراسات ملف)، العدد الخامس.
18. حمام، أنور (2011). المؤتمر العام السادس لحركة فتح وقضية اللاجئين. بديل، المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، فلسطين.
19. حواتمة، نايف (2002). البرنامج المرحلي 1973 - 1974 صراع - وحدة في المقاومة الفلسطينية، ط1، شركة التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر، بيروت.

20. الحوراني، فيصل (2002). الوحدة الوطنية أغنية أم برنامج عمل، بحث منشور، مجلة رؤية، السنة الثانية، العدد، الحادي والعشرون، الهيئة العامة للاستعلامات، رام الله.
21. الحيلة، أحمد (2006). وثيقة الوفاق الوطني (مبادرة الأسرى)، ما لها وما عليها. مركز الزيتونة للأبحاث والدراسات، بيروت، نسخة الكترونية، تاريخ النشر: 2006/5/28 على الرابط:
22. دائرة شؤون المفاوضات: الاعتراف بفلسطين استثمار في السلام. منشورات منظمة التحرير الفلسطينية، 2012.
23. الراوي، جابر: القانون الدولي الخاص في الجنسية، ط1، مطبعة دار السلام، بغداد، 1977.
24. السمان، أحمد (2007). خطاب حماس الإعلامي مشروط ذاتياً وموضوعياً. مركز دراسات الزيتونة، بيروت.
25. صالح، محسن (2008). صراع الإرادات: السلوك الأمني لفتح وحماس والأطراف المعنية 2006 - 2007م. ط1، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.
26. صالح، محسن وآخرون (2007). قراءات نقدية في تجربة حماس وحكومتها 2006 - 2007، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.
27. طومان، أمل (2010). وسائل الإعلام الفلسطيني وأثرها في الانقسام السياسي: 2006 - 2009م (دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعات قطاع غزة). رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.
28. عدوان، عاطف (2010). الخيارات الفلسطينية بين المصالح الوطنية والضعف الخارجية. مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 96.
29. عطا الله، أكرم (2011). هل حقاً حماس تريد المصالحة؟! السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة الإعلام، المكتب الإعلامي الحكومي، الإدارة العامة للإنتاج الإعلامي، فلسطين.
30. عطا الله، أكرم (2011). الانقسام الفلسطيني: مقدمات ... ونتيجة. بحث منشور، مجلة دراسات ومقالات.

31. عكاوي، ديب (1197). **حق الشعوب في تقرير المصير**، طبعة 1، مؤسسة الأسوار، عكا، فلسطين.
32. عمير، ميسون (2012). **النخب السياسية الفلسطينية وأثرها على الوحدة الوطنية** (نخبة المجلس التشريعي الفلسطيني الثاني نموذجاً). رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.
33. عودة، عواد (2011). **إشكالية العلاقة بين حركة فتح وحركة حماس، وأثرها على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين (2004 - 2010)**، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.
34. عوكل، طلال (2013). **المحددات القانونية والسياسية لحكم السلطة الفلسطينية**. مجلة **تسامح**، العدد 41 و 42، مركز رام الله لحقوق الإنسان.
35. عينايتي، مريم (2008). **صراع الصلاحيات بين فتح وحماس في إدارة السلطة الفلسطينية 2006 - 2007**. الطبعة الأولى، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.
36. الفراء، عبد الناصر: **حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني في ضوء الشرعية الدولية**، بحث منشور، جامعة القدس المفتوحة، 2012، غزو، فلسطين.
37. القراعين، يوسف (2002). **حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير**، دار الجليل للنشر، عمان.
38. محيسن، تيسير (2000). **النظام السياسي الفلسطيني والتيار الثالث: دراسة بنوية**.
39. مركز الزيتونة (2007). **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007 الصادر عن مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات**. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت.
40. مركز الزيتونة (2007). **قراءات نقدية في تجربة حماس وحكومتها 2006 - 2007**. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.
41. الملخص التنفيذي (2009). **الملخص التنفيذي للتقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008 والمسارات المتوقعة لسنة 2009**. الطبعة الأولى، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.

42. مؤسسة القدس الدولية (2012). تقرير حال القدس (4) خلال الفترة من تشرين أول/أكتوبر حتى كانون أول/ديسمبر 2012، فلسطين.

43. يوسف، غسان (2009). أثر ازدواجية السلطة على التنمية السياسية في السلطة الوطنية الفلسطينية بعد الانتخابات التشريعية الثانية. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

44. الشقائي، خليل (2006) مقياس الديمقراطية في فلسطين تقرير عام 2004-2005، رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية.

45. وفا (المركز الوطني للمعلومات) (2011). الخلفية التاريخية للانتخابات الفلسطينية. منشورات مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، فلسطين.

46. الزين، سمير (2005). تحولات التجربة الفلسطينية "المشكلات البنيوية للنظام السياسي"، مركز الغد العربي للدراسات، عمان.

47. النواتي، مهيب (2002). حماس من الداخل. ط1، دار الشروق للنشر، غزة.

48. أمان- الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة- (2007). صراع الصلاحيات وغياب المسؤوليات في السلطة الوطنية الفلسطينية، تقرير المؤتمر السنوي الثالث للائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة أمان، 2007/3/4.

49. عوض، فوزي (2013). قضية اللاجئين الفلسطينيين في حركة فكر حركة فتح. مركز يافا للدراسات والأبحاث، القاهرة.

50. بلقزيز، عبد الإله (2006). أزمة المشروع الوطني الفلسطيني من فتح إلى حماس. ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

51. ميثاق حركة حماس، نسخة الكترونية، على الرابط:

<http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/0b4f24e4-7c14-4f50-a831-ea2b6e73217d>

المراجع الأجنبية:

Brown, Nathan (2010). **The Hamas – Fatah Conflict: Shallow but Wide**. published by students at Tufts University, is an annual academic journal. Vol. 34, No. 2, Summer 2010.

Brown, Nathan (2012). **Gaza Five Years on: Hamas Settles in**. Carnegie Endowment for International Peace.

Johannsen, Margret, et al (2011). **The Reconciliation of Hamas and Fatah Smoothing the Way to the Middle East Conference by Contributing to Peace and Security in the Region**. ACADEMIC PEACE ORCHESTRA MIDDLE EAST, Vol. 3.

المواقع الإلكترونية:

1. منبر الحرية (2011). الانقسام الفلسطيني هل هو انقسام سياسي أم اجتماعي. مقال

إلكتروني، على الرابط: <http://minbaralhurriyya.org/index.php/archives/1528>

2. محيسن، تيسير (2011). أثر الانقسام على الوعي والانتماء الوطني العام. مقال إلكتروني،

منشور على موقع بديل: المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، تاريخ الزيارة:

<https://badil.org/haq-alawda/item/1786-article11>، على الرابط: 2015/2/15

3. أصداء ما قبل الحوار (2010). حماس وفتح ... عناق أم افتراق؟ على الرابط:

<http://www.alzaytouna.net/permalink/39204.html>

4. أبو الغزلان، هيثم (2005). القضية الفلسطينية المحورية القائمة أم التراجع المفتعل؟

صحيفة الحقائق، تاريخ النشر: 2005/9/23، تاريخ الزيارة، 2014/8/18، على الرابط:

<http://alhaqaeq.net/defaultch.asp?action=showarticle&secid=5&articleid=3>

زلزال سياسي يهز المنطقة، جريدة القدس، العدد 13088، 2006/1/27.

5. مركز الزيتونة: <http://www.alzaytouna.net/mobile/permalink/3056.html>

6. منتديات القضية الفلسطينية (2003). ورقة عمل مقدمة من الجبهة الديمقراطية لتحرير

فلسطين، الموقع الالكتروني لمنتديات القضية الفلسطينية، على الرابط:

<http://www.palissue.com/vb/palestine63/issue6955>

7. أبو ناصر، عدنان (2015). المتغيرات الإقليمية وتداعياتها على القضية الفلسطينية. مجلة

الوحدة الإسلامية، السنة الرابعة عشر . العدد 161. (أيار - 2015)

فهرس المحتويات:

أ.....	إجازة الرسالة
ب.....	الإقرار:
ت.....	الإهداء.....
ث.....	الشكر والتقدير.....
ج.....	الملخص:
ح.....	Abstract:
1.....	الفصل الأول:
1.....	خلفية الدراسة:
1.....	المقدمة:
4.....	1:1 مبررات الدراسة.....
4.....	2:1 أهمية الدراسة.....
5.....	3:1 أهداف الدراسة.....
5.....	4:1 مشكلة الدراسة.....
6.....	5:1 أسئلة الدراسة.....
6.....	6:1 منهجية الدراسة.....
6.....	7:1 إجراءات الدراسة.....
7.....	8:1 حدود الدراسة.....
8.....	الفصل الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي والدراسات السابقة.....
9.....	المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة:.....
9.....	المطلب الأول: مفهوم الانقسام السياسي الفلسطيني:.....
15.....	المطلب الثاني: الأهداف الوطنية:.....

22	المبحث الثاني: الدراسات السابقة:
22	المطلب الأول: الدراسات العربية:
28	المطلب الثالث: التعقيب على الدراسات السابقة:
29	الفصل الثالث: حركتي فتح وحماس وبرنامجهما السياسي
30	المبحث الأول: حركة فتح:
33	المبحث الثاني: البرنامج السياسي لحركة فتح بعد عام 2006:
38	المبحث الثالث: التعريف بحركة حماس:
45	المبحث الرابع: المواقف والبرامج السياسية لحركة حماس:
48	الفصل الرابع: الانقسام السياسي الفلسطيني عام 2006
49	المقدمة:
49	المبحث الأول: الانتخابات التشريعية الفلسطينية لسنة 2006:
54	المبحث الثاني: الأحداث السياسية بعد فوز حركة حماس بالانتخابات:
54	المطلب الأول: الأحداث على الساحة الإقليمية:
60	المطلب الثاني: الأحداث السياسية بعد فوز حماس بالانتخابات على الساحة الفلسطينية:
62	المبحث الرابع: أسباب الانقسام السياسي:
62	المطلب الأول: الأسباب الخاصة بحركة حماس:
63	المطلب الثاني: خلاف حماس مع مبادئ منظمة التحرير:
64	المطلب الثالث: أسباب خاصة بحركة فتح:
67	المطلب الرابع: العوامل الإقليمية:
72	المطلب الخامس: العوامل المحلية:
74	الفصل الخامس: أثر الانقسام السياسي على الأهداف الوطنية
75	المبحث الأول: موقف حركتي فتح وحماس من قضية اللاجئين:

75	المطلب الأول: موقف حركة فتح من قضية اللاجئين:
77	المطلب الثاني: الفتحاويون ومؤسسات حق العودة:
80	المطلب الثالث: موقف حماس من قضية اللاجئين:
81	المبحث الثاني: موقف حركتي فتح وحماس منه من حق تقرير المصير.
81	المطلب الأول: مفهوم تقرير المصير:
83	المطلب الثاني: حق تقرير المصير في القانون الدولي:
87	المبحث الرابع: أثر الانقسام على حق العودة وحق تقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة:
91	المبحث الخامس: أثر الانقسام الفلسطيني على الوحدة الوطنية والمشروع الوطني:
98	المبحث السادس: أثر الانقسام الفلسطيني على الأهداف الوطنية الفلسطينية:
106	الخاتمة:
108	المراجع: